الدكتور حبيب حداد

محنة العقلانية

في الفكر السياسي العربي المعاصر

المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

الدكتور حبيب حداد

محنة العقلانية

في الفكر السياسي العربي المعاصر

جميع الحقوق محفوظة (C)
الطبعة الأولى 2016

الناشر

المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

Scandinavian Institute for Human Rights
(Fondation Haytham Manna)
sihr.geneva@gmail.com www.sihr.net

Phone: 0041229104712

الترقيم الدولي

ISBN: 2-914595-78-6

EAN: 9782914595780

الإهداء

إلى روح أمي

التي انتظرت طوال اكثر من ثلاثين عاما عودتي من المنفى

وغادرت دنيانا قبل أن ينبلج فجر الحرية في وطننا

مقدمة

نُشِرت الموضوعات التي يحتويها هذا الكتاب في مناسبات متتالية خلال العامين الفائتين اللذين تحولت بهما المنطقة إلى مركز الصراع الأكثر عنفا في العالم بعد أعوام من عمر انتفاضة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية. وقد كان الغرض الأساس لها، أن تواكب مسيرة هذه الانتفاضة التي كانت مشروع ثورة تحررية مجتمعية شاملة، تهدف لنقل سورية من حياة القهر والفساد والاستبداد إلى دولة مدنية حديثة في مستوى العصر.

لكن ما جرى لهذه الانتفاضة الشعبية الحضارية السلمية، وما أدى إلى حرفها عن مسارها الطبيعي بفعل عوامل متعددة، داخلية وخارجية، قد وضع مصيرها، بل ومصير الوطن والمنطقة كله، أمام تحديات وجودية لم تواجه سورية نظيرا لها منذ الاحتلال العثماني وحتى يومنا هذا. وإذا كان العامل الذاتي، أي الشعب السوري نفسه بكل مكوناته واتجاهاته الوطنية، وبكل تاريخه ومستقبله، هو المستهدف الأول من استمرار هذه المحنة. فإن استعادة هذا الشعب لذاته وهويته، وذلك بالإعتصام بوحدته الوطنية وامتلاك إرادته الحرة المستقلة هي بلا شك قاعة الانطلاق لتجاوز واقعه الصعب وصنع المستقبل الذي يستحقه.

من هنا فقد ركزت هذه الموضوعات بصورة عامة على محور واحد من أسباب الأزمة المتفاقمة التي تمر بها مجتمعاتنا العربية، والتي ما زالت تعيق تحررها وتقدمها وتشل قدراتها على التطور والبناء، وهو محور الوعي، الذي ظل يفتقر إلى الحد المطلوب من مقومات العقلانية التي تجعله وعيا مطابقا ومؤهلا للتعامل مع معطيات الواقع الموضوعي بكل كفاءة واقتدار. وإذا كانت الأزمات التي تعيشها مجتمعاتنا العربية تتماثل بدرجة كبيرة في مظاهرها العامة وفي أسبابها العميقة فقد أولينا ما يتعلق منها بالوضع السوري، عناية خاصة باعتبار أن ذلك هو الأمر الطبيعي والمنتظر منا من وراء هذه الدراسة.

ملاحظة أخرى لا بد من إبدائها في هذه المقدمة، وهي أن القارئ سيصادف أثناء مطالعته لموضوعات هذا الكتاب تكرار بعض الأفكار والمفاهيم في أكثر من مكان وموضع، وهذا أمر طبيعي ومتوقع نظرا لأنها كتبت في مواعيد متتالية ورمت إلى تحقيق غاية واحدة وهي استجلاء واقع العقلانية في الوعي العربي الراهن وفي الوعي السياسي العربي بصورة خاصة.

وإذ آمل أن يشكل هذا الكتاب إسهاما متواضعا في تصويب الوعي لدى أجيالنا، من وراء التركيز على دور العوامل الذاتية الأساسية التي ما تزال تجهض مشروعاتنا التحررية الحداثية، وعلى

دور استخدام المناهج العقلانية العلمية والإستناد إلى منجزات العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة في الوصول إلى النتائج الصحيحة والمرجوة، فإن هذا هو غاية ما أتطلع اليه. ولا يفوتني في الختام إلا أن أشكر كل من شارك في إخراج هذا الكتاب وطبعه ونشره.

ديترويت، 15 مايو/أيار 2016

المؤلف

الفصل الاول

العقلانية والفكر السياسي العربي المعاصر

إذا كان ديكارت وغيره من فلاسفة عصر التنوير قد رأوا أن العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس، وإذا كان وعي الفرد يمثل الوظيفة والفاعلية للعقل الانساني لإدراك كل ما يخص وجوده من احتياجات واختيار طريقة التعامل معها، وإذا كان الوعي السياسي بدوره انعكاسا لوعي الفرد العام، فكيف يمكن لنا أن نفسر تفاوت مستوى هذا الوعي من إنسان لآخر ومن مجتمع إلى مجتمع ومن حقبة زمنية لأخرى ؟؟؟

قد يبادر البعض إلى توجيه ملاحظة أولية لنا، في أننا بمعالجتنا لهذا الموضوع من جانب نظري، إنما نتعمد الإبتعاد عن معالجة مشاكل الواقع الراهن، حيث تعيش بلداننا العربية اليوم أزمات طاحنة تهدد وجودها كمجتمعات وكيانات دول مأزومة. بيد أن من واجبنا أن نؤكد في البداية، أن ما نرمي إليه هو محاولة وضع الأمور في سياقها الطبيعي حسبما نعتقد. وذلك يتطلب منا، أن نضع يدنا على عامل الخلل الأساس في فشل وإخفاق مشاريعنا النهضوية والإصلاحية، منذ أن نالت بلداننا الإستقلال الوطني وحتى وقتنا الحاضر. بل أن ما نريد توكيده هنا، هو اعتقادنا الجازم بأن الانتفاضات الشعبية التي شهدتها أقطارنا قبل خمس سنوات وما واجهته من مشكلات وصعوبات وتحديات حرفتها عن مسارها الصحيح وشوهت صورتها، إنما وصلت إلى هذه الحال، نتيجة سبب أساس، هو مستوى الوعي على صعيد النخب الفكرية والسياسية وعلى صعيد الرأي العام الشعبي في مجتمعاتنا المتخلفة. هذا هو في رأينا موطن الداء وسبب الإعياء، قبل أن نعزو ما نحن فيه من واقع متقادم مأزوم إلى إجرام وممارسات الأنظمة الحاكمة الفاسدة المستبدة أو إلى مواقف الدول الخارجية التي أصبحت أوطاننا ساحات صراع ومناطق نفوذ لمصالحها ومخططاتها. لذا فإن ما نقصد اليه في بحثنا هذا هو محاولة استقصاء مقومات العقلانية في بنية العقل العربي، وبتعبير آخر محاولة تتبع ورصد مسار عقلنة هذا العقل وخاصة منذ بداية عصر النهضة أواخر القرن التاسع عشر وحتى اليوم، وكيف كان رصيد هذه العقلانية وقابليتها للتفتح والتجدد في وعي وممارسات الأحزاب السياسية وحركات الاصلاح والتحديث والنخب الفكرية والثقافية التي كان يفترض فيها ان تضطلع بدورها المطلوب بإنهاض وترقية مجتمعاتنا وتجاوزها وهدة التأخر والفوات التاريخي ونقلها إلى مستوى العصر..

كان المفكر المغربي محمد عابد الجابري قد رأى في مجموعته حول تكوين العقل العربي وحول دراسته لنظم المعرفة في الثقافة العربية أن بنية العقل العربي منذ الجاهلية، مرورا بمختلف المراحل التاريخية قبل الإسلام وبعده، وحتى وقتنا الحاضر، تقوم على ثلاثة مكونات وإن تبدلت تسمياتها حسب كل مرحلة وهي : **القبيلة والغنيمة والعقيدة.** وكان كل من هذه المكونات الثلاثة يأخذ دور الحافز أو الموجه والمهيمن حسب طبيعة كل مرحلة. فقبل الإسلام، كانت القبيلة هي الكيان الاجتماعي الأساس، وكانت عقيدتها المتمحورة حول قيم المروءة والشرف وصون العرض والكرامة والالتزام بالمواثيق والعهود، وكانت الغنيمة متمثلة في ما تكسبه كل قبيلة في غزواتها أو احترابها مع غيرها من القبائل الأخرى. وبعد الإسلام، كانت العقيدة هي الدين الجديد وكانت رسالته الحافز لكل الفتوحات المتتالية كما كانت قبل ذلك الراية التي ترفع لتبرير كل الصراعات على السلطة التي نشبت بين محتلف القبائل العربية من مهاجرين وأنصار للفوز بالغنيمة التي هي الخلافة والتي احتفظت بها قريش فعليا أم شكليا طوال عهدي الدولتين الأموية والعباسية ... وهذا الأمر نفسه ينطبق بعد ذلك وإلى حد كبير على حال الدول والامارات والسلطنات والولايات التي تعاقبت في الأندلس وفي المغرب والمشرق وعموم العالم الاسلامي.

ويرى الجابري أن الأمر لم يختلف في جميع الأقطار العربية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد أن تخلصت هذه الأقطار، على تعدد أشكالها، ملكيات أو جمهوريات أو إمارات، من السيطرة الاستعمارية المباشرة. من حيث مكونات العقل العربي. حيث حل الحزب أو الفئة الحاكمة أو الأسرة المالكة، واليوم الطائفة، مكان القبيلة. وظل هدف الوصول إلى السلطة والحرص على تأبيد تملكها واستمرار تسلطها، هو الغنيمة التي تحظى بكل الاهتمام. كما كان لابد لكل حزب ولكل نظام حكم ولكل قبيلة أو طائفة، نتيجة للممارسات غير الديمقراطية للنظم العربة المعاصرة، أن تبرر استمرار تسلطها وهيمنتها على مجتمعها تحت شعارات وأهداف الوطنية، والمبادئ والقيم الإنسانية والدينية التي أوكل الله تطبيقها لتلك الجماعات المؤتمنة والمؤهلة لاستخدام كل ما في حوزتها، من أساليب ووسائل القهر والبطش والتهميش. وكحصيلة لاستمرار هذا الوضع رأى الجابري أن الوعي الذي يصدر عن بنية العقل هذه ظل في طابعه العام وعيا انفعاليا عاطفيا لا تطابق أو توافق فيه بين المواقف النظرية والمواقف العملية، وعيا يفتقر إلى المنهج العلمي النقدي في تعامله مع معطيات الواقع ومهمات المستقبل المنشود.

من جهة أخرى، وبسبب تفضيله النسبي وانحيازه كما هو معلوم إلى العقل في المغرب من خلال فلاسفته في العصور الوسطى مثل ابن باجة وابن طفيل وابن رشد وابن ميمون، وكذا ابن خلدون نسبة إلى العقل في المشرق من خلال فلاسفته في تلك الحقبة مثل الكندي والرازي

والفارابي وابن سينا والغزالي وغيرهم، حيث رأى أن فلاسفة المغرب قد مثلوا إلى حد كبير الوعي البرهاني المكمل لفلسفة أرسطو وغيره من فلاسفة الإغريق، بينما صب جام نقده على الفلسفة المشرقية واصفا إياها بالفلسفة العرفانية الصوفية التي تناقض المعقول، وقد تركز هجومه بصورة رئيسية على ابن سينا كبير فلاسفة الحضارة العربية الاسلامية في المشرق واصفا فلسفته بأنها فلسفة قتلت العقل والمنطق في الوعي العربي لقرون طويلة، وأن ابن سينا، حسب قوله، قد كرس بفلسفته المشرقية اتجاها عرفانيا غنوصيا كان له أبعد الأثر في عطالة الفكر العربي الاسلامي وارتداده من عقلانيته إلى لا عقلانية ظلامية قاتلة !!!..

ما لنا هنا، وما ذهب اليه الجابري من عقد مقاربة تفاضلية بين فلسفة المغرب وفلسفة المشرق في سياق الحضارة العربية الاسلامية، فهذا الأمر خارج عن نطاق بحثنا هذا، غير أن ما يتوجب قوله في هذا المجال وبدافع الأمانة المعرفية، أن الجابري قد فتح بمجموعة مؤلفاته حول تكوين العقل العربي وتشخيص سماته واتجاهاته الراهنة، آفاقا واسعة أمام المفكرين العرب الآخرين المعاصرين، وهذا ما حدث بالفعل، لتركيز اهتماماتهم حول تشخيص بنية هذا العقل وتقييم مقوماته العقلانية ومدى قابلية تطوره وتعامله مع تحديات العصر ومستلزمات التقدم الحضاري.

فيما يخص موضوعنا، فإن ما نأخذه على أطروحة الجابري حول بنية العقل العربي بمكوناتها الثلاثة، هو نظرته السكونية لها وإغفاله إلى حد كبير تأثير التطور التاريخي فيها من جهة، وما يتعلق بعملية التفاعل المتبادل، آخذا وعطاء، أو التثاقف ين تيارات الفكر الإنساني على امتداد العصور الوسيطة والحديثة من جهة ثانية، وعلى الأخص ما تتيحه اليوم ثورة المعلومات والمعرفة من فرص وإمكانات واعدة لإخصاب وإغناء هذه العملية من جهة ثالثة. أما ما كان الجابري قد قطع فيه شوطا متميزا في بحثه عن مصادر بنية العقل العربي ومحاولاته الإمساك بالعوامل والأسباب التي شلت حتى الآن قدرته على التحرر المعرفي والانعتاق من أغلاله وقيوده وممارسته لدوره المنتظر، فقد انتهت به هذه العملية إلى اتخاذ موقف توفيقي من المسألة المحورية التي يتوقف على كيفية حسمها قدرة العقل العربي على الانخراط في مسار الحداثة وتجاوز حالة الركود والشلل والعطالة، وهذه المسألة المركزية التي ما تزال تواجه الوعي العربي هي كيفية اتخاذ الموقف الواضح والحاسم من التعامل مع التراث سواء على صعيد الفكر أم العمل.

ولعل أول مفكر عربي طرح موقفا واضحا وحاسما من التراث ومن الفكر التراثي السلفي منذ أواسط القرن الماضي كان بلا شك عبد الله العروي الذي تجاوز باستخدامه منهجه العقلاني التاريخاني كل من سبقه من أصحاب المشروعات التوفيقية الاصلاحية في تعاملهم مع التراث

ودعوتهم للتحديث والمعاصرة. فقد دعا العروي بعد استعراضه لعوامل فشل وإخفاق دعوات الإصلاح التي مثلها كل من رجل الدين –محمد عبده – وممثل الليبرالية ورجل السياسة في مطلع القرن العشرين، دعا استنادا إلى وعي تاريخي منفتح إلى تجديد الفكر العربي. فمنذ بداية مؤلفاته مثل: الايديولوجيا العربية المعاصرة إلى "العرب والفكر التاريخي"، إلى كتبه الأخرى حول مفاهيم :التاريخ والحرية والدولة وآخرها كتاب: مفهوم العقل –مقال في المفارقات – كان واضحا أن الهدف الأساسي له هو سعيه الدؤوب لتحديث الفكر والمجتمع العربيين. لقد ارتكز المشروع الفكري الحداثي للعروي على ضرورة القطيعة مع التراث متجاوزا بذلك أنصاف المواقف النظرية التوفيقية، التي نادى بها قبل ذلك العديد من رموز ودعاة التنوير والاصلاح والتي سنعرض لبعضها لاحقا. نادى العروي بضرورة القطيعة مع التراث ورأى أن العقل الموروث الذي نتصوره ونرثه ونعتز به هو بالذات أصل الإحباط والتأخر. كما ورأى أن **اليقين في الفكر السلفي حاصل وجاهز قبل النظر والتفكير**، مما يجعل دور العقل حسب هذا التصور يتحدد باعتباره تأويلا أي عودة إلى الأول أي أنه عقل النص وعقل النقل. ورأى العروي أن طريق العرب إلى المستقبل رهين بتجاوز العقل التراثي أسوة بالشعوب الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في مسار التطور والحداثة. وأكد بصورة جازمة، أنه لا بد من القطع مع التفكير السلفي التراثي، والسير في الطريق الذي لا بد منه، حسب عبارة امبراطور اليابان بعد هزيمة بلاده في الحرب العالمية الثانية. ويشرح العروي موقفه في ضرورة التفاعل مع منجزات الحضارة الغربية التي يرى أنها تمثل خلاصة ما سبقها من الحضارات الإنسانية الأخرى، وعن عدم كفاءة العتاد الفكري الذي يوفره التراث لنا في انجاز هذه المهمة ويشرح ذلك بقوله: لقد ظل العقل الإسلامي عقلا تأمليا فرديا يتحدد بوصفه مفهوما نظريا ولم يستطع تجاوز نطاق النظر إلى العمل وبالتالي ظل عاجزا عن عقل الزمان –أي ادراك واستيعاب منطق ومبادئ التطور وشروط التغيير، والنتيجة المترتبة على ذلك افتقار العقل في السياق الإسلامي إلى أبرز مقومات الحداثة والأمر هنا يتعلق: بالتجريب والممارسة، والعلم الصناعي أي التكنولوجيا، والبيولوجيا. والعلوم والطرائق الإنسانية والاجتماعية وأنظمة الحكم الحديثة، وثورة المعلومات والمعارف، ونسبية الحقيقة، ومسؤولية الإنسان الأولى في تقرير مصيره في هذا العالم، وهكذا ونتيجة هذه الإنجازات النوعية في مسار التطور الكوني تحققت القطيعة بين القديم والحديث. وفي مكان آخر يقول داعية التاريخانية: لست أنكر التقليد والتراث بوصفه حدثا، فأنا أدرسه كظاهرة ولكني أنكره كقيمة، لأن مسيرة التطور قد تجاوزت حتى الجوانب الإيجابية في التراث. (العروي عبدالله – العرب والفكر التاريخي).

كما أسلفنا، ركز العروي على تبيان أسباب فشل محاولات الاصلاح التي طرحت خلال النصف الأول من القرن الماضي وقد ميز فيها ثلاثة. أولها دعوة الشيخ محمد عبده الاصلاحية

بالإنطلاق من التراث. وفق منهجية التأويل والتجديد، فرأى أن مفارقة عبده هي مفارقة جميع التراثيين التي تكمن في أنه استنجد بالعقل المطلق مما أدى إلى العجز عن عقل الزمان –عقل التاريخ – أي إدراك التغيير والتطور الحاصلين في فكر الإنسان. لقد توقف عبده عند لحظة ظهور الإسلام مع أن الزمن لم يتوقف هناك وبذلك بقيت تصوراته الفكرية ومقترحاته الإصلاحية وفية لمرجعيتها أي لنظام الفكر الذي حكم الذهنية الكلامية الفقهية التقليدية. أما ممثل الليبرالية الذي قصده العروي فهو أحمد لطفي السيد الذي رأى أن دعوته التحديثية شأنها شأن تلك التي تبناها داعية السياسة سلامة موسى لم تنجحا في تحقيق هدفهما لأنهما لم تمتلكا الرؤية الصحيحة لكيفية ومتطلبات الإفادة من منجزات الحداثة وشروط تبيئتها في تربة مجتمعاتنا ،كما انهما لم تطرحا الالية المنهجية الواضحة للتعامل مع التراث .

أما محمد أركون، فقد انتقد بدوره طريقة التعاطي الوجداني الإيديولوجي المثالي مع التراث بدل التعاطي المعرفي التاريخي، كما أنه كان بلا جدال من أوائل المفكرين العرب الذين أكدوا على مسألة التاريخية والتغير أو التحول في قراءة التراث فقد قال في مجال الاسلام والتراث: "هل ينبغي علينا مقاربة مفهوم التراث أو درسه بالمعنى المثالي والمتعالي استنادا إلى مفهوم الاسلام بالمعنى المتعالي أيضا، لأنه (أي هذا الإسلام)، يمثل التعبير المستقيم الأرثوذكسي الوحيد عن التراث المثالي الوحيد الذي تلقته الأمة المثالية؟ أم أنه ينبغي علينا إعادة تحديد الإسلام بصفته عملية (أو سيرورة) اجتماعية وتاريخية من جملة عمليات وسيرورات أخرى؟ صحيح أن هذه العملية بالذات قد أدت في نهاية المطاف إلى تشكيل تراث موصوف بأنه إسلامي، ولكن ينبغي أن لا ننسى أنها كانت واقعة تاريخية في تنافس دائم مع عمليات أخرى وخطوط أخرى وأنها قد عدلت وغيرت عن طريق البدع المستجدة وأشكال الحداثة المتتالية (الفكر الإسلامي –قراءة علمية ص19).

كان سمير أمين قد رأى: أن التحدث عن التراث والمعاصرة في الفكر العربي في وقتنا ظل في غالب الأحوال مجردا، كأن التراث كلٌ لا يقبل الاختيار أو التشطير، أي ينبغي تبنيه بجماعه أو رفضه دون خيار. وأضاف: "لا ليس هذا هو موقفنا على الإطلاق، بل أننا نرى أهمية الأخذ بما يكون في تراثنا ذا طابع تقدمي انساني مثل ابن رشد وابن عربي وابن خلدون وضرورة تطويره لملاءمة ظروف عصرنا، ونحن من جانبنا نضيف لذلك أيضا ما مثله التيار العقلاني المعتزلي الذي انتعش أيام المأمون وأصبح المذهب الرسمي للدولة والذي شهد نهايته أيام المتوكل حيث عادت الدولة لتبني المذهب الحنبلي المتزمت. هاهنا إذن تتمثل المهمة الأساسية أو المسؤولية المعرفية التاريخية في تتبع مراحل تطور تلك البدايات والأفكار في مسار يخص تاريخنا بالذات

وتاريخ الأمم والحضارات الأخرى المتعاقبة. وبنفس الدرجة من الأهمية والإرادة الواعية، فإن علينا أن نغفل ونتجاوز كل ما نرى أنه ذو طابع رجعي ويشكل كوابح وأغلال في تطورنا وتقدمنا الفكري والاجتماعي مثل مناهج وأفكار الغزالي وابن القيم وابن تيمية".

كان طه حسين، الذي يمثل من وجهة نظرنا أبرز رموز العقلانية في الفكر العربي المعاصر في النصف الأول من القرن الماضي، قد أكد على أنه إذا أريد لمجتمعاتنا أن تتجاوز وضعية التخلف وأن تلتحق بقطار الحداثة، فإن علينا أن نسير دون عقد أو حساسيات ذاتية سيرة الغربيين في علومهم وأفكارهم وقيمهم ونظم حكمهم، كما كان صديقه علي عبد الرازق قد أكد في كتابه: "الإسلام وأصول الحكم" أن لا وجود لدولة إسلامية لا في القرآن ولا في السنة وأنه لم توجد في التاريخ بعد الرسول دولة إسلامية حقا وإنما استعمل الدين دائما لأغراض سياسية ومصلحية. ونتيجة ذلك فإن المجتمعات الإسلامية عاشت دوما أسيرة أنظمة تضطهدها باسم الدين وعلماء تابعين لهذه الأنظمة السلطانية يعملون في خدمتها. لذا لم يكن مستغربا أن لا تنجب هذه المجتمعات من رجال الفكر من يضع نظرية ذات شأن في مفاهيم الحرية والديمقراطية وأسس بناء الدولة والحكم الرشيد. إذ لا يمكن كما، أوضحت مسيرة التطور التاريخي، لا يمكن أن تتوفر الحرية ولا الديمقراطية والمساواة في مجتمع ما دون الفصل بين السياسة والدين. ومن ناحية أخرى فإن الدولة الإسلامية التي لم تذكر لا في القرآن ولا في السنة هي مؤسسة ابتدعها الإنسان الذي استعمل الدين لغايات سياسية وخير شاهد على ذلك ما حفل به التاريخ الإسلامي من صراعات حول السلطة والخلافة تحت ذرائع الدفاع عن المشروعية الدينية وتمثيل الفرقة الناجية، وهذا ما علق عليه علي عبد الرازق بقوله: "إن الخلافة كانت عنفا مسلطا على الجماعة وعلى الدين وعلى العقل. لذا فإنه يمكن الحكم بصورة موضوعية أن ما حدث باسم الإسلام من عنف وحروب وغزوات خارجية، وكذلك ما شهدته دار الإسلام في داخلها من حروب وصراعات وفتن مذهبية في العصرين الوسيط والحديث إنما هي شبيهة بالإنحرافات التي عرفها العديد من الديانات الأخرى وخاصة المسيحية".

وكي نحيط بطريقة أكثر تحديدا ووضوحا بالمراحل التي قطعها مسار تطور الفكر العربي بعامة والفكر السياسي بخاصة منذ مطلع عصر النهضة القومية نهاية القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر فإنه يمكن تمييز ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي التي جرت في إطار الدولة العثمانية ورمت في البداية إلى إصلاح أوضاع الولايات العربية وتطبيق نظام اللا مركزية وبعد أن خاب أمل دعاة الإصلاح، إثر انكشاف نوايا زعماء جمعية الاتحاد والترقي بنزعتهم الطورانية وعملية التتريك التي استهدفت تصفية وطمس

المقومات الذاتية لشعوب الأمة العربية هوية وتاريخا وثقافة. فقد كان الأمر الطبيعي أن يتوجه قادة الإصلاح والتنوير إلى المطالبة بالاستقلال والحرية وأن تتركز مهمات هذه المرحلة التي أصبحت مرحلة الإحياء واليقظة القومية، على بعث تاريخ الأمة وامجادها وتعزيز ثقتها بنفسها عن طريق استرجاع الصفحات المشرقة في تراثها وفي دورها الحضاري المميز الذي اضطلعت به في العصور الوسطى.

في هذا السياق، وفي إطار بدايات الجهد لإنجاز مهمة التنوير والإصلاح، لا بد لنا من أن نتذكر دوما أولئك الرواد الأوائل الذين أرسوا اللبنات الأولى في هذا الطريق ومنهم: رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي وعبد الله النديم ومحمود سامي البارودي وأحمد فارس شدياق وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وبطرس البستاني وجرجي زيدان وأديب اسحق وفرح انطون وشبلي الشميل وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم.

أما المرحلة الثانية : فقد كانت على صعيد العمل الميداني المباشر مرحلة الكفاح الوطني للتخلص من الإستعمار الغربي الذي رسمت خرائطه في المشرق اتفاقات سايكس بيكو والذي جاء تحت لافتة الإنتداب بذريعة حكم هذه البلدان والوصاية عليها حتى تصبح قادرة ومؤهلة على تسيير شؤونها بنفسها، وترافقت هذه المرحلة الاستعمارية برعاية المشروع الصهيوني الذي استهدف خلق كيان غريب في قلب الوطن العربي، يفصل مشرقه عن مغربه، وإيجاد قاعدة استعمارية متقدمة بغرض الاستنزاف الدائم لقدرات بلدان هذه المنطقة ومنعها من التنمية والتقدم من جهة والحيلولة بينها وبين تحقيق أية خطوات توحيدية او تكاملية فيما بينها من جهة أخرى. تميزت الأحزاب السياسية والحركات الوطنية في هذه المرحلة بتبنيها هدف التحرر من الإستعمار المباشر ونيل الاستقلال الوطني وكانت أداتها الرئيسية تمتين الوحدة الوطنية على حساب كل العصبيات والروابط ما قبل الوطنية. وعلى الرغم من نشوء أحزاب وحركات سياسية في كل ساحة تنسب نفسها للتيارات الفكرية الوطنية والقومية والليبرالية والاشتراكية والماركسية والاسلامية، فقد كان ما يجمعها على تباين مرجعياتها النظرية هو الدوغما العقائدية أو الأصولية الإيديولوجية وتقديس الرموز والشعارات العامة. فقد تزودت تلك الأحزاب والحركات السياسية بشحنة فائقة من الحماس الدائم، كما وامتلكت الاستعداد الكافي للتضحية والفعل ولكنها على صعيد الوعي السياسي الذي يستوعب طبيعة مشكلات مجتمعاتها، وأبعاد جذور تخلفها، ويستشرف في الوقت نفسه من خلال رؤية استراتيجية صحيحة طبيعة مهمات ومستلزمات حقبة ما بعد الاستقلال فيما يتعلق ببناء دولة عصرية حديثة تستكمل مقومات الاستقلال الحقيقي، ظلت قاصرة النظرة، لأن

ذلك لم يكن يحظى باهتماماتها الأساسية. هذا القصور الذي اتضح جليا بكل نتائجه السلبية فيما بعد الاستقلال.

أما المرحلة الثالثة في مسار الوعي السياسي العربي المعاصر، فهي التي أعقبت الخلاص من الاستعمار المباشر والممتدة إلى يومنا هذا. فلقد كان على الشعوب العربية في تطلعها كي تلحق بالأمم المتقدمة، أن تعمل على مواجهة تبعات تركة الإستعمار، بمواصلة كفاحها المجتمعي وتعبئة كل طاقاتها وقدراتها الذاتية ضد واقع التخلف والتبعية والتجزئة. أي أن التحرر المجتمعي المستند إلى تحقيق اهداف التقدم والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة المواطنة، كان طوال هذه المرحلة وحتى يومنا هذا محور كفاح شعوبنا والمجسد لتطلعاتها المشروعة في أن تحيا حياة العصر. في هذه المرحلة ظل الفكر السياسي العربي بمختلف تياراته الوطنية والليبرالية والقومية والإشتراكية والماركسية والإسلامية، وما يزال حتى اليوم، أمام امتحان الإنتقال من عالم التنظير إلى عالم التطبيق في أرض الواقع، ومن صعيد شعارات التعبئة العامة إلى صعيد العمل والتغيير وإنجاز مهمات التحول المجتمعي المنشود لتجاوز وضعية التأخر وكسب رهان الحداثة. لكن وفي ضوء حصيلة الصراع طوال هذه الحقبة بين قوى التحرر والتقدم من جهة وقوى الاستعباد والتخلف من جهة أخرى، فقد اتضح بكل جلاء أن مختلف هذه التيارات الفكرية والسياسية كانت بصورة عامة قاصرة سواء بوعيها السياسي أم بممارساتها العملية عن مواصلة تنفيذ المشروعات النهضوية التي طرحتها.

وفي كل الأحوال، فقد شهدت مرحلة الخمسينات والستينات حالة مد وجزر في مسار حركة التحرر الوطني العربية، ومع هذا فقد كانت بصورة عامة مرحلة الصعود القومي التحرري. فعلى الرغم من النكسات والهزائم التي عرفتها الشعوب العربية إبان هذه المرحلة والتي كان أخطرها انفصال الوحدة بين سورية ومصر، وهزيمة عام 1967، كان النضال الوطني والتحرري وخاصة على المستوى الجماهيري في حالة صعود وتعاظم وتضامن فعال كما تحققت في هذه الفترة جملة من الإنتصارات والتحولات النوعية في الوضع العربي. في مقدمتها: ثورة 23 يوليو الناصرية، وانتصار ثورة الجزائر وانتهاء حكم الامامة في اليمن وثورة الجنوب اليمني وثورة 14 تموز في العراق وحركة الثامن من أذار في سورية...

لكن السؤال الذي ظل يطرح نفسه باستمرار هو: لماذا أخفقت التيارات الفكرية والسياسية العربية في مهمة بناء دول حديثة في أقطارها، بعد أن أبلت بلاء حسنا في قيادة شعوبها نحو تحقيق الاستقلال وإنهاء الاحتلال المباشر؟

أما بالنسبة لليبراليين العرب، حيث كانت تلك فرصتهم التاريخية، فإنهم وعلى امتداد القرن الماضي لم يستطيعوا الاضطلاع بدورهم المطلوب في نقل مجتمعاتهم من مرحلة التحرر الوطني والنهضة القومية إلى مرحلة الحداثة والمعاصرة. وذلك راجع من وجهة نظرنا، إلى أسباب متعددة حالت مجتمعة في أن يشكل الليبراليون تيارا فاعلا في أي من المجتمعات العربية. من هذه الأسباب أن الطبقة الوسطى المدينية، نتيجة تخلف بنية المجتمعات العربية، لم تكن كوجود بذاتها ووعي لدورها في وضع يسمح لها بتبني الأفكار والقيم الليبرالية والدفاع عنها في مواجهة التيارات الأصولية والسلفية التي التقت في موقفها هذا مع مواقف الأنظمة السلطانية الحاكمة لتي تصدت لكل افكار وقيم التنوير والحداثة وفي مقدمتها قيم الحرية والمساواة والديمقراطية والعقلانية والعلمانية بدعوى الوقوف في وجه عملية التغريب والدفاع عن الأصالة والخصوصية والتراث. ومما زاد في صعوبة المهمة الملقاة على عاتق النخب الليبرالية العربية طوال النصف الأول من القرن الماضي، أن صدمة المجتمعات والكيانات العربية التي أحدثها اتصالها بالحضارة الغربية بدءا من حملة نابليون بونابرت، هذه الصدمة الحضارية، التي ترافقت بالغزوات والحملات الاستعمارية على معظم البلدان العربية، بدل أن يكون تأثيرها حافزا للتقدم وفق ما ذهب إليه ارنولد توينبي في قانون التحدي والاستجابة، فقد كان فعلها سلبيا في انكفاء المجتمعات العربية على نفسها وانبعاث التيارات والحركات السلفية التي تدعو تلك المجتمعات إلى العودة إلى ماضيها الغابر باعتبار أنه يمثل بالنسبة لها مستقبلها الزاهر الموعود.

أما التيارات والحركات السياسية الوطنية والقومية وكذلك التيارات والحركات اليسارية والماركسية، سواء منها التي ظلت بعيدة عن السلطة، أو تلك التي وصلت إلى الحكم بطريق شعبي أو عن طريق الإنقلابات العسكرية، فقد أخفقت جميعها في استكمال إنجاز مشاريعها الوطنية والاجتماعية التي نادت بها وكانت المبرر لوجودها. فهل كانت تلك النتيجة قدرا محتوما لا مفر منه؟ وكيف استطاعت قوى التحرر في المناطق الأخرى من العالم مثل جنوبي شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تسير خطوات متقدمة في طريق تحررها السياسي والاقتصادي ووحدتها القومية؟ صحيح أن الموقع الاستراتيجي الحيوي للعالم العربي والثروات الطبيعية الضخمة التي يمتلكها ودوره الحضاري التاريخي قد جعلت منه على الدوام قبلة مشروعات ومخططات الهيمنة والنفوذ من قبل القوى العظمى، تلك القوى التي أوجدت إسرائيل، قاعدتها المتقدمة في المنطقة وتحالفت مع الأنظمة العربية التقليدية والأنظمة العسكرية لتأمين الاستقرار المفروض في هذه المنطقة بغية استمرار مصالحها الحيوية. لكن العامل الأهم، من وجهة نظرنا، في إخفاق الحركات والنخب الثقافية والفكرية العربية، هو العامل الذاتي المتمثل **في قصور الوعي السياسي عندها نتيجة ضمور مقومات العقلانية في هذا الوعي الذي ظل عموما**

وعيا حماسيا انفعاليا لا يراكم خلاصة تجارب الماضي، لا يتطور بما هو مطلوب، ولا يستفيد أو ينفتح بما يلزم على حركة التقدم الإنساني. ولعل أخطر ما كان يواجهه هذا الوعي وما يزال حتى وقتنا الحاضر هو ظاهرة صراع الأضداد أو إشكالية صراع الثنائيات التي شلت قدرته على الفعل والتأثير من جهة، وأعاقت مساره المستقبلي نحو التقدم والتحضر من جهة ثانية كما حالت دونه ودون التحديد السليم لأولويات المهمات التي يتوجب التصدي لها من جهة ثالثة.

وكما يرى بعض المفكرين العرب المعاصرين، أن التوفيقية التي اعتمدتها معظم تلك التيارات السياسية والفكرية في التعامل مع تلك الثنائيات، والتي كانت تمثل بحق طوال القرن الماضي الطابع العام للفكر العربي الاسلامي ضمن مشروعه التوفيقي في احتواء العلمانية والسلفية في إطار النهضة القومية المتصالحة مع التراث والعصر، هذه التوفيقية لم تستمر وتصدع كيانها المصطنع بعد الهزيمة نتيجة تجدد الصراع المحظور بين نقيضيها الأصولي والعلماني كما نشهد اليوم في مجتمعاتنا العربية. (محمد جابر الأنصاري –الفكر العربي وصراع الأضداد). هكذا خاضت القوى الوطنية والتقدمية العربية سواء في نطاق كل قطر أم في نطاق الوطن الكبير صراعات دموية فيما بينها مغلبة الاختلافات والتناقضات الثانوية على التناقضات الرئيسية مع القوى المعادية لها. كما قدمت الكثير من التضحيات وهدرت الكثير من الوقت والإمكانات عندما كانت في السلطة في خططها ومواقفها المتناقضة المصطنعة بين أولوية التنمية الإنسانية الشاملة في مجتمعاتها، وبين أن يؤجل ذلك لحساب رصد كل الإمكانيات والطاقات لمعركة تحرير فلسطين وبقية الأرض العربية المحتلة !! كذلك الصراع ين الديمقراطية الاجتماعية وبين الديمقراطية الليبرالية السياسية التي كان ينظر اليها كبضاعة غربية مستوردة لا تهدف إلا لإدامة تسلط واستغلال الطبقات البورجوازية الحاكمة. وكذلك النظرة إلى مشروعية الدول القطرية القائمة والهوية الوطنية، واعتبار أن هذه الدول كيانات تفتقد المشروعية والنظر اليها كعقبة كأداء في طريق الوحدة العربية !!! أما الحركات والاحزاب الماركسية فقد كان معظمها يرى في سعي الشعوب العربية نحو إقامة كيان جامع، تعطيلا وإضعافا لوحدة كفاح الطبقة العاملة العربية والعالمية، كما كانت ترى، حتى انهيار الإتحاد السوفييتي، في ديكتاتورية البروليتارية السبيل الوحيد لتحقيق غاية المادية التاريخية وإقامة مجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية الذي ينهي كل أشكال الإستلاب والتشيؤ والإستغلال.

وكما شهدنا طوال نصف القرن الماضي، فقد كان من أبرز تلك الإشكاليات التي وقفت وما تزال تقف عائقا في طريق تطور وعقلنة الفكر السياسي العربي، إشكالية التوفيق أو الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبصورة أكثر تحديدا وكما عرضنا سابقا، مسألة الموقف من التراث.

فبالنسبة للفكر القومي التقليدي ظلت هذه التوفيقية محور الدوغمائية العقائدية التي لم يتحرر منها، إذ ظلّ يعتبر هذا التراث المعبر الحقيقي عن روح الأمة ورسالتها الخالدة التي لا بد أن تتواصل وتتجدد في كل مرحلة تاريخية بصورة معينة. لقد آمن الفكر القومي التقليدي بأن كيان الأمة العربية وجود دائم ومستمر وإن لم تجمعها حتى الآن دولة واحدة لأن ظروف التجزئة الراهنة وكل مظاهر الضعف والتخلف والهوان الذي تعانيه الأمة في الوقت الحاضر، ليس إلا حالة سطحية وعابرة لأنها تتناقض مع جوهر إرادة الأمة وإمكاناتها الخلاقة المبدعة التي لا بد أن تطيح بهذا الواقع المريض إن عاجلا أو آجلا وبناء مستقبل آخر يتفق وحقيقة الأمة!!. ولنلاحظ هنا، كما هو معلوم، أن هذه الرؤية الإيديولوجية تعيدنا لما كان طرحه الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون حول الطاقة أو القدرة الروحية التي تعتمل وتنضج طوال ردح من الزمن في أعماق مجتمع ما لتنفجر بعد ذلك صانعة وضعا متقدما آخر.

لقد كان الموقف من التراث والأصالة سببا في إعاقة الفكر القومي التقليدي عن اتخاذ موقف حاسم من القيم الكونية المشتركة، التي تشكل محور الفكر الإنساني المعاصر انطلاقا من أن عالمنا اليوم وفي حقبة العولمة، يتجه للعيش في ظل حضارة إنسانية واحدة، وأن خصوصية كل شعب إنما هي هوية منفتحة متجددة باستمرار تعكسها ثقافته المتميزة في إطار الكل الإنساني الأشمل، فالخصوصية إذن حركية متطورة بينما الأصالة ماهية سكونية متحجرة مرتبطة بالماضي. وإذا كان هذا هو تأثير الموقف الوسطي التوفيقي من التراث بالنسبة للفكر القومي التقليدي بكل تياراته، وبالنسبة لتيارات عديدة محسوبة على الفكر الماركسي، فإن إشكالية الموقف من التراث والأصالة كان لها كل التأثير على تيار الإسلام السياسي فكريا ودعويا وفي ممارسته للسلطة. فالإسلام السياسي يرى أن مستقبل الأمة قد تحقق في ماضيها وأن حالة الإنحطاط والتخلف والضعف التي تعيشها الآن، راجعة إلى أنها ابتعدت عن ماضيها الزاهر وسارت في طريق التغريب والتقليد.

لقد أكدت أحوال العالم الإسلامي، على امتداد العقود الأخيرة، استحالة أن تكون الحكومة الدينية ديمقراطية. وأنه إذا كانت كل الديكتاتوريات شنيعة، فإن أشنعها الديكتاتورية الدينية مقارنة بغيرها من الأنظمة العسكرية أو السلطانية. فالديكتاتورية الدينية لا تكتفي بالتحكم بالعلاقات السياسية والاجتماعية والتمييز الفاضح بين الجنسين، بل أيضا بالمواقف الفردية، وهي لا تكفي بالتحكم في السلوكات والمواقف، بل أيضا بما في الضمائر وما تخفي الصدور. ويرى الأصوليون أن تأخر المجتمعات الأسلامية إنما هو تأخر تكنولوجي بحت، في حين أن التخلف هو وضعية

شاملة تتداخل فيها مختلف العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتلك هي الحقيقة التي لم يفتأ التنويريون العرب يؤكدون عليها منذ بدايات عصر النهضة وحتى اليوم.

هكذا ونتيجة تعطل مسار التطور الطبيعي للمجتمعات العربية منذ الاستقلال وحتى وقتنا، والتي لم تتوفر لها حياة ديمقراطية سليمة تكفل الحد الأدنى من تأمين حريات وحقوق الإنسان– المواطن، تفاقمت أزمات تلك المجتمعات دون أن تجد الحلول الناجعة لها، واشتدت مظاهر التخلف والتطرف والفقر والجهل والإنفجار الديمغرافي الخارج عن أي تنظيم أو تحديد. وفي الواقع فقد أصبحت معظم الاقطار العربية، إن لم نقل جميعها، عشية انتفاضات ما سمي بالربيع العربي، مشروع ثورات أهلية كامنة تنتظر أبسط الأسباب لاندلاعها.

لقد عرف العقدان الأخيران من القرن الماضي تطورات نوعية على صعيد العالم كله وعلى صعيد منطقتنا بالذات: انهيار المعسكر الاشتراكي، تراجع دور مجموعة عدم الإنحياز، نظام دولي جديد يقوده قطب وحيد هو الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة انتقالية قد تطول أو تقصر على صعيد الوضع الدولي، نحو ولادة نظام جديد بكل ما تكتنفه هذه الحالة الإنتقالية من أخطار وتحديات جدية لأمن العالم واستقراره. أما على صعيد منطقتنا بالذات، فقد شهدت بدورها عدة أحداث جسام. فإلى جانب غزو العراق واحتلاله وتدمير دولته، وفشل اتفاقات أوسلو وتصاعد عمليات التهويد والاستيطان في فلسطين المحتلة، كان هناك الثورة الخمينية الدينية الشيعية التي تزامنت مع ظاهرة ما سمي بالصحوة الإسلامية السنية. لقد تركت الثورة الخمينية التي تبنت مشروعا مذهبيا– قوميا تأثيراتها السلبية على الفكر السياسي العربي بمختلف توجهاته الوطنية والقومية واليسارية والإسلامية، كما أن تدخّلها في الشؤون الداخلية للعديد من الدول العربية قد أفسد علاقات التعاون وحسن الجوار والسعي لإقامة نظام أمن إقليمي مشترك بينها وبين الدول العربية في المنطقة. ولاشك أن هذا الوضع المأزوم القائم بين البلدان العربية في المنطقة مع دول الجوار، مثل إيران وتركيا، إذا كان عائدا جزئيا إلى سياسات ومطامع هذه الدول، فإن السبب الأساس الذي أدى اليه هو غياب العامل الذاتي، أي إنهيار نظام الأمن الاقليمي العربي نظرا للأحوال الصعبة التي تعانيها ركائزه الأساسية الثلاث: مصر وسوريا والعراق. أما الصحوة الإسلامية التي طرحها دعاتها على أنها الرد المنتظر على واقع الأمة المعاق والمكبل بقيود الحرمان والتخلف والإضطهاد، فقد تبين لكل مراقب موضوعي وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، أنها لم تكن حلا لهذا الواقع المريض وإنما كانت ظاهرة احتجاجية على هذا الواقع، كما أنها أسهمت في تهيئة مناخات العنف والإرهاب للعديد من المجموعات التي نسبت نفسها للإسلام وخاصة منظمات الإسلام التكفيري والجهادي.

عندما انطلقت الانتفاضات الشعبية العفوية في عدد من الأقطار العربية قبل خمس سنوات، كان ذلك تعبيرا عن واقع موضوعي من أجل التغيير الذي لا بد منه. غير ان المسار الخاطئ الذي دفعت اليه تلك الانتفاضات قاد إلى النتائج الكارثية الماثلة الآن، إذ تحول معظمها إلى حروب أهلية وطائفية بأبعادها الاقليمية والدولية كما هو حاصل الآن في كل من العراق وسورية واليمن وليبيا. ففي السياق الذي قطعته تلك الانتفاضات الشعبية والتي اتفقت في أهدافها العامة التي تلخصت بمطالب الحرية والديمقراطية والمساواة في حقوق المواطنة، كانت النتائج متباينة ومختلفة من حالة لأخرى، وذلك راجع إلى جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي حكمت مسار كل منها. في أولوية تلك العوامل، ما إذا كان هذا الحراك الشعبي قد حافظ على طابعه السلمي أو انجر إلى العسكرة ليأخذ بعدها كما حدث في سورية واليمن وليبيا أبعاد حروب إقليمية ودولية بالوكالة. ومن تلك العوامل أيضا طبيعة وبنية النظام الذي تصدت كل من هذه الانتفاضات لتغييره، ومدى تجسيد الحراك الشعبي للوحدة الوطنية في كل من هذه البلدان، وكذلك موقف المؤسسة العسكرية من عملية التغيير، وأخيرا وليس آخرا، مواقف المجتمع الدولي من كل من هذه الإنتفاضات.

من جهتنا، ومع اعترافنا بتعاظم دور العامل الخارجي، فقد كنا نرى أن دور العامل الذاتي في كل ثورة شعبية وفي كل حركة تحرر وطني كان دوما العامل الحاسم في انتصار أو إخفاق تلك الثورات والحركات. لقد كان هذا الموضوع محور اهتمامنا الذي ركزنا عليه طوال السنوات الخمس الماضية التي انقضت على انطلاقة مشروع الثورات العربية التحررية. ونعود هنا لمتابعة هذا الموضوع من خلال استعراض معالم الأزمة العميقة التي تعيشها الثورة السورية الآن ولتبيان كيف كان مستوى الوعي السياسي هو السبب الرئيس في هذه الأزمة المصيرية.

كما أصبح معروفا للقاصي والداني، افتقدت معظم المعارضات السورية حتى اليوم الرؤية السياسية الواضحة، وبرنامج العمل الموحد من أجل التغيير والتحول الديمقراطي وبناء دولة المواطنة، دولة الحق والقانون والمؤسسات. وافتقدت إلى الخطاب الوطني الجامع الذي يستهدف صيانة وتصليب الوحدة الوطنية في مواجهة كل التحديات، الخطاب الذي يقدم للمجتمع الدولي الصورة الصحيحة عن واقع الثورة وأهدافها الحضارية الانسانية المشروعة. ويرجع ذلك من وجهة نظرنا إلى ضمور وتراجع مقومات العقلانية في الفكر السياسي العربي وخاصة في حقبة التراجعات والهزائم الوطنية والقومية والتطورات العاصفة على الصعيد الدولي التي أعقبت سبعينات القرن الماضي. وحتى لا يبقى حديثنا هذا في نطاق العموميات، وكي نوضح بجلاء ما

تركه انحسار العقلانية في مواقف وأفعال النخب الفكرية والسياسية السورية لا بد من الوقوف عند المسائل التالية:

أولا – أول نتائج انحسار العقلانية في الوعي السياسي العربي بقاء الحديث والتعامل مع المسألة الديمقراطية ودولة المواطنة كشعار عام، كل فئة أو مجموعة تفسره وتستخدمه في الإتجاه الذي تمليه مرجعيتها الخاصة، والذي يوافق أغراضها. فالبعض ما يزال يتحدث عن الديمقراطية التي تتلاءم مع هويتنا وظروفنا وتقاليدنا. وتيار الإسلام السياسي ما يزال يرى أن الديمقراطية ليست إلا جزءا من الشورى، ويحصرها في العمليات الإجرائية كالإنتخابات والاستفتاءات كما يرى في مدنية الدولة أنها الدولة التي لا يحكمها العسكر ليس إلا، أما أن تعني مدنية الدولة فصل الدين عن السياسة وفصل السياسة عن الدين، فهذا ما لا يمكن أن تقبل به مجموعات الإسلام السياسي على اختلافها. إن جوهر الديمقراطية واحد حتى لو تباينت مراحل تطبيقها أو تقدم مؤسساتها من مجتمع لآخر، وهي قبل إجراءاتها العملية والتطبيقية تستند إلى قيم الحرية والعقلانية والعلمانية والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات دون أي تمييز. فالديمقراطية تتناقض مع كل المرجعيات الدينية التي تقوم على الحقائق المطلقة ومع كل الإيديولوجيات الشمولية والدوغمائية التي تحدد مسار التاريخ باتجاه واحد وبفعل عوامل معينة ومحددة سلفا، ذلك أن جوهر العملية الديمقراطية يستند إلى نسبية الحقائق في حياة كل مجتمع وأن التوافقات المبدئية بين مختلف فئاته وطبقاته هي التي ترسم سياساته وخططه التي يستبين مع الزمن نجاحها أو فشلها وضرورة استبدالها أو تعديلها من خلال مسار التطور العام.

ثانيا – من نتائج انحسار العقلانية في الوعي السياسي لدى العديد من قوى المعارضة السورية، بالإضافة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني هو الموقف من مفهوم الهوية الوطنية وبالتالي الموقف من الوحدة الوطنية مفهوما وكيانا. وكما أسلفنا في مكان سابق فإن الهوية الوطنية التي تعبر عن شخصية وخصوصية كل شعب أو دولة أو أمة، ليست جوهرا ثابتا مرتبطا بالعرق أو الاثنية أو الدين أو التاريخ الماضي أو بالموقع الجغرافي، وإنما هي تعبير عن شخصية كيان متطور متجدد عبر مسار التاريخ يستمد مقوماته كما في حالة سورية من متحد وتواصل الثقافة واللغة والقيم والتقاليد والمصير الواحد. ولعل العنصر الأهم في مقومات الهوية الوطنية هو الشعور المشترك لدى مكونات هذا الشعب بأن مستقبلها واحد، ويتمثل في بناء دولة ديمقراطية حديثة حجر الأساس فيها المواطنون الأحرار المتساوون في الحقوق والواجبات. ومنذ أن تفجر الإطار الوطني الاجتماعي للصراع الدائر على الأرض السورية، وتفاقمت أبعاد المأساة التي يعيشها الشعب السوري، وفي غياب الوعي السياسي والاجتماعي العقلاني أصبحت الهوية

الوطنية السورية، كما أصبحت عروبة سورية، موضع تشكيك وهدفا لكل حملات التشويه والتمزيق والتشكيك. وذلك راجع كما رأينا، إلى تخلف الوعي السياسي، وليس إلى المصالح الخاصة بالمكونات القومية أو الثقافية أو الدينية أو المذهبية للمجتمع السوري، أو إلى مصالح طبقات أو فئات اجتماعية معينة. لأن استمرار حالة التداعي والتفكك والتشرذم في جسد الكيان السوري لن تكون لمصلحة أحد من تلك المكونات، فانهيار المعبد على رؤوس الجميع، وغرق المركب الواحد في غمار المحنة الوطنية التي تعيشها بلادنا اليوم، لن يضمنا الأمان والسلامة لأي من مكوناتها. اليوم وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية أصبحنا نسمع ونقرأ مختلف الطروحات والدعوات التي ترى أن الشعب السوري يتكون في الواقع من مجموعة شعوب يجري تعدادها وتصنيفها في سلسلة قد تطول أو تقصر حسب هوى وأغراض كل جهة داخلية أو خارجية بما في ذلك إسرائيل طبعا. ويستطرد المنظرون لمثل تلك التوجهات الخطيرة للإستنتاج بأن الهوية الوطنية للشعب السوري تتكون من مجموع هويات اثنية وقومية ودينية وطائفية تجاورت وتعايشت مرحليا وأن استمرار حالة التعايش هذه تتوقف على قبول ورغبة أي من هذه المكونات التي ينبغي أن تتمتع بحق تقرير المصير وفق الصيغة التي تراها مناسبة لها ابتداء من الإدارة اللا مركزية الموسعة إلى الفدرالية إلى الكونفدرالية إلى الإنفصال التام في دولة مستقلة! ونحن لا نبالغ هنا ولكننا نصف واقع الحال وطبيعة الدرك الذي انحدرت إليه القضايا الوطنية. فهل يغيب عن بالنا أن العديد من أطراف المعارضات السورية قد رأت في صيغة الديمقراطية التوافقية على الطريقة اللبنانية والطريقة العراقية الحل الأمثل الذي يناسب سورية بعد إنهاء النظام الحالي. وهل يغيب عن بالنا، كيف نشطت معظم أطراف المعارضات السورية الخارجية بتمويل ودفع خارجي، في توجيه كل الحراب المسمومة والحاقدة لتدمير أمضى سلاح يمتلكه شعبنا وهو وحدته الوطنية، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات الطائفية والمذهبية، فكانت هناك مؤتمرات رجال الدين السنة وكانت هناك مؤتمرات للعلويين وللمسيحيين وللدروز وللشيعة. وغيرهم مما درج على تسميتهم خطاب تلك المعارضات بالأكثرية والأقليات !!!

ثالثا – وفي غياب العقلانية المطلوبة في الوعي السياسي لتلك النخب والمجموعات المعارضة وفهمها القاصر لماهية الهوية الوطنية فإن ذلك أدى بها إلى أن ترى أن ما يميز هويتنا الوطنية هذه وما يحدد أبعاد خصوصيتنا، هو أننا بالطبيعة متمايزون عن غيرنا، ونحن عرب لأننا نتوفر على مقومات ومواصفات قارة وخاصة بنا في مواجهة غيرنا من الأمم والشعوب والقوميات الأخرى. لكن جوهر الخصوصية ليس هذا بالتأكيد إذ أنها وهي أساسا تجسيد لثقافة كل شعب أو مجتمع، فإنها لا تتعارض مع الكل الإنساني الأشمل الذي تجمعه اليوم حضارة عالمية واحده ترتكز على قيم ومبادئ كونية مشتركة وتواجه نفس الأخطار والتحديات العامة. ونتيجة هذه

النظرة، وبدل الوعي السليم لمصالح الدول وصراعاتها وتوافقاتها المرحلية والإستراتيجية، فما يزال الطيف الأوسع من معارضاتنا الوطنية، يحكم على سياسات ومواقف الدول الأجنبية من قضايانا، وفق المنهج البوليسي التآمري ويتعامل معها بمنطق ردود الفعل، فيرى أن الدافع الأساس لسياسات تلك الدول الأجنبية تجاه قضايانا ومطالبنا هو التواطؤ والتآمر والعداء المسبق. وما يفضح تلك السياسات هو الإخلال بالعهود والمواثيق والتنكر للوعود التي قطعتها للقيام بما طلبناه منها.

رابعا – في غياب الإصلاح الديني الحقيقي والضروري لتقويم غايات ثقافتنا وتصحيح بنيان مجتمعاتنا، ظلت العقلانية التي يمتلكها وعينا العام قاصرة عن التعامل السديد مع التراث ومع تاريخنا الماضي، كما ظلت قاصرة عن إدراك ماهية العلمانية، معتبرة إياها كدين جديد في مواجهة الأديان السماوية. علما بأن العلمانية كمنهج وفلسفة جاءت نتيجة تطور دنيوي عقلاني يقضي بأن تدار مختلف جوانب الحياة بواسطة الناس أنفسهم المسؤولين عن مصائرهم وليس عن طريق الغيب والحقائق المطلقة. كما أن العلمانية، كانت في كثير من الحالات ثمرة مطالبة الحركات الدينية الإجتماعية بعيدا عن هيمنة السلطة السياسية. أما ما اعتاد على طرحه العديد من المثقفين والمفكرين العرب، بأن مجتمعاتنا لا حاجة لها للعلمانية التي هي نتاج الحضارة الغربية لأن لا كنيسة ولا كهانة في الإسلام، فإن مثل هذا الطرح في الوقت الذي يبين فيه مدى تغلغل الدين والشريعة في كل روح القوانين، وفي مفاصل الدولة في البلدان العربية والإسلامية وليس كمؤسسة موازية للدولة كما كان الحال في الدول الأوربية، فإنه يظهر في الوقت نفسه أهمية وضرورة العلمانية وفصل الدين عن السياسة، إذا كان يراد لمجتمعاتنا أن تحيا حياة العصر. وفي وقتنا الحاضر فإن من المؤسف أن جل النخب الفكرية والسياسية ما تزال تأخذ على صعيد الممارسة مواقف توفيقية بشأن العلاقة بين العلمانية والدولة. كما وتتخذ مواقف تلفيقية على الصعيد الفكري والمعرفي عندما تضعها في تضاد أو تناقض مع حرية الاعتقاد بالنسبة للفرد والمجتمع. لكن حقائق التاريخ وتجارب الشعوب الأخرى في عصرنا الراهن، إنما تؤكد بما لا يترك مجالا للشك أن النظام الديمقراطي الذي هو بطبيعته نظام علماني هو الذي يوفر المناخ الأمثل لحرية الضمير والاعتقاد ولكافة أديان المجتمع كي تتطور وترتقي بما يلبي ويستجيب لحاجات الفرد الروحية.

خامسا– يبقى السؤال المركزي الذي يطرح نفسه علينا بعد تلك المقدمات التي أتينا على ذكرها: ترى ما هو السبيل وما هو المدخل لتعزيز وإغناء مقومات العقلانية في وعينا السياسي حتى يصبح وعيا مطابقا للمهمات التي يطرحها واقعنا المتخلف ويستدعيها انجاز مهمات بناء

المستقبل المنشود؟ وما هو السبيل والمدخل كي تصلح أطراف المعارضات السورية أوضاعها وكي تكون كل قوى مجتمعنا في المستوى المطلوب الذي يؤهلها لتحقيق تطلعات شعبها في الحرية والكرامة وفي التنمية والديمقراطية. إنها في رأينا وكما أكدنا دائما **الثورة الثقافية الفكرية،** التي ينبغي أن تتصدر دائما جدول مهمات عملية التحول والتغيير في مجتمعاتنا، وتوجه صيرورتها في سعيها نحو التقدم والحداثة. إن الثورة الثقافية الفكرية التي نحن بأمس الحاجة إليها اليوم لا تعني إطلاقا الدعوة إلى مراجعة الخيارات والأهداف التي طرحها الشعب السوري منذ الاستقلال ولم تنجز حتى اليوم أو التنكر لبعضها. إن الثورة الثقافية التي ندعو اليها هي التي تتناول منهج تفكيرنا وليس أهدافنا في التحرر والديمقراطية والتنمية والوحدة. فبدون أن يتغير منهج تفكيرنا الحالي ويتبدل وعينا العاطفي الحماسي الانفعالي الغيبي الذي أوصل معاركنا وممارساتنا إلى الواقع المأساوي الحالي، ومن دون أن يمتلك وعينا كل المقومات العقلانية الضرورية، فسيظل خطابنا وفعلنا في منأى عن تحقيق الأهداف التي قدمنا أغلى التضحيات والجهود في سبيلها. والخلاصة أنه من دون ثورة ثقافية جذرية تعيد صوغ هذه الأهداف وطريقة تحقيقها في ضوء الفكر الحديث وبالإفادة من تجاربنا في الماضي القريب، فقد تلقى المصير نفسه الذي لقيته حتى الآن.

الفصل الثاني

إشكالية الصراع بين الأصالة والمعاصرة في المجتمعات العربي

إن الأزمة التي تعيشها بلداننا العربية اليوم، لا تقتصر في أسبابها على طبيعة الأنظمة الحاكمة ومدى مشروعيتها أو أهليتها للقيادة، بل هي في الواقع أزمة مجتمعية شاملة لكل مناحي الحياة في هذه المجتمعات، وهي في الوقت نفسه حصيلة حقبة ممتدة في التاريخ تميزت بركود المجتمعات العربية وعطالتها وتخلفهاعن مواكبة التطور العالمي منذ مطلع العصور الحديثة. فمنذ أكثر من خمسة قرون مضت وعندما انطوى حكم المماليك، وخلفته الدولة العثمانية بداية القرن السادس عشر وهي الحقبة التي شهدت فيها المنطقة العربية تراجعا في كل أوضاعها بينما شهدت أوربا تقدما نوعيا هائلا في شتى الميادين، فمن الاكتشافات الجغرافية، إلى النهضة، إلى الإصلاح الديني، ومن ثم عصر الأنوار، إلى الثورات الثلاث المعرفية الكبرى، التي جعلت الإنسان في محور عالمه والمسؤول الأول عن أفعاله والمقرر لمصيره، وهي ثورة كوبرنيكوس الكوسمولوجية وثورة داروين البيولوجية وثورة فرويد السيكولوجية.

وكما أوضح هيثم مناع في كتابه "تحديات التنوير" (1991)، ارتبط بناء الأمة–الدولة في أوربة بنشوء مفهوم الشخص، أي تحول مفهوم الحقوق من مفهوم سلبي إلى مفهوم مرتبط بنهاية عصر الإنسان القاصر، وسلامة النفس والجسد وضمان حق الإحضار (أي صيرورة الحرية الفردية حقا لا يصادر إلا عبر السلطة القضائية التي تحميه وتنظمه). وترافق هذا التقدم المتواصل في البلدان الأوربية بتحقيق أكبر إنجاز مجتمعي، ألا وهو بناء دول مدنية حديثة، دول الحق والقانون والمؤسسات، دول المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق والواجبات.

منذ الصدمة الأولى بمركز الحضارة العالمية آنذاك، التي سببتها غزوة نابليون لمصر عام 1798، ووصول أول مطبعة إلى لبنان منتصف القرن التاسع عشر، بدأ الشعور الشعبي يستيقظ ويتحسس الواقع المتخلف الذي تعيشه بلدان السلطنة العثمانية وبلدان الشرق بصورة عامة، وإدراك حجم الفجوة الفاصلة بين مجتمعاتنا والغرب، ولم تكن لتنفع أو تقنع في تبرير أو تفسير أو تغيير هذا الواقع تلك المواقف والدعوات الصادرة عن الطرفين مثل: الغرب غرب والشرق شرق وأنهما لا يمكن أن يلتقيا. ومثل أن حضارة الغرب مادية وعلمانية، وحضارة الشرق

روحية غيبية... ومن الطبيعي أن تكون الإستجابة الأولى لهذا التحدي الحضاري الذي ترافق لاحقا بالسيطرة الاستعمارية لمعظم البلدان العربية، من قبل رموز الفكر الإصلاحي الذين ركزوا على أهمية تشخيص مكامن الداء في حياة المجتمعات العربية من أجل اتباع أفضل المسالك لإصلاح أحوالها المتخلفة، وقد تتابع دور هؤلاء الرواد منذ منتصف القرن التاسع عشر فمن رفاعة رافع الطهطاوي إلى خير الدين التونسي إلى اليازجيين وبطرس البستاني إلى جمال الدين الأفغاني وأديب اسحق ومحمد عبده وفرح انطون وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم. لكن هذا المسار العام للفكر العربي الإصلاحي، عرف وخاصة بعد انتهاء الخلافة العثمانية تميزه إلى تيارين رئيسين:

الفكر المدني الليبرالي، الذي ركز على ضرورة التخلص من الهيمنة الاستعمارية وانتزاع الإستقلال الوطني، وعلى أهمية تحقيق النهضة القومية واللحاق بركب الأمم المتقدمة، وذلك بالإستناد إلى معطيات ثلاثة: وعي الحاضر، واستيعاب دروس الماضي، والأخذ بأسباب الحضارة الأوربية الصاعدة التي رآى فيها خلاصة الحضارة الإنسانية التي أسهمت فيها من قبل أمم وشعوب كثيرة. غير أن هذا الفكر المدني الليبرالي، لم يكتب له أن يقوم بوظيفته التي من المفترض أن يضطلع بها في مجتمعاتنا، كما اضطلع بها في المجتمعات الأوربية، وذلك لأسباب عدة في مقدمها مستوى تطور المجتمعات العربية ومحدودية دور الطبقات الوسطى، التي لا شك أنها هي الأداة والحامل الأساس للمشروع الحضاري الليبرالي الاجتماعي الديمقراطي. وهكذا رأينا، أنه بعيد حصول البلدان العربية على استقلالها ومواجهتها لمعركة التنمية الشاملة والتوحيد القومي لكياناتها العديدة، تراجع دور الفكر الليبرالي ممثلا بقيم الحرية والديمقراطية والحداثة لصالح التيارات الايديولوجية والسياسية مثل التيارات القومية والوطنية والاشتراكية واليسارية والماركسية وغيرها، التي كان أبرز إخفاقاتها حتى اليوم، فشلها في بناء دول مدنية حديثة في أقطارها.

أما التيار الاصلاحي الآخر فقد تمثل في بدايته في الإطار العام للفكر السلفي الاصلاحي الذي أولى اهتمامه الأساسي، من أجل إصلاح أحوال المجتمعات العربية بالعودة إلى الأصول والتركيز على مفهوم الأصالة وفق رؤيته لها، وعلى استعادة عصر المسلمين الذهبي الماضي عن طريق الجهاد وإقامة دولة الخلافة من جديد. ومع تقدم الزمن وفي مواجهة التحديات الضخمة، الذاتية منها والموضوعية، الداخلية والخارجية، التي واجهتها عملية التحرر الشامل للكيانات العربية، رأينا تيار الفكر السلفي الإسلامي في إطاره العام، يشتمل على ثلاثة تيارات فرعية متمايزة في أساليبها ومشتركة في مرجعيتها العقيدية وهي: تيار الإسلام الدعوي وتيار

الإسلام السياسي وتيار الاسلام الجهادي التكفيري. هكذا عاشت المجتمعات العربية طوال نصف القرن الماضي، وعاش الفكر العربي خصوصا، صراعا محتدما وتناقضا مدمرا بين الثنائيات التي تواجهه والتي تحولت إلى اشكاليات معيقة لتجدده: مثل الموقف من الأصالة والمعاصرة، والموقف من العلم والدين، والعلمنة والديمقراطية، والعلاقة بين الهوية الوطنية والهوية العربية الجامعة، واولوية الديمقراطية السياسية أم العدالة الاجتماعية، وأيهما يسبق الآخر التحرر والوحدة أم تحرير فلسطين، وأخير وليس آخرا العلاقة بين الذات والآخر أي الكل الانساني الأشمل.

إن دعاة الأصالة من السلفيين، يركزون كل همهم على السعي لتحقيق مثل أعلى بالنسبة لهم لكنه غير موجود الآن في الواقع وفي الأنظمة التي تسمي نفسها إسلامية. كما أنه غير قابل للتحقيق. وإذا كان ما هو مطلوب فهم مسألة الأصالة فهما عصريا متجددا، فلا بد أن تستبدل بمفهوم آخر هو مفهوم الخصوصية التي تشكل لحمتها الثقافة الحية المتجددة على الدوام بالنسبة لأي شعب وأمة، هكذا تكون قراءتنا للتاريخ قراءة موضوعية سليمة، إذ بدل أن يكون تاريخنا العنصر الكابح والمعرقل لتحررنا ولنهضتنا الموعودة والمجهضة، فإنه سيكون التاريخ الملهم بعبره ودروسه والحافز لنا لتجنيد طاقاتنا وإمكاناتنا.

الفصل الثالث

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية في سياق تاريخي

ما نقصده بالدولة هنا هو الدولة المدنية الحديثة، دولة الحق والقانون والمؤسسات. وكما هو معروف، فإن هذا النموذج لكيان الدولة الذي عرفته أوربا في العصر الحديث، جاء حصيلة تطور الفكر السياسي الإنساني عبر حقب التاريخ المتتالية. فمنذ نموذج المدينة–الدولة في المدن الإغريقية والرومانية وقبلها تجارب أنظمة الحكم في بلاد الرافدين وسورية ومصر وفارس والهند والصين مرورا بالعصور الوسطى والحديثة عاشت المجموعات البشرية صراعا متصلا كان هدفه الأساس التوصل إلى الصيغة الأفضل لتدبير افرادها لشؤونهم وكفالة الأمن والحقوق الأساسية لهم وضمان حرياتهم ومصالحهم بما لا يتعارض أو يهدد مصالح الجماعة التي ينتسبون اليها.

في أوربا، التي كانت السباقة في تدشين صيغة الدولة الديمقراطية الحديثة كما أسلفنا، تحقق ذلك نتيجة تطور مخاض مجتمعي شمل مختلف الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والفكرية وحتى الدينية. فقد شهدت نهاية العصور الوسطى في أوربا محطة نوعية في مسار الصراع بين الكنيسة ورأسها البابا من جهة، وبين الملكيات الإقطاعية الفيودالية من جهة ثانية، انتهت بتحديد سلطة الكنيسة وتعزيز سلطات الملكيات المطلقة في أوربا. وكان لويس الرابع عشر خير معبّر عن هذا الوضع الجديد بقوله: أنا الدولة والدولة أنا. بعد ذلك تتابعت هذه المحطات في مسار التطور المجتمعي الأوربي فيما يتعلق بطبيعة السلطة والدولة ووظيفتها نذكر في هذا المجال الثورة الإنكليزية ومن ثم ثورة الإستقلال الأمريكية وتوج ذلك بقيام الثورة الفرنسية التي تبنت مبادئ حقوق الفرد المواطن الأساسية في الحرية والمساواة والأخوة الإنسانية وطرحت لأول مرة صيغة العقد الإجتماعي في بناء الدولة الأمة (روسو) كما أرست مبدأ فصل سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية (مونتسكيو). وهذا لايعني أن مسار الاجتماع السياسي والتقدم في بناء دولة المواطنة الحديثة قد تم في أوربا في منحى مستقيم ومتصاعد بل أن هذه العملية عرفت

تراجعات وارتدادات عديدة ولنتذكر هنا مثلا أن مساواة المرأة في جميع الحقوق السياسية مع الرجل لم تنجز في معظم الدول الأوربية إلا منتصف القرن الماضي ومثل ذلك يقال في إنهاء قوانين التمييز العنصري.

أما بالنسبة لمسار تطور الفكر السياسي العربي فان القراءة الموضوعية لتاريخ الحضارات العربية قبل الإسلام ومن ثم للحضارة العربية الإسلامية عبر مختلف مراحلها والممالك التي قامت في إطارها، تبين بكل جلاء أن هذه الحضارة قد قدمت للإنسانية إلى جانب نشر الدعوة الإسلامية مساهمات متميزة في مضمار العلوم والفلك والطب والفلسفة، غير أن الفكر السياسي باعتراف معظم المؤرخين، ظل يمثل الجانب الأفقر في تراثنا الفكري. والحال فإن هذا الإخفاق والقصور، الذي استمر وبدرجات متفاوتة بين مجتمع عربي وآخر في إرساء حياة ديمقراطية سليمة وبناء دول حديثة، ليس مرده بالتأكيد نقص بنيوي أو انتروبولوجي في تكوين وقدرة وثقافة شعوب هذه الأمة، لكن هذا الأمر يرجع إلى ظروف تاريخية معينة عاشتها الشعوب والكيانات العربية. قرون ممتدة لم تمارس فيها السياسة وجرى فيها اضطهاد الفلاسفة وأصحاب الرأي المخالف لجبروت وسلطان الحكام . ومن جانب آخر فإن العرب كما رأى بن خلدون في مقدمته، قد حرموا خلال العصر الوسيط من وجود دول مستقلة مستقرة الأحوال. ذلك أن الدولة هي مدرسة السياسة العملية في عرف فلاسفة الأغريق الأوائل الذين اعتبروا ممارسة السياسة جزءا أساسيا من واجبات المواطن الصالح وكامل الحقوق.

هذا الوضع وما جر اليه من فشل الكيانات العربية في بناء دول حديثة حتى الوقت الراهن ماهي اسبابه ؟ لقد حاول علماء الاجتماع السياسي العرب تحديد هذه العوامل والأسباب بمجموعتين : خارجية تتمثل بالاحتلال والسيطرة الاستعمارية المديدة التي خضعت لها البلدان العربية واستمرت حتى منتصف القرن الماضي والتي كان آخر حلقاتها المشروع الصهيوني.هكذا فان استمرار هذا الوضع قد حرم الكيانات العربية من بناء دول عربية مستقلة واستنزف طاقاتها وثرواتها وحال بالتالي بينها وبين استكمال تطورها الطبيعي ومواكبة التطور الحضاري الانساني في العصر الحديث.وهناك العوامل والأسباب الداخلية أو الذاتية فالدولة العربية لم تعد منذ القرن الثالث الهجري، أي منذ عهد المعتصم، دولة موحدة بل أضحت دول وممالك وولايات متعددة في إطار حضاري مشترك وقد خضعت السلطة في تلك الكيانات المذكورة إلى عملية التناوب والتداول بين

المجموعات والقبائل والأقوام التي تعاقبت عليها وفق جدلية البادية – الحاضرة أو الريف والمخزن كما أوضح ذلك ابن خلدون.

بيد أن علينا أن نضيف إلى جدلية الصراع المتكرر بين البادية والحاضرة عاملا موضوعيا آخر ساهم بلا شك في ركود المجتمعات العربية وفي إعاقة تطورها وهو المتمثل بنمط الإنتاج الآسيوي أي أسلوب الإنتاج الخراجي حيث الدولة السلطانية هي التي تملك الأرض والفلاحون يستثمرون الحصة الممنوحة لهم لحسابها وحيث لم تعرف الكيانات العربية حتى استقلالها نفس طبيعة المرحلة الاقطاعية التي عرفتها أوربا في مطالع العصر الحديث. والخلاصة، فإن مسار التطور المجتمعي في الكيانات العربية وخاصة في بناء مجال الدولة الحديثة لم يكن مسارا موحدا من بلد لآخر ولم يكن مسارا متواصلا استمرار بل شهد ارتدادات وانتكاسات وتراجعات أدت إلى الواقع الذي تعيشه الشعوب العربية اليوم والذي تواجه فيه تحديات المصير، فإما أن تنجح في تجاوز أزماتها، وصنع المستقبل الذي هي جديرة به، وإما أن تكرس عطالتها وتديم تخلفها عن ركب التطور العالمي.

تلك كانت حال الفكر السياسي في الحضارة العربية وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة أنظمة الحكم ووظائفها. فإذا كانت شرائع حمورابي في الدولة البابلية تعتبر سبقا مميزا في القوانين التي صاغتها البشرية في أقدم عصورها، فإن دولة العرب بعد الإسلام، قد اعتمدت على الدواوين وأشكال الإدارة التي وجدتها قائمة في البلدان المفتوحة. ذلك أن الإسلام لم يطرح شكلا من أشكال الحكم ولا صيغة معينة لبناء الدولة وترك هذه المهمة للناس لأنهم أعرف بشؤون دنياهم المتغيرة بين عصر وآخر. فإذا استثنينا مرحلة المدينة، فإن ما أعقب ذلك، أي زمن الخلفاء الراشدين ومن ثم الدولة الأموية وبعدها العباسية وبقية الدول المتعاقبة، إنما كانت كلها في طبيعتها وبنيتها سلطات دنيوية، وإن اتخذت من الدين مصدرا لإضفاء الشرعية على وجودها واستمرارها. إذن بالمفهوم الحقيقي للدولة وتحديد مقوماتها ووظائفها واختصاصاتها، لم يكن هناك شكلا معينا للدولة في الإسلام بل: وأمركم شورى بينكم كما الآية القرآنية، وكما جاء في الحديث النبوي :أنتم أدرى بشؤون دنياكم، وقد رأى طه حسين في كتابه الفتنة الكبرى، أن الدافع الأساس وراء كل الصراعات التي كانت تدور داخل دولة الخلافة، إنما هو تحقيق الغلبة والوصول إلى الحكم والتمتع بالجاه والسلطان، وإن اتخذت تلك الصراعات قناعا لها الإدعاء بأنها الممثل

الشرعي لرسالة الاسلام وقيمه السمحة. فهي في حقيقتها صراعات دنيوية. وإذا كان سلوك الحاكم من حيث استقامته ورغبته إقامة العدل والمساواة بين الناس وتدبير شؤون الرعية مختلفا من واحد لآخر، فذلك يرجع إلى مدى تمثل هذا الحاكم والتزامه بقيم الإسلام الداعية إلى الإخاء والعدل والتسامح والرحمة.

كان يمكن للمعتزلة زمن المأمون أن يدشنوا بداية مرحلة متميزة في تاريخ الفكر العربي. لكن هذه المحاولة لم يكتب لها الاستمرار طويلا وأجهضت أيام المتوكل. بعدها وعلى صعيد الفكر السياسي لم يشهد مسار الحضارة العربية الاسلامية إنجازات جديدة فيما يتعلق بطبيعة الدولة ووظائفها، فلا المدينة الفاضلة للفارابي، ولا كتاب الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي، أضافا شيئا هاما إلى تراث الفكر السياسي العربي. بل إن الماوردي في كتابه هذا، قد كرس سلطة الحاكم المطلقة، باعتباره ظل الله على الأرض، وأنه مخول بتغيير أحوال الرعية التي يسوسها حتى تتوافق مع رغباته ومع الصورة التي يريدها لها. وإن كان، أي الماوردي، مثل غيره، قد أوصى الحكام بالعدل والتسامح وأوصى الرعية بالقبول والطواعية التامة لهؤلاء الحكام. وكان يمكن لأفكار أفكار ابن رشد في أواخر العصور الوسطى، أن تسهم إلى حد كبير في رفد وتجديد وعقلنة الفكر السياسي العربي، غير أن هذه الفرصة التاريخية قد ضاعت نتيجة النكبة التي حلت به أيام الخليفة المنصور، وكان أن هاجرت تلك الأفكار إلى أوربا لتشكل إسهاما معتبرا في النهضة الأوربية الحديثة. أما ابن خلدون واضع اللبنات الأولى في تأسيس علم العمران البشري، أي علم الإجتماع كما عرف فيما بعد، فقد ركز في مقدمته على وصف الواقع الذي عاصره في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، وذلك في محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى زوال الممالك والسلطات والحلول مكانها وقد تركزت نظرته كما هو معروف في تصور أن تطور المجتمعات والدول التي تحكمها تستمر في دائرة مغلقة. فبعد أن تحقق القوى والقبائل الغازية التي توحدها وتشدها العصبية الدينية أو القبلية، الغلبة على الدولة القائمة التي تكون قد ترهلت وفسدت وضعفت فان الدولة الجديدة تمر بعد فترة قوة وازدهار بنفس الدورة التي سارت فيه سابقتها، لتواجه بعدها نفس المصير تلك هي جدلية البادية الحاضرة التي استند اليها ابن خلدون، في تفسير دوال الحكومات والأحوال في زمنه وفي البلاد التي عاش فيها وهو تفسير لا يتفق مع تطور المجتمعات الأخرى في عصره وخاصة في البلدان الأوربية

التي عرفت تطورا وتقدما مضطردا، كما رأينا، نقلها من سلطة الكنيسة المطلقة إلى الملكيات المطلقة في إطار مجتمع إقطاعي لا مركزي، ثم إلى الثورات الإجتماعية التي أرست أسس ودعائم بناء الدولة الحديثة. وعندما جاءت الصدمة الحضارية، إثر غزوة نابليون بونابرت إلى مصر أوائل القرن التاسع عشر، كان لها في الواقع تأثيرين: أحدهما إيجابي، وهي تواصل مجتمعات البلدان العربية وتعرفها على مختلف مجالات حياة المجتمعات الأوربية الصاعدة في طريق الرقي والتقدم، وثانيهما، الشعور بضرورة مواجهة نتائج هذه الصدمة التي ترافقت بمطامع الهيمنة والإحتلال. وإذا حاولنا هنا استرجاع السياق التاريخي لسيرورة الفكر السياسي العربي، ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين تاريخ استقلال معظم البلدان العربية وخلاصها من الاحتلال الإستعماري المباشر سواء العثماني ومن بعده الغربي، وذلك في احتكاكه وتفاعله مع الفكر الأوربي الذي كان يشهد سيادة دور العقل وانحسار الفكر الغيبي من جهة وصعود الأفكار اللبيرالية والديمقراطية والعلمانية من جهة ثانية، فلا بد أن نقف عند محطات مهمة شكلت في وقتها دعوات جادة لكي تأخذ شعوب المشرق، وخاصة شعوب البلدان العربية، بالأساليب والمناهج التي أخذت بها وطبقتها الشعوب الأوربية في أنظمة الحكم وفي مجال الحريات الفردية والعامة، فحققت بذلك نهضتها وانتقلت من الظلمات إلى النور، وأصبحت تضطلع بدور المركز والقيادة بالنسبة للحضارة الإنسانية الشاملة. من هذه المحطات المهمة لا بد أن نشير هنا إلى الخلاصة التي جاء بها رفاعة رافع الطهطاوي بعد انتهاء رحلته التعليمية إلى باريز، كما لابد من الإشارة إلى أهمية الأفكار التي طرحها خير الدين التونسي في كتابه: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، مرورا بالدور التنويري لرواد النهضة الآخرين، وفي مقدمتهم بطرس البستاني وجمال الدين الأفغاني وشكيب أرسلان ومحمد عبده وفرح انطون ونجيب عازوري وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم. هكذا ظلت أوضاع المجتمعات العربية عشية الاستقلال وبعد مرور نصف قرن على استقلالها، وحتى تفجر انتفاضات الربيع العربي، أمام تركة مجتمعية ثقيلة وفي ظل أنظمة سلطانية تتحكم بمصير البلاد والعباد. وخلال هذه المرحلة خاضت الشعوب العربية كفاحا متصلا وعرفت تجارب متعددة للتحرر من واقع التخلف والتجزئة والتبعية واللحاق بمسار العصر. غير أن هذا الكفاح لم يكلل حتى الآن بالنجاح المطلوب. وهذا راجع من وجهة نظرنا إلى تخلف الفكر السياسي العربي في تياره الرئيسي، الذي ظل حتى الوقت الراهن ضحية صراع الإشكاليات والثنائيات التي شلته وأفقدته القدرة على القيادة وبناء المستقبل المنشود.

فمن الصراع حول اعتماد طريق الإصلاح التدريجي وتراكم المنجزات إلى انتهاج سبيل الإنقلاب والثورة وحرق المراحل، إلى المناداة بالعدالة والمساواة، أوما يسمى بالديمقراطية الإجتماعية بديلا عن الديمقراطية السياسية، إلى المناداة بتحقيق الوحدة العربية ومن ثم التوجه لتحرير فلسطين أم أن تحرير فلسطين أولا وبقية الأراضي العربية المحتلة سيفتح الطريق نحو الوحدة العربية، وكيف نتجاوز حالة التخلف هل بالرجوع إلى التراث والتمسك بأصالتنا وخصوصيتنا أم بالقطع مع هذا الماضي الذي يعتبر قيدا على قدرتنا في امتلاك مقومات وشروط المعاصرة، والأخطر من ذلك، أن المجتمعات العربية ما تزال تياراتها السياسية تتصارع ونحن في القرن الواحد والعشرين حول طبيعة الدولة التي تجسد إرادتها، وتحقق لها أهدافها في الحرية والكرامة والتقدم: دولة دينية تعيدنا لعصر الخلافة الراشدة أم دولة عسكرية تضمن لنا الأمن والأمان في ظل حاكم مستبد عادل. أم أننا نستحق بديلا آخر يمكن أن يؤهلنا للظفر بتحقيقه وعينا وتصميمنا شأن أمم العالم المتحضرة. وإذ يستمر صراع الثنائيات المدمر في مجتمعاتنا التي تواجه اليوم أقسى التحديات الوجودية، ألا يجدر بنا أن نعيد طرح هذا السؤال المقلق: ألسنا ما نزال حتى اليوم، في حقبة اجترار نهايات العصر الوسيط ؟.

هكذا كان واقع المجتمعات العربية عشية خلاصها من السيطرة الإستعمارية المباشرة ونيل الإستقلال الوطني، لكي تدخل بعدها في مرحلة استكمال تحررها وصنع المستقبل الذي تستحقه. وأول التحديات التي واجهتها في هذه المرحلة تمثلت في بناء دول مدنية حديثة تستجيب لإرادة شعوبها. ولم تكن تلك المهمة يسيرة الإنجاز أمام التركة التاريخية الثقيلة التي ورثتها في كافة قطاعات المجتمع، بكل ما تتطلبه من موارد وطاقات وما تستدعي تنفيذه من خطط وسياسات. وأول تلك المهام المطروحة، كان ضرورة اعتماد سياسات تنمية بشرية مستدامة تشمل كافة قطاعات الجتمع الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. سياسة تستهدف في مقدمة ما تستهدف القضاء على الأمية والجهل ومكافحة الفقر والمرض والبطالة، وردم الهوة بين الطبقات، وتركيز اهتمام خاص على تنمية الزراعة والصناعة الإنتاجية، وتعزيز دور الطبقة الوسطى والمجتمع المدني والحرص الدائم على تحسين مستوى عيش وتأمين حقوق الطبقات العاملة.

ولم تنقض سوى سنوات معدودات على الحصول على الإستقلال الوطني حتى تم اجهاض مسار التطور الطبيعي في معظم تلك الدول مثل سورية ومصر والعراق واليمن والجزائر والسودان.... بفعل الإنقلابات العسكرية. لكن تلك الأنظمة، التي جاءت في مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث كان العالم يعيش مرحلة تنافس وصراع محتدم ين المعسكرين الرأسمالي أو الغربي من جهة والمعسكر الاشتراكي أو الشرقي من جهة ثانية، تلك الأنظمة التي أقامتها الانقلابات العسكرية التي ترافقت مع موجة مماثلة طالت العديد من دول العالم الثالث وحركات التحرر الوطني، لم تنجح في تحقيق الأهداف الأساسية التي نادت بها نتيجة انعدام الحياة الديمقراطية في الأقطار التي حكمتها ونتيجة التحديات والأعباء التي واجهتها بعد هزيمة الخامس من حزيران. كما أنها لم تستطع المحافظة على نواة الوحدة العربية التي قامت بين سورية ومصر ولا تحقيق أية خطوات جدية في مواجهة المشروع الصهيوني

لقد تسبب النمو الديمغرافي بل الإنفجار السكاني غير المخطط الذي ترافق مع قصور مشروعات التنمية وعجزها عن تلبية متطلبات واحتياجات مجتمعاتها المتصاعدة بالإضافة إلى ظاهرة ترييف المدن وتوسع العشوائيات وأحزمة الفقر وما ترتب على ذلك من تزايد إفقار الطبقات الوسطى بكل فئاتها وتراجع حجمها ودورها باعتبارها ركيزة الاستقرار في المجتمع وعماد كل بناء ديمقراطي سليم. يضاف إلى ذلك ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات ونزوحها إلى البلاد الصناعية المتقدمة مما أفقد البلدان العربية المعنية أهم أرصدتها وأدواتها من أجل النجاح والفوز في رهان التقدم والحداثة. وهذا ما أدى بدوره إلى تهميش منظمات وهيئات المجتمع المدني وتغييب أي دور فاعل لها وعندما يغيب دور المجتمع المدني تفقد السلطة أية صفة تمثيلية لمواطنيها، كما تفقد الدولة شرعية وجودها باعتبارها تجسد الإرادة الجماعية للشعب الذي تتولى إدارة شؤونه. لقد أدى تصحير الحياة السياسية ووأد الحقوق والحريات العامة طوال العقود الأربعة الماضية في الدول التي شهدت انتفاضات الربيع العربي إلى أن يظل مفهوم المجتمع المدني ودوره وإلى فترة قريبة، بعيد عن أن حظوة الاهتمام المطلوب في وعي وممارسات النخب الفكرية والثقافية والسياسية. وفي الوقت الذي شهد فيه العالم خلال هذه الفترة الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية ظلت المجتمعات في المنطقة العربية تمثل حالة شذوذ واستثناء. لكن ما هو موضع إجماع اليوم بين كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية، أن عملية الانتقال الديمقراطي من أنظمة الاستبداد

والقهر والفساد إلى الحياة الديمقراطية السليمة لايمكن أن تنجح في الوصول إلى غايتها، إلا بوجود مجتمع مدني مزدهر وفعال يرتبط اعضاؤه برباط الارادة الوطنية الواحدة وتجمعهم الهوية الوطنية الواحدة، في تجاوز لكل اشكال الروبط والهويات ما قبل الوطنية.

الفصل الرابع

العلاقة بين العلمانية والديمقراطية من منظور تاريخي

إن عدم وضوح العلاقة بين العلمانية والديمقراطية في الفكر السياسي، قد مثّل دوما إحدى الإشكاليات في مسار تطور المجتمعات العربية، والتي كان لها تأثيرها السلبي سواء على صعيد الرؤية والتنظير أم على صعيد البناء والتدبير. ونعني بذلك في مجال بناء دول مدنية حديثة في مستوى العصر. والواقع فإن هذه الإشكالية التي تطرح نفسها بحدة على المجتمعات المتخلفة، أو تلك التي لم تحرز بعد المستوى المطلوب من التطور والتنمية الإنسانية المستدامة، إنما تعتبر مؤشرا بالغ الدلالة على ما يواجه تلك المجتمعات من عقبات في سعيها لصنع المستقبل المنشود الذي يضعها في مصاف الدول المتحضرة .

إذا انتقلنا من العام إلى الخاص، وركزنا حديثنا على مجتمعاتنا العربية التي تصدت منذ خلاصها من السيطرة الإستعمارية المباشرة أواسط القرن الماضي، لمهمات بناء دول ديمقراطية تجسد ارادة شعوبها في مواصلة عملية التحرر والتقدم والوحدة، فإن هذه المجتمعات التي قطعت خطوات هامة في طريق التطور الأقتصادي والعلمي والثقافي، قد أخفقت حتى الآن في إقامة أنظمة ديمقراطية سليمة وتخلفت حتى عن آخر موجة للتحولات الديمقراطية التي شملت العديد من دول العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

كيف يمكن تفسير أسباب هذه الإعاقة، بل وحالة الشذوذ والاستثناء في مسار التطور العالمي؟؟

يمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل الخارجية والداخلية لكن العامل الأساس في رأينا هو تخلف الفكر السياسي وعلم الإجتماع السياسي في عالمنا العربي عن امتلاك الرؤية الواضحة وبالتالي المواقف العملية الصائبة تجاه أمهات المسائل والمفاهيم التي تشكل أعمدة المشروع النهضوي لشعوب هذه الأمة: وفي مقدمتها مفاهيم الدولة، الأمة، الوحدة، الأصالة والمعاصرة، الديمقراطية، العلمانية، العقلانية وغيرها.

أما بالنسبة للمسألة الديمقراطية البرلمانية، فقد نالها من مختلف التيارات الفكرية والسياسية، سواء منها البعثية والناصرية والقومية والوطنية القطرية والماركسوية والإسلاموية القسط الأكبر من التنكر والعداء، ورأت هذه التيارات فيها وسيلة الطبقات البورجوازية لإدامة تسلطها واستغلالها واستعاضت عنها بتبني صيغ خاصة بها مثل الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الشعبية

والديمقراطية التي تقوم على أساس الشورى والمرجعية الدينية، باعتبار أن الشورى من وجهة نظر دعاة هذا النوع من الديمقراطية أوسع إطارا وأشمل مضمونا من الديمقراطية البورجوازية الغربية؟. وإذا كانت الديمقراطية هي الصيغة الأفضل التي توصل إليها حتى الآن الإجتماع البشري كي تدير الدول شؤونها، وكانت أهداف انتفاضات الربيع العربي في الحرية والكرامة والعدالة تنشد أساسا بناء أنظمة ديمقراطية حديثة، تكفل تحقيق وإنجاز تلك الأهداف، وتنقل كلا من البلدان العربية العربية التي شهدتها من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين الأحرار، فلنا أن نتساءل عن مسار تلك الانتفاضات وموقفها اليوم من مهمة التحول الديمقراطي لمجتمعاتها.

خمس سنوات انقضت حتى الآن على انطلاقة انتفاضات الربيع العربي. وإذا استثنينا تونس، فإن الأقطار الأخرى ماتزال تشهد تحديات مصيرية تهدد وجودها ومستقبلها. فإلى جانب الإستبداد، الذي نهضت لوضع نهاية له، تواجه اليوم خطر الإرهاب الذي لا يبقي ولا يذر، في تدمير كيان تلك المجتمعات وقدرتها على الاستمرار. لقد تأكد للرأي العام الشعبي وللنخب الفكرية والسياسية في بلادنا، بعد ما شهدته من تطورات عاصفة على امتداد السنوات الأربع الماضية، حقيقتان أساسيتان: أولهما أن الإجراءات التنفيذية في العملية الديمقراطية مثل الإنتخابات والاستفتاءات وتداول السلطة... لا يمكن أن تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، إلا إذا جرت في فضاء مناسب تؤمنه دولة الحق والقانون والمؤسسات، وثانيهما أن التحول الديمقراطي ليس عملية إرادية أو رغبوية يمكن إنجازها بإسلوب حرق المراحل، أو في زمن محدود، بل هو ثمرة صيرورة وتكامل تشمل مختلف نواحي المجتمع الثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية. هذا ما ينبغي أن ندركه ونحن نسعى لتجاوز تركة التخلف والفوات التاريخي واللحاق بركب التقدم الحضاري.

أما مفهوم العلمانية نفسه، كذلك العلاقة بين العلمانية والديمقراطية، فقد ظلا حتى اليوم موضوع خلاف وجدل محتدم بين النخب الفكرية والسياسية عندنا، والتي يرى بعضها، أن العلمانية مفهوم غربي دخيل على ثقافتنا، باعتبار أن ليس هناك في ديار الاسلام كما كان الحال في الغرب مؤسسة دينية مهيمنة على السطات الدنيوية. ولذا فهو يدعو إلى الاستعاضة عن العلمانية كمفهوم ومنهج بالإكتفاء بمفهوم العقلانية أو دولة العقل والعدل، كما يعطي البعض الآخر للعلمانية صورة مشوهة لجوهرها مستشهدا بما كان الأمر عليه في دول المعسكر الإشتراكي السابق، فيستنتج أن العلمانية من الناحية المعرفية والتطبيقية هي منهج معاد للدين. وهي على العكس من ذلك تماما. **فإذا ما اتفقنا أن العلمانية مبادئ جاءت نتيجة تطور موضوعي للمجتمعات البشرية في إدراك الإنسان أنه هو المسؤول عن أفعاله في هذا العالم، بما يرفع القداسة عن أي عمل لأنه بشري بالضرورة، الأمر الذي ترافق مع انحسار الغيبيات**

في وعيه وفي تعامله مع الطبيعة. ومن جهة أخرى، لا بد أن ندرك أيضا، أن العلمانية والعلمنة كانتا من أهم نتائج الإصلاح الديني في أوربا، وأن العلمانية نفسها، التي أضحت أهم مقومات الحياة الديمقراطية السليمة، حررت المواطنة من فكرة التمييز، وحررت الدين من سيطرة السلطات الحاكمة وهي التي أعادته إلى مجاله الطبيعي ودوره في حياة الإنسان والمجتمع، ووفرت له المناخ الملائم للتطور والتجديد ليكون دوما في خدمة الإنسان وليس العكس.

سؤالان يطرحان علينا في هذه العجالة. ونحن نستعرض أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، هذا الموضوع الذي يستحق منا المزيد من البحث والمتابعة، هما:

أولا–هل أن كل دولة ديمقراطية هي دولة علمانية بالضرورة ؟ نعم إن كل دولة ديمقراطية لا بد أن تكون دولة مدنية علمانية لأنها تكون حيادية تجاه جميع الأديان والعقائد وتقوم على تكريس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون أي تمييز. الأمر الذي يتضح بعلمانية الدساتير الديمقراطية نصت على العلمانية أم لم تنص. في حين ينتقص النص على عقائدية الدولة من ديمقراطيتها بالضرورة.

فالنظام العلماني الديمقراطي هو النظام الوحيد الذي يكفل لجميع مواطنيه حرية الاعتقاد والضمير كما يكفل لكل الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية ولكل الأديان والمذاهب حرية العمل والممارسة التي ينظمها القانون. من نافل القول أن نوضح أن المواطن الفرد في النظام العلماني الديمقراطي يمكن أن يؤمن بالنهج العلماني في حياته أو لا يؤمن، فهذا هو شأنه الخاص، كما هو الحال بالنسبة لأفراد الأسرة الواحدة. وكذلك للحزب السياسي. الذي يمكن أن يصل للسلطة في دولة علمانية كما حال عدد من الدول كتركيا وتونس مثلا، في حين أن العكس غير صحيح.

أما السؤال الثاني: هل كل نظام يرفع شعار العلمانية هو نظام ديمقراطي؟ وهذا السؤال يحيلنا إلى إنموذجين من أنظمة الحكم، نموذج أنظمة المعسكر الإشتراكي، التي انتهى معظمها والتي انتهجت سياسات معادية للتدين، وكانت بطبيعتها متناقضة مع جوهر العملية الديمقراطية عندما تبنت صيغة ديكتاتورية البروليتاريا أو الحزب الثوري القائد. وأنموذج أنظمة الإستبداد العربي، التي انتفضت شعوبها في وجهها لكسر قيود الاستغلال والتهميش والاستلاب، والتي لم تكن أنظمة علمانية أساسا. وهذا يتضح جليا من خلال بنية تلك الأنظمة الفئوية والعصبية وفي ضوء سياساتها وممارساتها على مختلف الصعد الفكرية والحقوقية تجاه مواطنيها رجالا ونساء. وإذا ما استرجعنا الآن كيف أن هذه الأنظمة دخلت في تسابق محموم مع التيارات الأصولية والسلفية

ومع الإسلام السياسي لاستخدام الدين عن طريق فقهاء السلطة من أجل دوام تسلطها واستمرارها إلى أطول أمد ممكن، تبين لنا ما إذا كانت هوية تلك الأنظمة "العلمانية" حقيقة أم ادعاء ..

الفصل الخامس

الوعي السياسي العربي بين الإنفعال والعقلانية

ثمة ملاحظتان لا بد من إيرادهما في بداية حديثنا هذا، أولاهما أن ما نقصده بالوعي السياسي العربي هنا، هو الوعي الجمعي سواء على صعيد النخب الثقافية والحركات السياسية أم على صعيد الرأي الشعبي العام. ذلك لا ينفي استثناء وجود بعض الأفراد أو النخب التي أتيحت لها الدراسة والعيش في ديار الغرب أو تلك المجموعات التي عايشت داخل أوطانها عملية الصراع المجتمعي التحرري المستمرة بين إرادة التطور والحداثة من جهة، وبين قيود وأغلال التخلف والقدامة من جهة ثانية، والتي بقيت تأثيراتها بحكم ظروف موضوعية غالبة، محدودة الفعل مجهضة النتائج.

أما الملاحظة الثانية، فهي أننا بتسليط الضوء على هذه المسألة التأسيسية التي من المفترض أن تلعب دور البوصلة في المشروع النهضوي العربي المأمول لا نهدف البقاء أو الاستغراق في فضاء نظري بعيدا عن معطيات ومشاكل واقعنا المعاش وماتعانيه مجتمعاتنا العربية من عوامل وأعطاب الخلل والقصور والإعاقة في تطلعها إلى المستقبل الأفضل أسوة بشعوب العالم المتحضرة، كما لا يمكن إطلاقا أن نضع أنفسنا في موقع متميز في الإدعاء بأهمية ما يتوفر لدينا أو لغيرنا من مستوى وعي سياسي، أو أننا بالتالي نمتلك المشروعية الفكرية والخلقية والوطنية لإصدار أحكام تقييمية في هذا المجال. إن ما نطمح إليه هنا، هو أن نستجيب لنداء الواجب الذي يحتم علينا، نحن النخب الفكرية والسياسية والاجتماعية على مختلف توجهاتها وتباين مرجعياتها، أن نقوم بعملية مراجعة عميقة وشاملة لواقع الفكر السياسي العربي والعناصر المكونة له، أي أن نمارس عملية تقويم ونقد ذاتي للمتاع النظري وللبنية الاجتماعية اللذين ما يزالان يتحكمان في بناء وعينا السياسي ونحن اليوم في القرن الواحد والعشرين. إنه تقويم ونقد الذات للذات من أجل الذات وليس كما صار يختزل بجلد الذات. ووعي أبعاد صراع المجتمع مع عوامل الإعاقة والإنشداد للماضي وتصوير أن استعادته هو المستقبل المنشود، وذلك بهدف الخلاص والتحرر من هذا الوضع بامتلاك الرؤية الصحيحة التي تعين الطرق الصائبة لمعالجة هذا الواقع وتوحيد المواقف والجهود المخلصة لتحقيق طموحات الشعوب العربية وشعوب المنطقة في تجاوز تخلفها والإنتقال إلى حياة العصر.

لقد كان في مقدمة المعطيات التي كشفت عنها انتفاضات الربيع العربي التي شملت العديد من الأقطار العربية على امتداد السنوات الأربع الماضية، نوعية بنية هذه المجتمعات ومدى قابليتها للانتقال إلى الحياة الديمقراطية في زمن معين مرغوب. كما كشفت في الوقت نفسه عن مدى أهلية الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لقيادة هذه العملية والنجاح في بلوغ غاياتها دون انتكاسات وصراعات داخلية تهدد مصائر تلك الأقطار. ولعل ما كان قد أشار إليه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو من أن أنظمة الاستبداد إذا طال أمدها في البلاد التي تحكمها فهي تهيئ المناخ الملائم لظهور معارضات على شاكلتها، معارضات تعمل على أساس ردود الفعل، لأنها تركز كل اهتماماتها على إنهاء الأنظمة القائمة والحلول محلها، دون توفر الوعي المطلوب ولا الرؤية الصائبة لبناء المستقبل الذي يجسد الأهداف التي قامت من أجلها تلك الانتفاضات. وأوضح مثال لصحة ما نقول، مواقف المعارضات السورية خارج الوطن خلال السنوات الماضية وما اتسمت به ممارساتها وبرامجها من قصور وعجز وتشرذم والتي أدت في محصلتها إلى إطالة وتفاقم المأساة التي يعيشها وطنها. ونحن هنا لا نتحدث عن تلك المجموعات والتشكيلات السياسية التي ارتهنت لإرادة وأجندات القوى الإقليمية والدولية وباعت قرارها الوطني المستقل، وإنما نتحدث عن القوى الوطنية الديمقراطية الصادقة في دوافعها ومواقفها والقاصرة في ممارساتها العملية على أرض الواقع. نعم لقد ظل الوعي السياسي العربي في مساره العام حتى اليوم قاصرا عن امتلاك القيم العقلانية وعن استخدام المنهج النقدي العلمي في وعي وإدراك طبيعة الواقع القائم واستشراف آفاق المستقبل. ظل العقل السياسي العربي عقلا انفعاليا عاطفيا يتعامل مع الأحداث بردود الفعل لا يراكم عبر ودروس الماضي في بنيته المعرفية وكأنما يبدأ من جديد، في مواجهة الأحداث والتطورات التي هي استمرار وتكرار لما سبقها من وقائع مماثلة. وإلا كيف يمكن تفسير انجرار مجموعات عديدة من المعارضات السورية وتسابقهاعلى ركوب موجة التسليح والعسكرة، وكيف يمكن تبرير مواقف تلك الجماعات السياسية التي راحت تخطب ود المجوعات المسلحة الإرهابية والأصولية مثل داعش والقاعدة وتفرعاتهما، محاولة تبرير مواقفها بأن هدف الثورة السورية هو القضاء على النظام القائم وبعد ذلك يتدبر السوريون أمرهم في طبيعة الدولة التي تدير شؤون وطنهم، هذا إذا بقي لديهم وطن موحد يرومون له غدا افضل.

في شهر أيلول – سبتمبر عام 1969، كلفنا كوفد رسمي يمثل بلدنا سوريا في جنازة القائد الفيتنامي هوشي منه، وصلنا هانوي متأخرين ثلاثة أيام عن موعد الجنازة حيث بقينا هذه الأيام الثلاثة في بنوم بنه عاصمة كمبوديا لعدم توفر رحلات جوية تنقلنا إلى الفيتنام. كان هذا التأخير فرصة مناسبة لنا بعد أن غادرت كل الوفود تقريبا كي نطلب برنامجا لمقابلة المسؤولين

الأساسيين في الحزب والدولة خلال إقامتنا هناك التي استمرت عشرة أيام. أوردت هذه الواقعة لقناعتي بأن ما أرغب الاستشهاد به هنا له علاقة وثيقة بموضوع حديثنا. أثناء لقائنا المطول مع السيد لي دوان السكرتير العام للحزب الشيوعي الفيتنامي سألته على ضوء تجربتهم الثورية التي كانت تشكل في القرن الماضي مثالا ملهما لكل شعوب العالم الطامحة نحو الحرية والاستقلال، عن رأيه في حاضر ومستقبل مختلف فصائل حركة التحرر العربية، وبخاصة مستقبل الثورة الفلسطينية. كانت إجابة الرجل وافية بحيث غطت مختلف التساؤلات التي تجول في خاطرنا ولكن ما يهمنا هنا أن اورد الخلاصة التي انتهى اليها بقوله: "لقد علمنا التاريخ أن كل ثورة لا يمكن أن تنجح لمجرد كونها تتبنى قضية عادلة وتطرح أهدافا مشروعة، بل لا بد لها من صياغة استراتجية صحيحة تبنى على أساس وعي الواقع ورسم صورة المستقبل البديل الذي تسعى لتحقيقه، وهذا الوضع بدوره لا يكفي بل يتطلب البرامج العملية المرحلية التي تعين المهمات الانتقالية وأسلوب تحقيقها بحيث توفر الظروف المطلوبة لمواصلة الطريق نحو تحقيق المهمات والأهداف المستقبلية".

ولكن وبصدد موضوعنا هذا، هل يجوز أن نقصر استشهاداتنا على التجارب الثورية العالمية ونغفل ما لدينا في هذا الصدد من صفحات مضيئة في تراثنا النهضوي القريب، فهذا ما يؤكد عليه شيخ التنويرين العرب في مطالع القرن الماضي عبد الرحمن الكواكبي في باب: الاستبداد والتخلص منه في كتابه المعروف: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد:

"يجب قبل مقاومة الاستبداد تهيئة ماذا يستبدل به الاستبداد. إن معرفة الغاية شرط طبيعي للإقدام على كل عمل، كما أن معرفة الغاية لا تفيد شيئا إذا جهل الطريق الموصل إليها، والمعرفة الاجمالية في هذا الباب لا تكفي مطلقا، بل لا بد من تعيين المطلب والخطة تعيينا واضحا موافقا لرأي الكل أو لرأي الأكثرية التي هي فوق الثلاثة أرباع عددا أو قوة بأس وإلا فلا يتم الأمر. حيث إذا كانت الغاية مبهمة نوعا يكون الإقدام ناقصا نوعا. وإذا كانت مجهولة بالكلية عند قسم من الناس أو مخالفة لرأيهم فهؤلاء ينضمون إلى المستبد فتكون فتنة شعواء، وإذا كانوا يبلغون مقدار الثلث فقط، تكون حينئذ الغلبة في جانب المستبد مطلقا".

الفصل السادس

عن سياسات حرق المراحل وتطور المجتمعات العربية

واجه الفكر السياسي العربي في مختلف مدارسه، طوال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، مسألة أو إشكالية تبني واعتماد الرؤية الاستراتيجية الصائبة من عملية تطوير وتحضر المجتمعات العربية لتجاوز واقع التخلف الذي تعيشه وانتقالها إلى مستوى العصر. ولقد تراوح الموقف بين من رأى في انتهاج طريق الحياة الديمقراطية االبرلمانية، برغم بعض سلبياتها ونواقصها، السبيل الوحيد للإصلاح والنهضة باعتباره افضل المسالك لتحقيق ماهو مطلوب من تقدم ورقي في كل مجالات المجتمع السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وبين من رأى أن تركة التخلف الثقيلة التي تعود إلى أكثر من سبعة عقود أي منذ أفول إشعاع الحضارة العربية وانتهاء دورها الريادي العالمي في القرن الرابع عشر، لا يمكن أن تواجه إلا بانتهاج الطريق الثوري الانقلابي وأسلوب حرق المراحل واختصار الزمن كي يمكن ردم هذه الفجوة الهائلة التي تفصل بين مستوى تطور أوروبا وبين مستوى تطور المجتمعات العربية والإسلامية. هكذا شهدت تلك المرحلة التي أعقبت تحرر معظم البلدان العربية من السيطرة الاستعمارية المباشرة، وفيما يتعلق ببناء المستقبل المنشود، صراعا موضوعيا ومحتدما بين اتجاهين: اتجاه الإصلاح التدريجي والتغيير المرحلي من خلال أنظمة الحكم القائمة وخاصة تلك التي عاشت في ظل حياة برلمانية، والإتجاه الثوري الانقلابي الذي تبنى المشروعية الثورية بديلا عن المشروعية الدستورية، والذي كان يرى استحالة تحقيق القفزة النوعية المطلوبة في أوضاع المجتمعات العربية لأن الطبقات والفئات التي تسلمت السلطة بعد نيل الاستقلال الوطني، حسب

زعمه، لا يمكن لها أن تواصل معركة التحرر والتنمية الشاملة في بلدانها، بعد أن أضحت الوكيل غير المباشر لخدمة مصالح الاستعمار بعد رحيله.

الواقع أن اختلاف وتباين المنطلقات الفكرية كذلك الرؤية السياسية، وبالتالي اختيار الأسلوب الصحيح لتحقيق الأهداف المطلوبة، بالنسبة لمختلف التيارات والحركات السياسية في هذه المرحلة، إنما يرجع من وجهة نظرنا، إلى عدد من الأسباب الرئيسية منها:

أولا – أهمية التشخيص الصحيح للواقع الملموس والمعاش، والإنطلاق من وعي وإدراك طبيعة وبنية هذا الواقع لتحديد الأهداف الاستراتيجية والمهمات المرحلية الانتقالية التي ينبغي إنجازها في طريق تلك الأهداف، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أهمية تعيين فئات وقوى المجتمع القادرة والمؤهلة باعتبارها صاحبة المصلحة في التغيير، ومن ثم تحديد العوائق والتحديات التي تواجه هذه العملية، فإذا كانت كل الانتفاضات التي شهدها عدد من البلدان العربية فيما يسمى بالربيع العربي متفقة في غاياتها وأهدافها، غير أن تلك الإنتفاضات تصدت في الواقع لتغيير أنظمة ومجتمعات مختلفة من حيث طبيعة أنظمتها بالذات، ومن حيث بنية مجتمعاتها القومية والاثنية والدينية والطائفية والطبقية، ومن حيث دور المجتمع المدني والسياسي فيها وأخيرا وليس آخرا، من حيث مهمات المؤسسة العسكرية وموقفها من عملية التغيير. ثانيا– ظل النظام العالمي كما هو معروف طوال نصف القرن الماضي أي فيما سمي بحقبة الحرب الباردة تحت تأثير الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي وبينهما بلدان العالم الثالث التي وجدت حركات التحرر الوطني فيها أن خيارها الوحيد أن تتقارب وتتحالف مع المعسكر الاشتراكي. هذا الوضع وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وفي مواجهة المشروع الصهيوني الذي لم ينجح العرب حتى الآن في التصدي له وإيقافه، قد انعكس بتداعياته المباشرة على المجتمعات العربية وأخطر تلك التداعيات ما لحق بالقوى والحركات والأحزاب الوطنية المعارضة التي تبنت مسؤولية قيادة المشروع النهضوي العربي، والتي وجدت نفسها أمام مهمة تجديد جذرية تشمل مرجعياتها ومنطلقاتها الفكرية ورؤاها السياسية الاستراتيجية وأساليبها ووسائل عملها.

ثالثا – العالم يعيش الآن عصر العولمة الذي يمثل بلا شك، مرحلة نوعية جديدة في العلاقة بين شعوب ودول العالم بعد أن تحول هذا العالم، بفضل الثورة التكنولوجية التي عرفتها وسائل المعرفة والاتصال إلى قرية صغيرة. هنا كان لا بد أن تستوعب هذه المعطيات الجديدة التي جاءت بها العولمة بكل إيجاياتها وسلبياتها وتؤخذ بالحسبان، وفي مقدمها أن كل الأحداث والتطورات التي يشهدها أي بلد في العالم لا يمكن أن تظل في منأى عن تأثير وتدخل الأطراف الاقليمية المجاورة، ولا الدول العظمى على الصعيد الأممي. وهذا بالفعل ما واجهته الانتفاضات

الشعبية في دول الربيع العربي وخاصة الانتفاضة السورية والتي كان يفترض فيها أن تتعامل مع هذا الوضع الدولي بكيفية صحيحة لو توفر لها وحدة الرؤية السياسية ووحدة برنامج العمل ووحدة القيادة والحرص الأكيد على صيانة القرار الوطني المستقل.

لقد كان الدافع الأساسي وراء الصراع بين التيارين الإصلاحي والثوري في حركة التحرر العربية، والذي كان مع الأسف يصل في كثير من الأحيان إلى درجة التناقض الرئيسي، بغض النظر عن المرجعيات الفكرية والعقائدية لكل منهما، هو الرغبة العارمة في تحقيق التغيير والتقدم المطلوبين بأقصر الطرق وأقل الخسائر والتضحيات الممكنة. كما كان في مقدمة الحقائق التي استخلصتها تجارب الانسانية، أن عملية التطور والتغيير والتجديد هي صيرورة متكاملة تختلف مهماتها ووسائلها وأساليبها وحتى أمدها من مجتمع لآخر. فإذا كان النظام ديمقراطيا برلمانيا كان للإصلاح المستمر آلياته ووسائله المشروعة السلمية والمكفولة دستوريا. وإذا قاومت السلطة ورفضت تلبية المطالب الشعبية، التي عادة ماتكون مطالب محقة ومهملة، فقد تواجه من قبل الجماهير الغاضبة بكل مظاهر الاحتجاج أو بالتمرد والانتفاضة العامة لارغام السلطة على القبول بالاصلاح، وغالبا ماتنتهي تلك الاحتجاجات بتغيير السلطة. أما اذا كانت الأنظمة غير قابلة للإصلاح، كالأنظمة الديكتاتورية الشمولية بمختلف أنماطها الفردية والعائلية والحزبية والدينية والشوفينية، فإن المجتمعات التي تحكمها لا ترى من وسيلة لتحررها وانعتاقها إلا الثورة الشاملة التي تهدف لإنهاء السلطة القائمة وتغيير النظام والتوصل إلى صياغة عقد اجتماعي جديد. إن عملية التغيير في المجتمع سواء تمت عن طريق الإصلاح التدريجي أو عن طريق الثورة لا يمكن أن تنجح في بناء وتأسيس أنظمة ودول ديمقراطية حديثة، إذا لم تهيأ لها أولا، التحولات المطلوبة في جسم المجتمع: في الثقافة والتعليم والإصلاح الديني والقضائي، وفي الاقتصاد والعلوم والاجتماع ونعني بذلك دور الطبقة الوسطى والمجتمع المدني. لا يمكن تحديث الدولة وبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات بأسرع من تحديث المجتمع وقبل أن تتم علمنة أنماط الوعي الاجتماعي على حساب كل الروابط ماقبل الوطنية. على هذا الأساس يمكن أن نفسر تقدم تجارب بعض المجتمعات العربية والإسلامية في مجال بناء دول مدنية حديثة، فإذا كانت كل من تجربة النظام الناصري في مصر وتجربة البعث في العراق، وفي سورية قبل الانقلاب الأسدي، وتجربة الجزائر وكذا اليمن الديمقراطية لم يكتب لها النجاح والاستمرار فذلك راجع لأنها انتهجت سبيل الإصلاحات والتحولات الفوقية والإدارية التي لم تنفذ ولم تستوعب في بنية المجتمع وفي وعي وسلوك المواطن صاحب المصلحة الحقيقية في تلك المكاسب والإنجازات. وعلى هذا الأساس يمكن أيضا أن نفسر كيف أن تجارب أخرى متقدمة على التي ذكرنا مثل تجربة أتاتورك في تركيا وتجربة بورقيبة في تونس وتجربة مهاتير محمد في ماليزيا ما

تزال مهددة بالتراجع والانتكاس وعدم الاستقرار في اسسها وحياتها الديمقراطية لأن قيم الحداثة: أي القيم الليبرالية والعقلانية والديمقراطية والعلمانية، مازالت في مواجهة شرسة مع قيم وعادات وغيبيات العالم القديم.

الفصل السابع

هل جددت انتفاضات الشارع أسئلة الثقافة العربية وأسئلة الفكر العربي ؟

جاءت انتفاضات الشارع العربي، التي تعاقبت قبل خمس سنوات في عدد من البلدان العربية، من وجهة نظرنا تعبيرا موضوعيا وعفويا، عما تعانيه شعوبها من قهر وظلم وتهميش واستلاب، أي أن تلك الانتفاضات الشعبية السلمية، بغض النظر عما واجهته في مساراتها اللاحقة من نجاح أو تعثر وإخفاق، إنما كانت تجسيدا لحركة التاريخ الموضوعية والعقلانية، عندما تصبح أنظمة الحكم القائمة عائقا دون تلبية حاجات المجتمع الأساسية المادية منها والروحية، وكانت بالتالي مشروعا لثورات تحررية شاملة ترمي لنقل تلك البلدان من واقع التخلف والفوات التاريخي المديد إلى عالم الحداثة ومستوى العصر.

لم تكن تلك الانتفاضات الشعبية الواسعة في انطلاقتها وليدة عوامل خارجية. لكن العوامل والتدخلات الخارجية، الإقليمية منها والدولية، نتيجة عدم توفر أو قصور العوامل الذاتية الضامنة لنجاح تلك الانتفاضات، قد دخلت فيما بعد على خطها، لتفعل فعلها في حرفها عن مسارها الطبيعي وتشويه هويتها واغتيال أهدافها، وذلك خدمة لمصالح تلك الدول والجهات الأجنبية في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، لتتحول تلك الانتفاضات في معظم الأقطار التي شهدتها نتيجة فقدان المناعة الذاتية المجتمعية، وضعف الرابطة الوطنية، إلى حروب أهلية وإثنية ودينية ومذهبية مدمرة أضحت تهدد كيانها الوجودي كدول ومجتمعات ووحدات جغرافية وسياسية.

لقد مثلت تلك الانتفاضات بطابعها الشعبي الواسع، وبعنفوانها ومطالبها العادلة، والتي فاجأت معظم المراقبين الدوليين والمحليين، زلزالا عنيفا هز أعماق المجتمعات العربية الراكدة والمتخلفة عن ركب التطور الحضاري العالمي عدة قرون. ووضع حاضر ومستقبل هذه المجتمعات أمام تحديات مصيرية، وأمام أسئلة ملحة حول تفهم وإدراك واقع وبنية هذه المجتمعات في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وعلى الأخص على صعيد الفكر والوعي الشعبي العام.

واذا كان لنا هنا أن نحاول بصورة وجيزة، وبما يسمح به المجال، أن نحدد ونشخص أبرز تلك الأسئلة والتحديات المطروحة وأن نحكم على مدى قدرة العقل العربي على التعامل بالكفاءة المطلوبة معها، فلا بد لنا أولا أن نتعرف على طبيعة الوعي العربي الراهن الذي واجه تلك الإنتفاضات وعلى كيفية استجابته للمهمات وللأسئلة الأساسية التي طرحتها، أي هل كان وعيا علميا وعقلانيا يستجيب لمهمات إصلاح وتطوير هذا الواقع. فالمعروف أن بنية العقل العربي كما هي عليه اليوم، ترجع إلى اتحاد وتركيب نوعي لثلاثة مصادر أو مكونات أساسية، أولها وعي الواقع الموضوعي الراهن الذي تعيشه مجتمعاتنا بكل أبعاده، وثانيهما الخلاصة التي تزود بها في ضوء طريقة ومنهج نظرتنا إلى التراث وتعاملنا معه باعتباره ما يزال، بصورة أو بأخرى، يسكن فينا. وثالثها نتائج انفتاحنا على سيرورة تطور الفكر العالمي وتفاعلنا معه أخذا وعطاء وخاصة في عصرنا هذا، عصر العولمة وثورة المعلومات وتكنولوجيا المعرفة، العصر الذي جعل من العالم قرية واحدة وحمل إلى كل بقاع المعمورة إنجازاته واكتشافاته النوعية المتواصلة وتأثيراتها الايجابية والسلبية. إن مراجعة عامة لمسار الفكر السياسي والاجتماعي العربي، تبين لنا، كما يتفق في ذلك معظم المؤرخين وعلماء الاجتماع السياسي العرب، وكذا جل المستشرقين المحايدين، أن الفكر السياسي العربي في مختلف الحقب التاريخية التي مر بها بتسم بحالة فقر دم وبالشحوب والضعف المستديم، فالعرب لم يبلغوا شأوا متميزا في علم السياسة ونظم الحكم

والفلسفة والاجتماع كما كان شأنهم في ميادين وحقول الحضارة الأخرى، وذلك مقارنة بما كانت عليه أحوال الشعوب والدول التي سبقتهم أو عاصرتهم أو أتت بعد انهيار إمبراطوريتهم العربية الإسلامية وانقسامها إلى دول سلطانية وممالك وولايات وإمارات ضعيفة ومتناحرة واستمرت هذه الحال حتى مطالع عصر النهضة القومية الحديثة بداية القرن التاسع عشر، التي أيقظتها الصدمة الحضارية الأوربية لمجتمعاتنا الراكدة، في أعقاب غزو واحتلال مصر من قبل نابليون بونابرت. هذه هي الحقيقة التي يعكسها مسار التطور التاريخي ولا يضعف من مصداقيتها تلك المحطات المضيئة المحدودة والمحاولات المتفرقة والمتباعدة المتمثلة بابن رشد: فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ومدينة الفاربي الفاضلة، والأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي. ومقدمة ابن خلدون التي أرست المداميك الأولية لعلم العمران. هذه بلا شك محطات متميزة في الفكر السياسي والاجتماعي العربي، لكنها لم تبلغ درجة تكوين منظومة القيم القانونية والأخلاقية التي تشكل في مجموعها إطارا لتأسيس الدولة وتعيين وظائفها ومرجعياتها الدنيوية كما كان الأمر عند الكلدان والفرس والإغريق والرومان وغيرهم من أمم الأقدمين.

يمكن لنا أن نميز، بصورة عامة ومع التفاوت الكمي بين بلد وآخر، في تأريخ مسار الفكر العربي منذ بداية عصر النهضة، منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم، من حيث بنية هذا الفكر والغايات التي استهدف بلوغها، ثلاث مراحل متعاقبة:

مرحلة الدعوة إلى الإصلاح، التي قادها رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني من خلال دعوتهم لتطوير اللامركزية في إطار دولة الخلافة العثمانية وإدخال بعض الإصلاحات وأوجه التحديث في أنظمة الحكم اقتباسا من الدول الغربية. ولما كان مصير تلك الدعوات التجاهل والرفض التام من قبل نزعة التتريك الطورانية التي هيمنت آنذاك على مقاليد السلطة في الدولة العثمانية، كان الأمر الطبيعي أن يتجه الكفاح التحرري للشعوب العربية إلى المطالبة بالاستقلال التام. وكان على الفكر العربي أن يركز على حق الأمة العربية في الإستقلال والحرية وأن يعيد الثقة لها بتاريخها المجيد، وماضيها الزاهر فكانت هذه المرحلة بحق مرحلة الإحياء القومي. وهذا ما ركز عليه كل من بطرس البستاني وجرجي زيدان وفرح انطون ومحمد عبده وعبد العزيز الثعالبي وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم. ومطلب الاستقلال هذا، هو ما أكدت على ضرورة إنجازه خريطة الطريق التي كانت خلاصة أعمال المؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد في باريس عام 1913.

المرحلة الثانية كانت مرحلة الكفاح الوطني للتخلص من الإنتداب والسيطرة الاستعمارية المباشرة التي خلفت اقتسام تركة الرجل المريض وفي الوقت نفسه التصدي للمشروع الصهيوني وأخطاره

المستقبلية. وقد تميزت تيارات الفكر العربي الوطني والقومي فيها بشحنة إيديولوجية طاغية كما كان منتظرا. كما تميزت بنهج عاطفي وحماسي متوتر ولم تتوفر لهذا الفكر الرؤية الاستراتيجية التي تعنى بمهمات بناء الدولة بعد الاستقلال وبقضايا التطور والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. مع ذلك ينبغي أن لا نغفل ذكر تلك الاتجاهات الليبرالية المتقدمة التي عرفتها هذه المرحلة، وخاصة في مصر وبلاد الشام والتي ركزت على ضرورة سيادة قيم الحرية والعقلانية والديمقراطية في المجتمعات العربية، من أجل أن ينجح كل منها في بناء دولة الحق والقانون والولوج إلى عالم التقدم والحداثة. لكن تلك الإتجاهات الليبرالية لم يكتب لها النجاح نظرا للعزلة التي احيطت بها الرموز التي حملتها من قبل التيارات الدينية والقومية والماركسية الدوغمائية من جهة، ونظرا لغياب دور الطبقة الوسطى الواعية بذاتها التي يفترض فيها أن تكون أداة انتصار الدعوة الليبرالية من جهة ثانية. بإيجاز، فإن واقع المجتمعات العربية لم يكن مهيئا كي تنجح الأفكار الليبرالية في الاضطلاع بدورها التنويري المطلوب.

أما المرحلة الثالثة الممتدة من خمسينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، أي منذ أن أحرزت معظم الكيانات العربية استقلالها الوطني، فيمكن تعريفها على صعيد هوية ومهمات الفكر العربي المفترضة بأنها كانت مرحلة السوسيولوجيا أي بناء المجتمع والدولة بما يتفق ويتناسب مع هدف بناء دولة مدنية حديثة تواكب روح العصر. هكذا كان على النخب الفكرية والثقافية والأحزاب والحركات السياسية، أن تنجز في تركيبها ورؤاها وأساليب عملها التحول النوعي المطلوب لكي تكون قادرة على مواصلة القيام بالمهام التي استدعت وجودها. وعلى الرغم من المنعطفات الحاسمة التي مرت بها المنطقة العربية في أعقاب تأسيس الكيان الصهيوني والهزائم العربية المتتالية في مواجهته والزلزال الكبير الذي أصاب الوضع الدولي كله، والمتمثل بسقوط ما سمي بالمعسكر الإشتراكي، فإن الفكر العربي بعامة والفكر السياسي بخاصة لم يستطع تحقيق عملية مراجعة شاملة لعتاده المعرفي بما يمكنه من تجاوز عوامل الإعاقة وأسر الماضي وينقله إلى فكر علمي وعقلاني منفتح على تيارات الفكر العالمي المعاصرة، ويمنحه القدرة على قيادة مشروع النهضة العربية المجهض وتوفير مقومات أعمدته الرئيسية المتكاملة وفي مقدمتها الديمقراطية والتنمية الانسانية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري والسير نحو تكامل وتوحيد أقطار الأمة. وفي رأينا أن السبب الأساس الذي حال دون هذا التطور والانتقال النوعي في بنية الفكر العربي بعامة وفي بنية الوعي السياسي بخاصة هو أن كل البلدان العربية تقريبا ظلت طوال هذه المرحلة تعيش في ظل أنظمة استبداد سلطانية هي أقرب ما تكون إلى أنظمة القرون الوسطى.

هذا هو الطابع العام للفكر العربي وللوعي السياسي الشعبي حينما انطلقت انتفاضات الشارع قبل خمس سنوات، يحركها حماس منقطع النظير واستعداد غير محدود لتقديم كل التضحيات المطلوبة. الانتفاضات التي توحدت في مطالبها العامة من أجل الخبز والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وإذا تجاوزنا هنا الحديث عن سياسات القمع الوحشي التي واجهت بها الأنظمة الحاكمة هذه الإنتفاضات الشعبية، وتجاوزنا أيضا الكلام على مشروعات مختلف الأطراف الدولية لاستغلال وحرف مسار تلك الانتفاضات بما يخدم مصالحها، فإن الأولى بنا أن نركز على تشخيص العوامل والتحديات الذاتية التي وقفت وما تزال تقف في طريق تلك الانتفاضات والتي حالت حتى الآن دون تحقيق أهدافها.

لعل أول هذه الأسباب التي أدت إلى اخفاق تلك الانتفاضات والذي أعاد طرح العديد من الأسئلة الكبرى على واقع بنية الفكر العربي، هو المتعلق بما اصطلح على تسميتها بظاهرة جدل وصراع الثنائيات في الفكر العربي المعاصر. وكما عبرنا دائما عن وجهة نظرنا حيال هذه المسألة، فاذا لم يمكن حل وتجاوز هذه الإشكالية في وعي النخب الفكرية والثقافية وفي نظرة وبرامج القوى والاحزاب السياسية فلن يكتب لمختلف أطراف العملية التحررية في بلادنا أن تنجح في تحقيق مهامها. وكأمثلة على صراع تلك الثنائيات، الذي ما يزال يشل وعينا ويعطل ويشتت جهدنا المشترك في معركة التقدم والرقي، نذكر هنا: الصراع بين مفهوم الدولة والأمة وما يستتبع ذلك من الأخذ بمفهوم دولة الأمة أو أمة الدولة. والموقف من الدولة القطرية الوطنية، ودولة الوحدة العربية وهل نستمر في نظرتنا السابقة إلى الدولة الوطنية على اعتبار أنها تفتقد إلى المشروعية وعائق في طريق وحدة الأمة الشاملة؟ والموقف من القضية المركزية للأمة ونعني بها القضية الفلسطينية. أي هل أن مهمة التحرير ينبغي أن تسبق كل خطوة توحيدية بين بلدين عربيين أو أكثر إذا توفرت ظروف تلك الخطوة الوحدوية؟ وهل ينبغي لنا أن نجمد عملية التنمية والتطوير في مجتمعاتنا ونوجه قبل ذلك كل طاقتنا لإنجاز عملية التحرير؟. والموقف من المسألة الديمقراطية. فهل أن ما يحل أزمة مجتمعاتنا هو الاكتفاء بما تعودنا على تسميته بالديمقراطية الاجتماعية ولا حاجة لنا بالديمقراطية السياسية التي هي بضاعة غربية لا تتلاءم مع عاداتنا وتقاليدنا وتراثنا؟. كذلك الموقف من جوهر المسألة الديمقراطية بالذات فما يزال الكثيرون يميزون بين الدولة المدنية والدولة الديمقراطية والدولة العلمانية متجاهلين عن قصور في الوعي أو عن عمد أن الدولة المدنية هي دولة الحقوق المدنية والسياسية، أي دولة ديمقراطية، وهي نفسها الدولة العلمانية لأنها صناعة الإنسان المسؤول عن تحديد الحقوق والواجبات فيها وفق تجربته. فالعلمانية البراغماتية البريطانية نشأت في ظروف مختلفة عن العلمانية الفرنسية المناضلة، لكن كلاهما أعطى مؤسسات دنيوية بشرية لإدارة العلاقة بين السياسة والدين والدولة. فمقومات

وجوهر العملية الديمقراطية واحدة وإن تباينت مؤسساتها مرحليا تبعا لدرجة تطور كل مجتمع. كذلك الموقف من مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة ،هل هي علاقة تناقض وتضاد ام علاقة تكامل وتخصص أدوار؟ والموقف من الأصالة والمعاصرة أي الموقف من التراث والانفتاح على منجزات وقيم وأفكار الحضارة الإنسانية. والموقف من العلاقة بين الإسلام وأنظمة الحكم، فهل الإسلام دين وثقافة أم هو دين ودولة وأجهزة أمن وحسبة؟ وفي هذا المجال كان علينا ان نستذكر ما قاله طه حسين الذي أرى فيه رائد العقلانية في الفكر العربي المعاصر: "لا خصومة ولا صداقة بين الدين والعلم لأن لكل منهما هدفه ومرجعيته الخاصة به، فهدف الدين هو الإيمان ومرجعيته القلب، وهدف العلم اكتشاف المجهول ومرجعيته العقل". وكذلك الموقف من الأسلوب الذي ينبغي لتلك الإنتفاضات والثورات أن تنتهجه في عصرنا، لتحقيق الإصلاحات والتغييرات المطلوبة، هل هو الأسلوب التدريجي الهادف لتكامل تلك الإصلاحات التي تتناول تصفية تركة التأخر في مختلف بنيات المجتمع، أم نواصل اعتماد نفس الأسلوب الذي انتهجته أحزابنا وأنظمتنا الوطنية طوال خمسينات وستينات القرن الماضي ونعني به الأسلوب الانقلابي الثوري الذي يستهدف حرق المراحل؟ ومنذ أن انطلقت انتفاضات الشارع العربي كان أمامها خياران يتوقف على الأخذ بأحدهما إمكان نجاحها أو فشلها وهما استمرار سلميتها، أي مدنيتها النضالية وقدرتها على الإستقطاب الجماهيري الواسع وإنضاج الأداء والبرنامج في آليات الحراك نفسه، أو جنوحها نحو العسكرة مهما تعددت مبررات ذلك. لكن النتائج التدميرية والدامية التي قاد إليها هذا الخيار التالي هي أبلغ مما يمكن أن يجادل بشأنه إثنان بعد؟

لقد كانت نتيجة ذلك كله، أن انتفاضات الشارع العربي بسبب الوضع الداخلي الذي واجهته، وضع المجتمعات العربية والأنظمة التي تحكمها، وتركيبة القوى الإقليمية ومصالحها المباشرة في ضرب أي مشروع للتغيير المدني الديمقراطي، ومواقف المجتمع الدولي منها، انتهت إلى حال من التأزم والإخفاق، بما في ذلك الثورة التونسية التي ما فتئت تتصدى للعديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. لقد لعبت مختلف التيارات الشعبوية والإنتهازية والإسلام السياسي، بصورة خاصة، كما هو حال الثورة السورية دورا خطيرا في حرف الثورة السورية عن مسارها الصحيح وفي تشويه هويتها وجرها إلى العسكرة والأسلمة والمذهبة والتدويل الأمر الذي يضع سورية اليوم في مفترق طرق وأمام تحدٍ وجودي لم يسبق لها أن واجهت مثيلا له من قبل. أن أخطر ما واجهته الثورة السورية بعد انطلاقتها، هو افتقاد المجموعات السياسية والفكرية التي ادعت تمثيلها والنطق باسمها، للرؤية الصحيحة لمسارها ولبرامج العمل المرحلية لتحقيق أهدافها وللخطاب التجييشي المضلل والمدنس للوعي العام الذي استخدمته بواسطة مختلف وسائل

الإعلام التي فتحت لها، الخطاب الذي عمل على تغذية وتسعير كل الروابط ما قبل الوطنية والعصبيات المذهبية وتمزيق وحدة المجتمع مع نشوء مجموعات التعيش والارتزاق من العنف والتطييف والتطرف، وعلى نشر الأضاليل وبيع الأوهام بأن عملية إنهاء نظام الاستبداد الشمولي القائم وبناء النظام الديمقراطي البديل هي قاب قوسين أو أدنى وأن تحقيقها لن يتجاوز عدة اسابع أو بضعة أشهر على أبعد تقدير.

على الفكر العربي أن يواجه نفسه اليوم بالسؤال المركزي الذي تطرحه السيرورة التي سلكتها انتفاضات الشارع العربي والمأزق المصيري الذي انتهت إليه. ماهي أسباب هذا الإخفاق؟ هل يمكن أن نقتنع بأن المآل الذي انتهت اليه هذه الانتفاضات يرجع فقط إلى وحشية وإجرام الأنظمة الحاكمة وإلى تواطؤ المجتمع الدولي مع هذه الأنظمة وتخاذله في الآن نفسه عن نصرتنا؟ إذا كان الأمر كذلك، فليس أمامنا إذن، إلا أن نتصالح مع هذه الأنظمة. وأن نستجدي عطف ومساعدة هذا المجتمع الدولي.

إذا كان علينا أن نستقصي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل انتفاضات الشارع العربي حتى الآن في إنهاء أنظمة الإستبداد، وما هيأت له من حواضن لانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب التي أصبحت خطرا عالميا يهدد الجميع، فعلينا أن نضع يدنا على جراح مجتمعنا النازفة وعلينا أن نبحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة الوجودية التي تحيق بنا. أن نبحث عن هذه الأسباب وعوامل الخلل والقصور والأعطاب في ذواتنا. فإذا كنا متفقين على أن عملية التغيير والتحول الديمقراطي في مجتمعاتنا هي المهمة المركزية الآن كي نستعيد ونحصن ذاتنا الوطنية وندخل عالم العصر والحداثة، فعلينا أن نتساءل عن ماهية الوعي الذي يسود مجتمعاتنا ويهيمن على فكر نخبنا وحركاتنا السياسية والمجتمعية، أن نضع الأصبع على الجرح كلما كانت ممارسات النخب في مواجهة مباشرة مع ما تدعيه من نضال من أجل الديمقراطية والمدنية والنهضة، وعلينا أن نتساءل في الوقت نفسه، عن حظوظ أفكار وقيم العقلانية والديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان ومنجزات الحضارة العالمية التقنية والإنسانية ووحدة المصير البشري في أوساط مجتمعاتنا وأجيال شبابنا وفي برامج التعليم والثقافة والإعلام.

ألم يحن الوقت بعد، لأن ندرك أن اكتمال العملية الديمقراطية وما رافقها من تقدم حضاري في الغرب، كانا نتيجة دينامية مجتمعية ذاتية، أي داخلية، فعلت فعلها في صيرورة تحويل كل بنى المجتمع الفكرية والثقافية والدينية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية بكيفية متواقتة وموحدة. بينما كانت عطالة مجتمعاتنا العربية والإسلامية وغيرها من المجتمعات الشرقية وراء إجهاض إمكانية نشوء هذه العملية التطورية الذاتية، كما أن المراهنات على إمكان الإرادة الفوقية لحزب أو

لسلطة أو لانقلاب عسكري، لفرض قيم العقلانية والعدالة والديمقراطية وكل قيم الحداثة الأخرى بعزيمة رغبوية يمكن أن تنجح، وذلك بديلا عن ضرورة غرس هذه القيم أولا في جذور تربة المجتمع وفي وعيه العام وتربيته على هديها، وأمامنا بهذا الصدد ثلاث تجارب تستحسن المقارنة بينها وهي تجربة كمال أتاتورك والحبيب بو رقيبة وجمال عبد الناصر.

والخلاصة، أن عملية التغيير والتحول الديمقراطي لمجتمعاتنا، التي لا بد أن تفتتح أبوابها ويدشن طريقها التغيير السياسي الذي ينهي أنظمة الإستبداد والفساد القائمة، لا يمكن أن تنجح وتستكمل كل أبعادها إلا إذا استندت إلى استراتيجية شاملة تستهدف تطوير وتحديث كل جوانب مجتمعاتنا وتستهدف قبل ذلك تطوير واقع نخبنا الثقافية والسياسية سواء على صعيد الفكر والتنظير أم على صعيد الممارسة والتدبير.

الفصل الثامن

أزمة النخب العربية الراهنة، بين الوعي والسلوك

في محاولتنا المتواضعة لمقاربة هذه المسألة بأكبر قدر مستطاع من الموضوعية، لا بد لنا في البداية من التأكيد على بعض المنطلقات الأساسية التي نرى أنها تساعد قدر الإمكان على الالتزام بالمنهج الموضوعي لهذه المقاربة.

أول تلك المنطلقات، أن الحديث عن الأزمة التي تعيشها النخب العربية، الفكرية والسياسية والاجتماعية، في وقتنا الراهن، لا يعني أنها أزمة خاصة أو مقصورة على هذه النخب كأنها تعيش في عالم أو عوالم أخرى لا علاقة لها بمجتمعاتها، وأن حديثنا بالتالي يظل حديثا نظريا مجردا بعيدا عما تعانيه مجتمعاتنا العربية من مشكلات وتحديات، وما توجهه من عوائق وصعوبات تعترض تحررها وتقدمها. إن أزمة النخب العربية التي تتجلى اليوم في كل بلداننا من خلالها قصورها عن أداء الدور المنوط بها في عملية التطور المجتمعي، وخاصة في سياق الإنتفاضات الشعبية لما سمي بالربيع العربي، إن هي في الواقع، إلا جزء من أزمة مجتمعاتها وحصيلة التأخر والتشوه والفوات التاريخي في سيرورة هذا التطور، وفي مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية. من جانب آخر لا شك أن أزمة النخب العربية اليوم، أي في الظروف المصيرية والخيارات الصعبة التي تمر بها شعوبها في عصر العولمة، باتت تشكل أكبر المعضلات الذاتية التي تحول دون تجاوزها واقعها المتخلف واللحاق بمسار العصر. لأنها تعني افتقاد هذه الشعوب إلى الدينامو المحرك، وإلى القيادة المقتدرة التي تضطلع بمهمة إطلاق وتعزيز طاقاتها وتوجيهها في الطريق السليم نحو تحقيق الأهداف المنشودة. خلاصة القول، أن العلاقة بين أزمة النخب العربية والأزمة البنيوية الشاملة التي تعيشها المجتمعات العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين هي علاقة تبادلية: علاقة السبب بالنتيجة وعلاقة النتيجة بالسبب. هذا المعطى الموضوعي والواقعي يبطل طبعا تلك الأطروحات الأصولية والدوغمائية، التي راجت فترة طويلة وكانت ترى أن البنى الفوقية في المجتمع كالوعي والسياسة والثقافة والدولة، هي نتاج وانعكاس للبنية التحتية، أي للوضع المادي الطبقي الاقتصادي في هذا المجتمع. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، يكاد يجمع علماء الإجتماع السياسي على الدور المحوري والقيادي لطبيعة ومستوى الوعي العام المجتمعي في البلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو، هذا الدور القيادي الملقى على عاتق النخب أولا وعلى

وضع الطبقة الوسطى أساسا، التي هي أداة وضمانة التحول الديمقراطي الناجح والاستقرار والتطور المتواصل والتنمية المستدامة.

وثاني تلك المنطلقات التي لا بد من التأكيد عليها، هو أننا إذ نحاول من جانبنا، الوقوف على أسباب أزمة النخب العربية الراهنة. فنحن لا يمكن، بأي حال من الأحوال أو وفق أي اعتبار ما، أن نضع انفسنا خارج هذه الأزمة وفي منأى عنها، أو في موضع المنظر والموجه الذي يعطي الدروس والنصائح للخلاص منها وتجاوزها، بل نحن جزء منها كما أن المتاع المعرفي الذي نتزود به هو بعض تركتها وحصائلها. النخب العربية في كل أقطارها تعيش حاليا أزمة جماعية، تتشارك في أسبابها العميقة، التي تعود إلى تخلف تطور مجتمعاتها، كما تتشارك في نتائجها ومفاعيلها وإن تباينت بصورة نسبية من تيار فكري أو سياسي لآخر من جهة، ومن مجتمع لآخر حسب الفجوة التي تفصله عن الحداثة ومواكبة التقدم العالمي من جهة ثانية.

أما ثالث تلك الملاحظات التي ينبغي توكيدها، فتتعلق بمدى كفاءة العقل العربي، وقدرة الوعي العربي، على القيام بوظيفته باعتباره الأداة المعرفية لتشخيص الواقع المعاش في مجتمعاتنا وصياغة الرؤية المستشرفة لنهضتها وصنع المستقبل المأمول. فالعقل العربي نفسه ينبغي أن يخوض معركة نقد ذاتي ومراجعة شاملة وإعادة تقييم للمفاهيم التي اعتمد عليها واعتبرها مسلمات وحقائق مطلقة ونهائية سواء في نظرته للوجود، أو لماضيه وتراثه القريب والبعيد، أو فهمه لمقومات هوية مجتمعه وخصوصيته وعلاقته بالكل الانساني، أو موقفه من منجزات الحضارة الإنسانية الواحدة المادية والمعنوية، ومن قيمها الكونية المشتركة وعلى رأسها حقوق الانسان والمواطنة.

لقد تجلت أزمة النخب العربية السياسية والفكرية والاجتماعية على أشدها وفي أخطر مظاهرها، وكما لم يبرز ذلك من قبل، في سياق الانتفاضات الشعبية التي شهدها عدد من البلدان العربية على امتداد السنوات الخمس الماضية، وما طرحته تلك الإنتفاضات التي كانت تمثل مشروع ثورات تحررية مجتمعية، من مهمات وتطلعات مشروعة في الإنتقال إلى فضاء الحرية والكرامة والحياة الديمقراطية. ولقد رفعت وتبنت تلك النخب سواء منها التي تنهج سبيل الإصلاح والانتقال التدريجي أو التي تتبنى أسلوب التغيير والتحول الثوري تلك الشعارات والمطالب. فالنخب السورية في الداخل والخارج، انحازت جميعها إلى الحراك الشعبي المطالب بإنهاء النظام الاستبدادي الشمولي والتحول الديمقراطي لبناء النظام البديل، ولكن كيف كانت الحصائل بعد انقضاء هذه السنوات وعلى كافة الأصعدة؟ وما يهمنا هنا قبل أي شيء آخر الإجابة على السؤال التالي وهو: هل استطاعت هذه النخب التي أعطت لنفسها هوية الممثل الشرعي

(والوحيد!) للشعب السوري، وكونت أجسام المعارضة وتشكيلاتها السياسية المتعددة، أن تجسد الحد الأدنى سواء في وعيها ومواقفها، أم في عملها وممارساتها أم في علاقاتها وحياتها الداخلية، أم في استقلاليتها وحرصها على كرامة شعبها التي ادعت تمثيله والنطق باسمه، أن تجسد صورة المستقبل البديل الذي ما انفكت في خطابها الشعبوي الرغائبي تعد شعبها بتحقيقه في أقرب الآجال.

بين الشعارات والممارسة، في أرض الواقع سواء في النطاق الشخصي أم في نطاق المجموعات والهيئات. وبين الخطاب المعلن عن دولة المواطنة الحرة المتساوية، والمناداة بالليبرالية والديمقراطية والحقوق القومية وقيم الحداثة والعقلانية، والعلمانية الجزئية أو الشاملة فيما يخص دور الدين في المجتمع، وأهمية الحرص على الوحدة الوطنية وعلى مؤسسات الدولة وصيانة القرار الوطني المستقل، هناك بون شاسع بل وتناقض صارخ بين القول والعمل، وبين التنظير والتدبير وبين النتائج المرتجاة وحصاد الواقع الدامي. أما بالنسبة لغالبية هذه النخب السياسية والفكرية والمجتمعية في موقفها وتعاملها مع عملية التحول الديمقراطي والمهمات الإنتقالية التي تطرحها، فقد انطلقت في ذلك من تبنيها لمقولة حرق المراحل واعتماد أسلوب الصراع المسلح سبيلا وحيدا لإرغام النظام على الرحيل والاستجابة للمطالب الشعبية. هذه العملية التي لن تستغرق كما كانت تعلن سوى أشهر معدودات. وإذا ووجه هؤلاء اليوم بالحصيلة الكارثية لما جر إليه هذا الصراع المدمر الذي اتخذ أبعاد حرب أهلية طائفية إقليمية، وأنه ليس هناك إلا الحل السياسي الوطني الذي يمكن أن يضع حدا للمأساة السورية، ويعيد عملية التحول الديمقراطي إلى سكتها الصحيحة نجد، ما هو أغرب وأدهى، في تناقض مواقف مختلف الأطراف من مضمون الحل السياسي وآليات تنفيذه. حتى أن البعض يرى فيه تصالحا مع النظام وتنكرا لتضحيات الشعب السوري ومطالبه التي انتفض من أجلها. ولعل من أخطر مظاهر أزمة الوعي والسلوك التي تعيشها النخب السورية، ذلك الموقف القاصر لمفهوم الهوية الوطنية السورية بفصلها عن آفاقها العربية والإنسانية. إذ كيف يمكن قيام ثورة تحررية وطنية في سورية تكون مقطوعة الصلة عن الوضع الثوري العام وقوى الثورة المضادة وتعبيراتها الإقليمية، كذلك الإرتباط بقضايا وهموم ومصير أمتها، وخاصة القضية الفلسطينية، في الوقت الذي نجد فيه مجموعات تنسب نفسها للمعارضات السورية تنشد صداقة إسرائيل وتتعاون معها؟

من الشعارات والمطالب التي ترفعها معظم النخب السورية والعربية، إلى التطبيق في أرض الواقع لهذه الشعارات والمطالب، تنتصب أمامنا أبعاد ومخاطر الأزمة التي ما تزال تعيشها هذه النخب ونحن في مطالع القرن الواحد والعشرين، والتي هي في رأينا أزمة معرفية بالدرجة الأولى

قبل أن تعزى إلى مصالح الطبقات أو الفئات التي تعود اليها هذه النخب. هذا التأزم والخلل المعرفي له مرحلتان: أذ لا بد أولا من وعي وتوضيح المفاهيم: الشعارات والمطالب والأهداف، ولا بد بعدها من ترجمة المفاهيم المذكورة على ضوء التشخيص الصحيح لمعطيات واقع مجتمعاتنا، التي ما تزال تمثل الطابع التقليدي المتخلف عن ركب الحداثة. من هنا فإن عملية تحول وتطوير مجتمعاتنا العربية في صيرورتها التي تشمل كل قطاعات المجتمع، لا بد أن تستند أساسا إلى ثورة ثقافية جذرية، ثورة في الوعي والسلوك تجسد قوة المثل في الممارسة لا تشويهه عبر المواقف الشعبوية والإنتهازية والنفعية الشخصية، أي ثورة في منظومة القيم تربط القول بالفعل وتحقق القطيعة مع السائد من فصام بينهما، ثورة تستهدف أساسا إعادة قراءتنا وتقييمنا لتاريخنا وتراثنا، وتشخيصنا الموضوعي لما يواجهه ويتخبط فيه واقعنا من أعطاب ومشكلات، وتفتح أمامنا الآفاق الواسعة من أجل غد أفضل.

الفصل التاسع

الثورات العربية ودور العامل الذاتي

كان هدف الثورات العربية التي تفجرت قبل خمس سنوات في عدد من الكيانات العربية القائمة، كان هدفها الأساس مواصلة عملية التحرر الشامل لشعوب تلك الكيانات، وتدارك ما فاتها من تطور كي تستطيع اللحاق بمسار العصر. وبطبيعة الحال، كانت تجارب ودروس الكفاح الإنساني، وبخاصة على امتداد القرن الماضي خير ملهم ودليل للحراك الشعبي في كل من بلدان الربيع العربي، حول المقومات والمعطيات الضرورية التي لا بد من توفرها لنجاح تلك الثورات في بلوغ غاياتها. ولعل أول تلك الدروس أن أية ثورة، لا يمكن أن تضمن نجاحها لمجرد أنها تتبنى وتطرح قضايا الحرية والحق والعدالة، بل لا بد لها أن تمتلك الرؤية الإستراتيجية السليمة، على ضوء وعي الواقع بكل تحدياته وتناقضاته وبكل ابعاده المحلية والاقليمية والدولية، ولا بد لها بعد ذلك من صياغة البرامج العملية التي تكفل أو تساعد على تنفيذ مهمات المراحل الإنتقالية في الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف والقضايا العادلة.

والثورة السورية كأنموذج لتلك الثورات، التي توافقت في منطلقاتها وأهدافها العامة، مع تباين وافتراق في خصوصياتها وعلاقاتها الخارجية، هذه الثورة، كما هو معلوم، مرت بمراحل عدة أوصلتها إلى الأوضاع الكارثية التي هي عليها الآن. حيث لا يجادل إثنان يمتلكان الحد الأدنى من الوعي الموضوعي والحس الوطني، أن سورية تعيش اليوم محنة قاسية تهدد وجودها ومصيرها كمجتمع ودولة وكيان. لقد كانت المرحلة الأولى التي تفجرت فيها الإنتفاضة الشعبية العفوية السلمية بقيادة شباب سورية مرحلة بناء الوعي المطلوب والرؤية الصائبة نحو المستقبل المنشود، مرحلة تعزيز دور العامل الذاتي والحرص على عدم التفريط بالقرار الوطني المستقل. نعم العامل الذاتي الذي كان في بداية الثورة، بالنسبة لكل الوطنيين الديمقراطيين السوريين هو الرأسمال الأكبر والضمانة الأكيدة لعدم انحراف سيرورة هذه الثورة أو إجهاضها أو استغلالها. ومع أن شعار الإعتماد على دور العامل الذاتي أولا، ظل يرفع دائما، في كل نشاطات وفعاليات الحراك الشعبي في المراحل الأولى، إلا أن صوت هذا الشعار أصبح خافتا في المراحل اللاحقة ومنذ أن دفعت الانتفاضة السورية إلى التسليح والعسكرة والتي شجعها النظام في البداية على أمل أن ينجح في وصم الثورة بالمؤامرة الإرهابية والقضاء عليها في مهدها. ومع ذلك فقد ظل العديد

من أطراف الحركة السياسية السورية وخاصة في الخارج يسترجع موضوع العامل الذاتي، بمناسبة وبغير مناسبة، لا من أجل الإستناد إليه كقاعدة الانطلاق من أجل الحل السياسي الوطني المطلوب، ولكن من أجل التغطية على حقيقة الأجندات الأجنبية التي انخرط فيها. والتي أسهمت في محصلتها في ابتعاد المجموعات العسكرية والسياسية المرتهنة القرار، عن المطالب الأولية للإنتفاضة وتعزيز المجموعات المتطرفة على حساب المعتدل منها ونشوء اقتصاد حرب بما يحمل من أمراء ومرتزقة ومنتفعين وصراعات بعيدة كل البعد عن المجتمع واحتياجاته وطموحاته.

كان رأينا منذ البداية، مثل الكثيرين من أبناء شعبنا وتعبيراته المدنية والديمقراطية، أن الالتزام بمبدأ أولوية دور العامل الذاتي في تحقيق أهداف الثورة ليس شعارا يرفع في المناسبات فحسب، وإنما ينبغي أن يتجسد الالتزام بهذا المبدأ، باعتباره المحور الرئيس في صياغة الرؤية السياسية والاستراتيجية الصحيحة، وهذا يعني أولا، أن تستند هذه الاستراتيجية إلى تجسيد الإرادة الشعبية الجماعية في إنهاء نظام الإستبداد والفساد وبناء النظام الديمقراطي البديل. ويعني ثانيا، الثقة بقدرات وطاقات شعبنا الذاتية إذا ما تم حشدها وتنظيمها وتعزيزها بالكيفية والأساليب الناجعة. ويعني ثالثا، أهمية وضرورة توحيد عمل القوى الوطنية الديمقراطية على أساس برنامج مشترك يكفل إنجاز مهام التحول الديمقراطي في الوصول إلى دولة المواطنة. ويعني رابعا، مخاطبة الرأي العام بمنطق عقلاني، يعكس حقوق ومطالب شعبنا العادلة مثل بقية شعوب العالم، والتعامل مع المجتمع الدولي على أساس القيم المشتركة وتقاطع المصالح، خطاب يسعى قدر الإمكان إلى تعظيم جبهة الأصدقاء وتحييد الخصوم وتقسيم جبهة الأعداء.

هناك مبدأ آخر تمرست الإساءة في استخدامه، وغالبا عن قصد وعن تعمد، لتجاهل أو تشويه حقائق الأمور من قبل العديد من مجموعات المعارضة السورية، وهو أن أي حل وطني يجسد تطلعات الشعب السوري في التغيير الديمقراطي، لا بد أن يستند إلى ميزان القوى الذي ينبغي أن يكون في مصلحة الحراك الشعبي، والذي يرغم النظام على الرحيل عبر مرحلة انتقالية رسمت محطاتها بيان جنيف الأول الصادر عن الأمم المتحدة. لكن ومع الأسف، فقد وجدنا أن معظم التشكيلات السورية المعارضة في الخارج وخلال السنوات الماضية، أصبحت تتعامل مع الوقائع على الأرض كما هي، وليس من منطلق ما هو في صالح الثورة وما هو التعبير الصحيح عن هويتها الوطنية والأهداف التي قامت من أجلها. ففي مواجهة قوى النظام والمجموعات الطائفية المتحالفة معه وغياب أي دور مؤثر للمجموعات المنضوية تحت تسمية الجيش الحر، أصبحت الهيمنة للمجموعات المسلحة الإرهابية التي تقاتل النظام وفي مقدمتها داعش وجبهة النصرة وبقية التشكيلات الإسلاموية المرتبطة بالأجندات المعادية لمصالح الشعب السوري حاضرا ومستقبلا.

وكأن هذا الواقع المفروض، أصبح الممثل لإرادة الشعب السوري والسلطة المخولة بتقرير مصيره ومستقبله ؟؟.

أمام معطيات هذا الواقع المعقد، الذي وصلت إليه الثورة السورية بعد عسكرتها وانحرافها عن مسارها الصحيح، وبعد استفحال أخطار المأساة التي تعيشها سورية اليوم، في غياب الحل السياسي الوطني، نجد أن معظم تشكيلات المعارضات السورية ما تزال سائرة في تنكرها لأبسط القيم والمرجعيات الديمقراطية. فالعامل الذاتي، المجسد لإرادة الشعب السوري حسب رأيها، أصبح يتمثل بالنسبة لها في المجموعات الأصولية الجهادية المسلحة على الأرض، "التي تتقدم وتكسب على الأرض". حتى أن البعض من المؤيدين والمعجبين بما حققته هذه المجموعات المسلحة من إنجازات حتى الآن، والذين يدعون إلى الدفاع عنها والتحاور والتحالف معها، هؤلاء أنفسهم أصبحوا اليوم يهاجمون كل الليبراليين والقوميين والماركسيين واليساريين والعلمانيين المعارضين لأنظمة الاستبداد، وذلك لتقصيرهم وفشلهم في تبني وانتهاج أسلوب الصراع المسلح وعجزهم عن إنجاز حتى بعض ما قامت به المجموعات الإسلاموية في الميدان. كما فشلوا عندما تمسك معظمهم بما يسمى بالقرار الوطني المستقل، بدل التعاون مع الدول الإقليمية والخارجية والإنخراط في أجنداتها، باعتبارها جزء مركزي من الجبهة الواسعة لإسقاط النظام ؟

أمام استمرار هذا التيه، الذي استمرت فيه المأساة السورية وتطاول ليلها، أليس من حق كل مواطن سوري أن يطرح على نفسه السؤال المنطقي التالي: ترى بماذا يختلف أولئك المعارضون الذين يدعون إلى التفاهم والتحالف مع المجموعات الأصولية المسلحة سواء في مرجعياتهم الفكرية أو دوافعهم المصلحية، عن أولئك الذين يدافعون بكل شراسة وحماس عن أنظمة الإستبداد القائمة؟ ألا يلتقي الطرفان موضوعيا على أرض واحدة في استكمال عملية تدمير سوريا، إذ أن مهمات إنقاذ الوطن وحاضره ومستقبله هي خارج كل اهتماماتهما؟.

الفصل العاشر

المجتمعات العربية في مواجهة التيارات الأصولية والسلفية

بداية لا بد من توافق معرفي مبسط لمفهوم ودلالات كل من ظاهرة الأصولية والسلفية حتى لا ينأى بنا الإختلاف في تفسير هذين المصطلحين اللذين تتعدد وتتباين استخداماتهما في وقتنا الراهن، وبالتالي تتعدد وتتباين التقييمات والمواقف منهما. فهل هما صفتان لظاهرة واحدة أم أن كل ظاهرة منهما تعبر عن حالة متميزة عن الأخرى، خاصة بعد أن شاع استخدامهما في الخطاب السياسي والإعلامي، سواء بوعي أو بغير وعي، طوال السنوات الخمس الماضية، أي منذ انطلاق الانتفاضات الشعبية العربية، التي هدفت لإقامة الحياة الديمقراطية السليمة ؟ وهل أن كلا منهما بالتالي يعبر عن مذهب أو تيار ديني أو فكري أو سياسي أو اجتماعي خاص؟

في الأساس يدل مصطلح الأصولية funtamentalism على أنماط معينة، تفكيرا وأخلاقا وسلوكا، وسواء أكانت أصولية مسيحية أم إسلامية أم في الديانات الأخرى كاليهودية والهندوسية وغيرها. وقد نشطت الأصولية المسيحية كحركة بروتستانتية ظهرت في أوائل القرن العشرين لتؤكد أن الكتاب المقدس معصوم عن الخطأ في كل ما يتعلق بمسائل العقيدة والأخلاق والسلوك الإنساني والخلق والغيب. وفي الوقت الحاضر تشهد ظاهرة الأصولية في البلدان الغربية وفي البلدان المتقدمة بصورة عامة، كما هو معروف، تماوجات تتراوح بين مد وجزر، وذلك تبعا للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل منها أو بتأثير بعض العوامل الخارجية الطارئة كما في حالات الحروب والإرهاب العابر للقارات والنزوح الكثيف كما هو حاصل الآن. لكن وفي المحصلة، فإن الحركات الأصولية في البلدان المتطورة تبقى حركات ثانوية محدودة الفعل والتأثير بالنسبة للتيار العام في المجتمع.

أما الأصولية الإسلامية، التي شكلت تيارا دينيا وسياسيا واجتماعيا واسعا على مدار العقود الأخيرة، فقد دعت وعملت منذ نهايات القرن التاسع عشر لإرجاع البلدان الإسلامية التي يحكم معظمها بأحكام وقوانين وضعية، إلى أنظمة حكم تعتمد الشريعة الإسلامية، ومن ثم السعي إلى إعادة دولة الخلافة التي أنهى وجودها أتاتورك عام 1924.

خلال العقود الأربعة الأخيرة إذن، شاع استخدام هذا المصطلح في العالمين العربي والاسلامي وفي سياق ما سمي بالصحوة الإسلامية لوصف التيارات المتشددة والمتزمتة سواء في فهم وتفسير صحيح الدين، أم في ممارسة التدين بكيفية تكتسي طابع التشدد والجمود والتعصب الأعمى المقيت. كان مفهوم تيار السلفية الذي اندمج مع مفهوم الأصولية في العالمين العربي والإسلامي، في الخطاب العام طوال نصف القرن الماضي، والذي كان يدعو في أساسه إلى ضرورة التمسك بصحيح الدين المتمثل بالكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح، قد عرف في داخله مروحة واسعة تتباين في نظرتها وفي موقفها من دور الدين في حياة الفرد والجماعة ومن حقوق وواجبات الفرد المؤمن تجاه نفسه وتجاه غيره. كما عرف التيار السلفي عبر مساره التاريخي محطات ومراحل نوعية شديدة التباين والاختلاف. فإذا كانت جذور هذا التيار المعرفية والفقهية تعود إلى ابن حنبل، ومن بعده إلى ابن تيمية كمذهب موصوف بالتشدد والتزمت وإغلاق باب الاجتهاد، وصولا إلى عصرنا الراهن حيث تتجلى استمراريته في الوهابية وأبي الأعلى المودودي وسيد قطب ومعظم حركات الإسلام السياسي. لكن التقييم الموضوعي لدور التيار السلفي في الحياة العامة للمجتمعات العربية، يحتم علينا أن نميز في إطاره العريض وفي سيرورة تطوره العديد من الإتجاهات التي تباينت وظائفها وأدوارها وفق كل مرحلة تاريخية، وذلك منذ أن بسط الفكر السلفي هيمنته على العقل العربي في أعقاب محنة المعتزلة، وإنهاء أي دور للفلسفة العربية و/أو الإسلامية، في الحياة العامة بعد غياب ابن رشد. في هذا المجال علينا أن لا نغفل الدور التنويري الحضاري الذي اضطلع به العديد من رموز هذا التيار سواء في مشرق الوطن أم في مغربه منذ منتصف القرن التاسع عشر، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: رفاعه رافع الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشكيب ارسلان وعبد العزيز الثعالبي وعبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي وعلال الفاسي وعبد الرحمن الكواكبي وعبد الله العلايلي وغيرهم كثر. لكن التيار السلفي خلال نصف القرن الماضي، أي منذ أن حققت البلدان العربية استقلالها وبدأت تتصدى لمهمات الجهاد الأكبر المتمثل ببناء دول حديثة عصرية، كان نتيجة تقوقعه في تراث الماضي وعدم انفتاحه على العصر، ومايزال، كابحا ومعرقلا لصيرورة التطور المنشود وذلك بسبب عاملين رئيسيين: قصور في البنية المعرفية لهذا التيار من جهة، وغياب استراتيجيات حقيقية للتنمية الشاملة والتجدد الحضاري في تلك البلدان من جهة ثانية. واليوم نشهد في كل المجتمعات العربية وخاصة منها تلك التي شهدت انتفاضات شعبية تطالب بالتغيير خلال الأعوام الخمسة الماضية، طبيعة الدور السلبي ومدى التاثير الذي تمارسه جماعات التيار السلفي والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة تيارات فرعية: التيار الدعوي، تيار الإسلام السياسي، والتيار السلفي الجهادي الذي هو المصدر الرئيس لمختلف المجموعات السلفية الإرهابية.

ومن وجهة نظرنا، فإن التعامل الواعي والحصيف مع التيارات الأصولية والسلفية في مجتمعاتنا العربية المتطلعة نحو التحرر والتقدم ومواكبة مسيرة العصر، ينبغي أن يستند إلى رؤية استراتيجية طويلة الأمد قوامها المنطلقات التالية:

أولا– لا بد أولا من إقرار الحقيقة الأساسية، التي تعتبر قاعدة الإنطلاق لكل إصلاح ديني وكل نهضة ثقافية وفكرية، وذلك بالإجابة على السؤال التالي وهو: هل هناك شكل ما للدولة أو صيغة معينة لنظام الحكم في الإسلام؟ أي هل الإسلام دين ودولة، أم هو دين فحسب جاء ليكمل رسالة الأديان السماوية التي سبقته ويتمم مكارم الأخلاق ؟ الإسلام دين سماوي وليس هوية أو نظام سياسي، الإسلام دين والدين مرجعيته الضمير والإيمان وليس سلوك ضوابطه الردع والإلزام والقوة. هذه هي الحقيقة الموضوعية التي لا بد من وعيها أولا، حتى يمكن فصل المجال الروحي والديني عن المجال السياسي والاجتماعي. فإذا كان الإتفاق على هذه الحقيقة أمرا مفروغا منه في الوعي الجماعي عندها يمكن إرساء الخطوة الأولى في سيرورة تحرير العقل العربي من أغلال الماضي. بذلك يمكن أن يأخذ الاجتهاد والتأويل مجالهما الخاص بهما في شؤون العقيدة، وبذلك يمكن الحفاظ على جوهر الدين ورسالته من جهة، وعلى كونه عاملا هاما في تكوين الخصوصية الوطنية من جهة أخرى. هذه هي الخطوة الأولى التي لابد منها لمنع استخدام الدين في السياسة ومنع استخدام السياسة في الدين. فلقد أدى استغلال الدين في السياسات الدنيوية التي مارستها الأنظمة السلطانية في الدولة العربية الإسلامية في العصر الوسيط والسعي لاعطائها المشروعية والقداسة، إلى أن يشرعن أبو الحسن الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية دور الخليفة بأنه ظل الله على الأرض، وأن من أولى مهامه ترتيب أوضاع الرعية على الصورة التي يرتضيها لها أي بدل الأخذ بالقول المأثور: كما تكونوا يولى عليكم، يصبح ماهو مطلوب وما هو بديل ذلك: كما يولى عليكم تكونون.

ثانيا – إن الظاهرة الأصولية أو السلفية، والتي تتبادل التأثير والتأثر مع طبيعة ومستوى تطور المجتمع، هذه الظاهرة لا تقتصر على دين أو مذهب معين، ولا على اتجاهات سياسية أو مجتمعات بعينها، ولذا فإن مفاعيل التطرف في ممارسة هذه الظاهرة، لا تتوقف على شعوب بحد ذاتها، ولنتذكر في هذا الصدد حروب المئة عام في أوربا بين الكاثوليك والبروتستانت، والصراعات الدينية داخل الهند، والأصولية اليهودية داخل اسرائيل، والأصولية المسيحية في العديد من المجتمعات الغربية. أما المجتمعات العربية التي تواجه الآن أخطار الإرهاب المدمر الذي يستهدف حاضرها وتاريخها ومستقبلها، فمصادر هذا الإرهاب الذي تحكمت فيه آلية ردود الفعل، والذي تحول مع الأسف في العديد منها إلى صراع سني شيعي، لا تتوقف على طائفة

معينة أو مذهب معين. هذا واقع قائم بكل ما تمثله هذه الظاهرة من أخطار جسيمة داخل الدين الواحد، وداخل المجتمع نفسه وتجاه الآخر المختلف، وما يمكن أن ينجر عنها من ايديولوجيات وممارسات التكفير والتعصب والإرهاب، أو ما قد تسهم به في تغذية النزعات الداعية إلى صراع الحضارات والثقافات والأديان لتعطيل سعي الإنسانية وتوقها نحو حضارة واحدة. ومع تأكيدنا على أن التيارات الأصولية، وما ينجر عنها من ممارسات تمييزية وإرهابية، تجاه الآخر المختلف عنها، هي ظاهرة عالمية بلا جدال، ينبغي الإعتراف في الوقت نفسه، أن هذه الظاهرة التي لا تشكل إلا حالات جزئية ومعزولة في البلدان المتقدمة، تعتبر في بلداننا العربية والإسلامية، نظرا لحواضنها الاجتماعية الواسعة، ظاهرة خطيرة، لا بالنسبة لأمن تلك البلدان واستقرارها وتقدمها، وإنما بالنسبة لوجودها بالذات. هذا الواقع يستدعي التقييم الصحيح للأسباب والجذور العميقة لظاهرة السلفية الجهادية والحركات الإرهابية حتى يمكن مواجهتها بالطريقة والأساليب المناسبة.

ثالثا – إن الظاهرة الأصولية، بما تشكله الآن من عوائق جدية في طريق رقي وتطور مجتمعاتنا العربية، والتي ينبغي النظر إليها كصورة تعكس درجة تخلف وفوات هذه المجتمعات، هذه الأصولية لا تتوقف على مجال معين أو وحيد في بنية الوعي العربي بصورة عامة وفي بنية وديناميةالوعي السياسي خاصة. وهذا أمر مفهوم، حيث أن مستوى تطور كل مجتمع هو حصيلة تطور شامل ومتكامل في المناحي الثقافية والإقتصادية والسياسية والاجتماعية... أليست السمة العامة لرؤية ومواقف وخطاب وسلوك أحزابنا وحركاتنا السياسية منذ منتصف القرن الفائت وحتى اليوم هي سمة الأصولية والدوغما الإيديولوجية. هذا هو الواقع الذي ينبغي الإعتراف به كي يمكن مواجهته والتعامل معه بما يكفل تجاوزه وبناء البديل الذي يستجيب والمهمات التي يطرحها الواقع. نعم ما تزال معظم أحزابنا وحركاتنا السياسية سواء على صعيد الفكر والتنظير أم على صعيد العمل والتدبير، تنطلق من مرجعيات عقائدية أصولية: فهناك أصوليات ترفع رايات اليسار والماركسية وأخرى قومية أو وطنية أو اشتراكية أو إسلاموية أو ليبرالية... أحزاب وحركات أصولية ترفع شعارات متباينة، ولكنها وبسبب ضمور قيم العقلانية في فكرها وسلوكها وهزالة الفكر النقدي في منطقها، وقناعتها بانها تمتلك الحقيقة المطلقة تلتقي في ميدان واحد في نطاق الممارسة العملية.

رابعا – من هنا، وتأسيسا على هذه المنطلقات التي جئنا على ذكرها، فإنه يتضح بكل جلاء أن التعامل مع التيارات الأصولية والسلفية وإفرازاتها الخطرة المتمثلة اليوم بالمجموعات الإرهابية التي يتعاظم وجودها في معظم أقطارنا العربية، لا يمكن أن يتم في اطار خطة مجتزأة لجانب معين في حياة المجتمع أو أن تقتصر على الإجراءات الردعية والاستخباراتية والأمنية فحسب.

وباعتبار أن الإرهاب والعنف بمختلف أشكاله وسواء كان إرهابا ماديا أو معنويا، هو صورة تعكس حالة المجتمع ومقياس تطوره، وهذا بطبيعة الحال دون إغفال ظواهر الإرهاب العابر للحدود في عالم هو الآن معولم، فإن المعالجة الناجعة للإرهاب، لا بد أن تتم في إطار خطة تنمية شاملة مستدامة، تتناول كافة قطاعات المجتمع السياسية والثقافية والإقتصادية والاجتماعية، خطة تستهدف الإصلاح الجذري لواقع هذه المجتمعات، لنقلها إلى الحياة الديمقراطية السليمة والتصدي في سياق ذلك للمشكلات العاجلة والملحة، وفي مقدمتها مكافحة الجهل والأمية والفقر والمرض والبطالة بانتهاج سياسات عملية ناجعة تستهدف معالجة جذور تلك المشكلات.

خامسا – إذا ما قدر للمجتمعات العربية أن تحث الخطوات، وتنجح بتنفيذ البرامج التنموية الشاملة التي تؤهلها للحاق بركب التقدم العالمي، وفي صميمها تطوير وتحديث برامج الثقافة والتعليم، والإصلاح الديني الذي تأخر كثيرا. عندها يتوفر المناخ الضروري لانطلاقة العقل العربي وخلاصه من الأغلال التي ما برحت تشل فعاليته وتمنع اضطلاعه بما هو مطلوب منه. إذا ما تحققت هذه النهضة الثقافية والفكرية المطلوبة في كل بلد عربي، عندها تنفتح آفاق المستقبل المنشود أمام شعوبنا العربية، وعندها تستكمل هذه الشعوب القوام الإيجابي الحضاري لخصوصيتها وهويتها الوطنية المتجددة وذلك في تصالح تام مع التراث، وفي الآن نفسه امتلاك الدينامية القادرة على التجدد والعطاء الدائم. والخلاصة، وكي لا يفهم مما أسهبنا في تناوله من خلال معالجة موضوع التيارات السلفية والأصولية في المجتمعات العربية أننا ننطلق في ذلك من ضرورة إنهاء وتصفية كل تلك التيارات باعتبارها نبتا غريبا وطارئا في تربة تلك المجتمعات، فذلك بطبيعة الحال ليس ماقصدنا اليه ولا ما يمكن تحقيقه، لكننا أردنا التأكيد على أنه لو كانت سيرورة التطور الطبيعي في المجتمعات العربية منذ نهايات العصور الوسطى قد تواصلت دون تعطل وانقطاع وواكبت سيرورة تطور بلدان أوربا مثلا، لكان وجود التيارات السلفية والأصولية في هذه المجتمعات من حيث حجمها ودورها أمرا طبيعيا ومنطقيا، لا يعرقل ولا يتناقض مع سيادة قيم الحداثة وفي مقدمتها قيم العقلانية والديمقراطية والعلمانية. لو كان ذلك قد تحقق، وفي تحد مقتدر لمكر التاريخ، لكانت الأمة العربية، التي كما يرى ريتشارد بولييه أنها قد أسهمت بأكبر قسط في حضارة العصر الوسيط، قد واصلت حمل رسالتها حتى اليوم بالمساهمة الفعالة والنوعية في الحضارة الانسانية الواحدة.

وما زالت تلك الأطراف السياسية تدافع عن تلك المجموعات الارهابية حتى اليوم وتعلن أن التفاهم معها ممكن، وأن عودتها إلى تبني المشروع الوطني سيتحقق ولكن بعد أن يتم اسقاط النظام الحالي ...

ولعل المثل السوري، وإلى حد كبير الليبي، يعطي صورة واضحة عن تخبط بعض السياسيين والقوى المرتهنة بالقرار الخارجي، والتي اتبعت سياسة التجميع الكمي لمن يناهض النظام السياسي مهما كانت أطروحاته وممارساته. الأمر الذي شكل حالة تطبيع مع التطرف المذهبي السياسي والاجتماعي، وأغلق العين عن عملية تمزيق النسيج الاجتماعي الثقافي في سوريا باسم التحالف الواسع لإسقاط النظام. لنذكر في هذا المجال، أن بعض الأطراف السياسية المعارضة، مثل الإسلام السياسي وبعض المعارضين من خارج فضائه، لا يتوانى اليوم أو يتردد في التصريح العلني المباشر عن علاقتهم بأحرار الشام وجند الإسلام وجيش الإسلام إلخ. بهدف تكوين جسم سياسي مفاوض موحد. وترفض أي تصنيف إرهابي أو متابعة للجرائم الجسيمة التي ترتكبها هذه المجموعات. رغم وضوح الصورة، محليا وإقليميا ودوليا، بأن هذه المجموعات المسلحة، على تعدد تسمياتها، إنما تصدر عن مرجعية واحدة وتسعى نحو غاية واحدة وهي تأسيس ما تسميه دولة الخلافة، وإن اختلفت فيما بينها في توقيت إنشاء هذه الدولة، وتباينت في بعض جوانب خطابها. رغم اتضاح الدور الخطير الذي قامت به هذه المجموعات في حرف الثورة السورية عن مسارها المدني السلمي وطموحاتها الديمقراطية المدنية. فقد شوهت هويتها، واغتالت روحها الوطنية وأجهزت على قيمها الإنسانية. ولكي لا يكون طابع حديثنا نظريا مجردا ومبالغا فيه كما قد يتهمنا البعض فلننظر إلى أرض الواقع ولنحكم على الحال التي عليها خريطة وطننا من انقسام وتشرذم وتفتت.

الفصل الحادي عشر

صراع الأضداد والعصبيات، تعارض في المظهر وتوافق في الجوهر

يكاد عدد من البلدان العربية التي شهدت انتفاضات ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، قبل خمس سنوات بقليل، يغرق في أتون حروب أهلية ودينية ومذهبية طاحنة، لا يمكن تقدير أبعادها ونهاياتها ونتائجها حتى الآن. وفي مقدمة تلك البلدان وطننا سوريا، التي تواجه تحديات البقاء والمصير نتيجة استمرار الأزمة المجتمعية الشاملة التي تعيشها منذ أكثر من أربعة عقود. والسؤال الذي يطرحه كل مواطن سوري على نفسه في كل آن، كما ويطرحه كل عربي وكل انسان حر في هذا العالم هو: هل يتوقع لسورية أن تنجح في هذه المعركة المصيرية والخروج من هذه المحنة بالإعتماد على وعي شعبها، وحرصه على استعادة وحدته المجتمعية والتمسك بهويته الوطنية، التي عبثت بها كل النزعات العصبوية التي انفلتت بطبيعتها الوحشية الإلغائية المدمرة من أعمق أغوار التخلف والانحطاط والفوات التاريخي؟ هل يمكن للشعب السوري الذي عُرف طوال تاريخه وعبر آلاف السنين بدوره الحضاري المتميز ومساهماته المعروفة سواء تجاه قضايا أمته في التحرر والتقدم ومواكبة مسيرة العصر، أو تجاه الإنجازات والمكتسبات الإنسانية في مجال المعرفة والعلوم، والقيم الروحية بواسطة الدور الذي اضطلع به، كموئل للرسالات السماوية، أو في مجال انتصار القيم الكونية المشتركة التي تعزز كرامة وأخوة الإنسان بين كل البشر؟

هل يمكن لسورية أن تجتاز هذه المحنة التي تعيشها منذ عقود والتي تفاقمت أخطارها على مدار السنوات الثلاث الماضية، بعد أن دفعت الانتفاضة الشعبية السلمية إلى العسكرة، كرد فعل على أسلوب القمع الوحشي لنظام الإستبداد والفساد الذي تنكر لمطالب الشعب المشروعة في الحرية والكرامة والعدالة. لقد أعقب ذلك كما هو معروف تفجر الإطار الوطني الاجتماعي لهذا الصراع، لتصبح سورية ساحة مستباحة لكل الحروب الأهلية والمذهبية والإثنية التي تغذيها وتقودها، بالوكالة أو الأصالة، قوى وأطراف دولية واقليمية خدمة لمصالحها ومشاريعها. هذا هو الواقع اليوم الذي لا يجادل فيه اثنان يمتلكان الحد الأدنى من الوعي ويقظة الضمير الوطني، وخاصة بعد أن تشابكت المسألة السورية، وتداخلت مع مشاكل المنطقة كلها التي أصبحت ساحة واحدة، المغيّب الوحيد فيها إرادة شعوبها، والضحية الأولى في هذا الصراع المدمر والفوضى العبثية هي حاضر تلك الشعوب ومستقبلها ومصير دولها الوطنية، وماينجر على ذلك من أخطار إضافية تهدد السلم والاستقرار الدوليين.

ونحن بصدد التوافق والبحث عن الطريق الأسلم والأجدى الكفيل بإنقاذ الشعب السوري من هذه المحنة بل وشعوب المنطقة كلها، هل يكفي أن نلقي المسؤولية فيما وصلت اليه الأوضاع اليوم إلى مطامع وسياسات الدول ذات التأثير والنفوذ في المنطقة: أمريكا والدول الأوربية من جهة، أو روسيا والصين وإيران من جهة ثانية، والدول الحليفة لهذه وتلك في المنطقة، سواء بتدخلها السافر في الشأن السوري أو بدعمها للميليشات المتعددة التي تتقاتل على امتداد الجغرافية السورية، والتي أتت على كل مقومات الدولة السورية: البشرية والمادية والتراثية والحضارية ؟؟

إن نقطة البداية والخطوة الأولى، في رأينا، في الطريق إلى حل عادل للمسألة السورية، هي العودة للإستجابة لإرادة الشعب السوري صاحب القضية أولا، وإلى القوى الوطنية والمجتمعية السورية التي تلتزم بالحل السياسي الوطني وببرنامج التغيير الوطني الديمقراطي سبيلا وحيدا من أجل بناء الدولة المدنية الحديثة ثانيا. هذان هما عاملا القوة الرئيسين في أي حل مرتجى قبل التوجه إلى المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن ومطالبته بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وهذا ماكنا دائما نؤكد عليه باعتباره المدخل الأساس لخريطة الطريق نحو تحقيق تطلعات شعبنا الذي قدم من التضحيات ما لم يقدمه شعب آخر خلال نصف القرن الماضي.

لقد أضحى واضحا للجميع أن فشل المعارضات السورية حتى الآن في الإضطلاع بمسؤولياتها الوطنية، إنما يعود أساسا إلى افتقاد هذه المعارضات وحدة الرؤية السياسية وبرنامج العمل المشترك اللذين يوحدان مواقفها وجهودها في الطريق الصحيح لبلوغ الغاية المنشودة، هذا جانب من أزمة العمل الوطني أما الجانب الآخر فيرجع إلى تخلي العديد من المعارضات الخارجية عن قرارها السيادي والخط الوطني الديمقراطي، وارتهانها لسياسات الدول الإقليمية التي لم ترد لسوريا الخير لا في الماضي ولا في الحاضر والمستقبل ..

إن أخطر الظواهر التي طغت على ساحة العمل الوطني السوري، مع الأسف، خلال الأعوام الماضية هي ظاهرة العصبيات الأصولية الدينية، والدوغمائية العقائدية والإيديولوجية، والشوفينية القومية والاثنية. وإذا كان ماهو ظاهر للعيان من تجلياتها، تصارع هذه العصبيات والأضداد فيما بينها من خلال مشاريعها التجزيئية الخاصة المتعارضة مع روح العصر ومع حقائق التاريخ والجغرافيا من جهة، ومع المشروع الوطني الديمقراطي لسورية المستقبل من جهة ثانية، فإن تلك العصبيات من خلال أدواتها وحواملها الاجتماعية من أحزاب ومجموعات أو تشكيلات مسلحة، أو سياسية أو نخب ثقافية أو فكرية، إنما تلتقي موضوعيا في جوهر مهامها وفي المآل والنتائج التي لن تقود، إذا قدر لها، إلا إلى استكمال تدمير سورية، وإغراق المنطقة كلها في حروب

مذهبية أو قومية أو اثنية والتي لن يكون المستفيد منها سوى القوى المعادية لتحرر وتقدم شعوب هذه الأمة وفي مقدمها المشروع الصهيوني بطبيعة الحال.

أليس من أول أولويات انتصار أية ثورة تحررية، هو الإعتماد على الذات بالدرجة الأولى، أي الاعتماد على الشعب صاحب القضية بكل طاقاته البشرية والمادية والروحية ؟ أليس أمضى الأسلحة التي تصون حرية الإرادة لأي شعب وتضمن له تجاوز صعوبات وتحديات الحاضر وصنع المستقبل الذي إليه يطمح، إلا الوحدة الوطنية الصلبة والقرار الوطني المستقل؟ فأين المعارضات السورية في الداخل والخارج سواء في مواقفها أم في ممارساتها من الالتزام بهذه الاستحقاقات والمتطلبات والعمل على تأمينها؟ وكيف على سبيل المثال نفسر مواقفها بتنسيق مع الدول التي تستخدمها في محاولاتها الدائبة خلال الشهور الماضية لتشويه صورة "مؤتمر القاهرة من أجل الحل السياسي في سوريا"، الذي انعقد في 9–10 حزيران/يونيو 2015 تحت ضغوط لا سابق لها لإفشاله وتهميشه كمؤتمر سيادي القرار وطني الإرادة، من عمل على تعطيل الإنعقاد إلى رفض للإعتراف بالواقعة نفسها؟ ما من مراقب منصف إلا ويقر بأنه، من حيث نوعية الحضور، وحجم المشاركة في هذا المؤتمر ومن خلال الوثائق التي أقرها كان أول مؤتمر سوري، يجمع أطيافا واسعة التمثيل من المعارضات السورية، وأول مؤتمر يتجسد في كيفية انعقاده وفي صياغة مقرراته القرار الوطني السوري المستقل، وبذلك فقد أرسى، استنادا إلى الميثاق الوطني، أول برنامج عملي واضح على طريق الحل السياسي الوطني التفاوضي، وفي البرنامج الذي طرحه، بوصلة اقتبست منها وعلى نورها تحركات فيينا وقرار مجلس الأمن ومبدأ العودة إلى مسار جنيف.

من هنا فان صراع العصبيات والروابط ما قبل الوطنية وانفلات الهويات القاتلة التي تمزق الآن الجغرافية السورية هو الخطر الداهم الذي الذي ينبغي التصدي له أولا، وذلك في إطار الالتزام المسبق بتنفيذ بنود وثيقة جنيف الستة بصورة متكاملة، إذ لا بد من وقف تلك الحروب الأهلية العبثية المدمرة التي تستكمل وبوتيرة متسارعة ما أنجزه نظام الاستبداد على مدار العقود الأربعة الماضية. إن المجموعات الإرهابية التي تتصارع اليوم على جسد المجتمع وتثخنه جراحا وتمزيقا إنما تعمل بالدرجة الأولى، على تشويه صورة المكونات والطوائف أو المكونات القومية والاثنية التي تنصب نفسها ممثلة لحقوقها والنطق باسمها ادعاء وتضليلا. نعم إنها تشكل إساءة أولا وقبل أي شيء آخر، إلى تلك المكونات أو الطوائف، التي تدعي أنها جاءت لرفع مظلوميتها وتأمين حقوقها، وذلك قبل أن تشكل خطرا على مكونات شعبها الأخرى التي ترمي إلى قهرها وإلغاء وجودها. إن الحركات الجهادية الإرهابية، إنما تقود من حيث المحصلة إلى تمزيق أوطانها

وتدمير مجتمعاتها، لأنها لا تملك أساسا أي مشروع حقيقي يعطي إجابات عملية على مشكلاتنا الفعلية في إعادة البناء والتنمية وبناء دولة مواطنة ومجتمع يضمن حقوق كل مكوناته. بكلمة، مشروع ينسجم مع أبسط مستلزمات وروح العصر. فإذا كانت هناك ثمة مظلومية أو كان هناك اضطهاد لحق بفئة ما في المجتمع، وهذا أمر قد يكون حدث بالفعل، فليس هناك من حل في معالجة هذا الخلل الذي نجم عن التطور غير الطبيعي لمجتمعاتنا، إلا المشروع الوطني التحرري الشامل الذي يتمثل في بناء دولة مدنية حديثة عمادها مبدأ المواطنة الحرة دون أي تمييز.

أمام هذا الواقع الذي تعيشه سوريا اليوم، لابد لنا ان نسترق السمع في هذا المنعطف المصيري إلى نداء التاريخ، نداء الآباء والأجداد، نداء الضحايا والشهداء الذين رووا ويروون كل يوم بدمائهم الزكية تراب الوطن الغالي، نداء أجيال الحاضر والمستقبل الذين يحق لهم غدا وبعد رحيلنا أن يسألوا: أي وطن تركنا لهم ؟

فهل هناك أمل في أن يسترجع السوريون وعيهم المغيب وإرادتهم المصادرة، فيستلهمون عبر ودروس تاريخهم القريب والبعيد، ويستوعبون حصاد التجارب والمحن التي عرفتها شعوب منطقتنا خلال السنوات القليلة الماضية، فيستعيدون ثقتهم بأنفسهم، وينهضون بتصميم جماعي لإنقاذ وطنهم وتحقيق تطلعات شعبهم، مبرهنين للعالم أجمع، أنهم شعب جدير بالحياة الحرة الكريمة وبمكانه اللائق في مسيرة الحضارة الإنسانية.

الفصل الثاني عشر

الهوية الوطنية في مواجهة الروابط والعصبيات ماقبل الوطنية

يرث الانسان منذ ولادته وفي أي مجتمع كان، وبحكم الواقع، عددا من الروابط والأواصر التي لا خيار له فيها مثل كونه فردا في أسرة ما، أو انتماءه إلى قبيلة او مدينة بعينها، أو نشأته في بيئة ثقافية أو جغرافية خاصة، أو انتمائه إلى مجموعة قومية أو إثنية متميزة، كما ويرث منذ ولادته تصنيفه، الذي لا رأي له فيه، بانتمائه إلى دين أو طائفة أو مذهب أهله. وما من شك، أن هذه الروابط، كما يقر بذلك علم الاجتماع السياسي، ذات تأثير بيّن في تكوين شخصية المواطن الفرد من حيث طبيعة وعيه وسلوكه ومزاجه، كما أن مفاعيل هذه الإنتماءات التي تعكس واقع المجتمع الأهلي والتي يفترض فيها أن تكون عامل إغناء وتنوع في نسيج الوحدة الوطنية وعامل تجديد وتطوير في الثقافة الوطنية الجامعة، تلك المفاعيل تتباين من حيث طابعها السلبي أو الإيجابي، تبعا لدرجة تطور المجتمع المدني، خاصة في دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على تكريس مبدأ المواطنة المتساوية. إن هذه الروابط والانتماءات، إذ تختلف في طبيعتها عن انتساب الفرد –المواطن إلى دولة ما أو انتسابه بمحض إرادته واختياره إلى هيئة نقابية أو مهنية أو سياسية من جهة، فإنها من جهة ثانية، تصبح ذات تأثير سلبي على بنية المجتمع وعلى الوحدة الوطنية في حال تحولها إلى عصبيات متناحرة وإلى هويات قاتلة تجعل من كيانها القومي أو الاثني أو من دينها أو طائفتها ومذهبها، كيانها النهائي وأمتها الفاضلة التي تعلو شأنا على غيرها من الكيانات والأمم.

وفي الواقع، فإن الصراع بين الهوية الوطنية الجامعة لأي شعب من الشعوب، وما بين الروابط والعصبيات ما قبل الوطنية، هو ظاهرة عامة عرفت في كثير من المجتمعات أثناء مراحل انتقالها في هذا العصر من دول سلطانية تحكمها أنظمة مستبدة مطلقة إلى دول ديمقراطية حديثة تقوم كما أسلفنا على مبدأ المساواة التامة بين مواطنيها، دون أي تمييز أو إقصاء على أساس ديني أو مذهبي، أو إثني أو قومي، وليس على أساس الجنس أو الموقع الطبقي أو الجهوي أو القبائلي. وإذا كان من أهم مقومات الديمقراطية ووظائفها، في دولة الحق والقانون والمؤسسات

صيانة وتعزيز منظومة القيم والواجبات الوطنية المشتركة وحماية ورعاية الهوية والوحدة الوطنية، فإنها في الوقت نفسه، النظام الأصلح الذي يكفل حياد الدولة تجاه جميع الأديان والمذاهب وتجاه جميع المكونات القومية والإثنية، وكل منظمات المجتمعين الأهلي والمدني، والنظام الذي يكفل لها الحرية التامة لممارسة كل حقوقها وفعالياتها في خدمة الفرد والمجتمع. وفي هذا المجال علينا أن لا نغفل هنا التأثير السلبي، لمرحلة العولمة التي يعيشها العالم منذ ثلاثة عقود على دول الهوامش والأطراف، ففي الوقت الذي ساعدت فيه العولمة على بناء وعي جديد تجاه القيم الكونية المشتركة وفي مقدمها حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فانها كانت باعثا على المزيد من الاضطرابات والقلاقل في المجتمعات الراكدة والمتخلفة عن سيرورة التطور الانساني.

لقد واجهت ثورات الربيع العربي عند قيامها، تركة ثقيلة لا يجدي في التعامل معها تجاهل حقائق الواقع الصعب، مثل انتهاج ما اصطلح على تسميته بالقفزات النوعية أو اعتماد أسلوب حرق المراحل. فهناك مجتمعات تخلفت عن ركب التطور العالمي عدة قرون، مجتمعات تعيش أزمات عميقة وشاملة لكل مناحي حياتها، وليس المجال هنا لاستعراض أسباب وعوامل هذا التخلف، الخارجية منها أو الذاتية، لكن ما نود الوقوف عنده هنا، والتأكيد عليه، هو أن ما صادف ثورات الربيع العربي من تحديات موضوعية أو بفعل تدخلات خارجية، وجدت في هذا الواقع المعاش التربة الملائمة لتنفيذ مخططاتها وحرف الثورة عن مسارها الصحيح وتحويلها إلى حروب وصراعات أهلية ودينية ومذهبية، فالإطار الوطني الاجتماعي الذي تميزت به هذه الثورات في بداياتها قد تفجر، ليأخذ أشكالا أخرى من الصراعات المدمرة، كما في ليبيا واليمن والعراق وسورية وغيرها، لقد تمت إزاحة الصراع من أجل الحرية والمساواة والكرامة وصيانة وحدة الأوطان وتقدمها، عبر تقديم أشكال أخرى من الصراع الذاتي المسطح والمفتت والمدمر. هناك اليوم الصراع ين الدين والوطن، والصراع بين الملة والشعب، والصراع بين القومية والوطن، والصراع المحتدم بين الهوية الوطنية والهويات والروابط ماقبل الوطنية التي تحولت إلى عصبيات متناحرة. وهناك إلى جانب هذا أو بسبب هذا كله، الصراع بين اليأس والأمل في توقع غد أفضل.

لنأخذ مثالا واقعيا لتوضيح ما نقصده، هو مثال الثورة السورية، التي تدخل الآن عامها الخامس وهي تواجه أصعب التحديات التي تهدد كيان الوطن ومصيره، ولعل أخطر تلك التحديات هو افتقاد تلك الثورة إلى رؤية سياسية جامعة تجسد إرادة شعبها في بناء المستقبل المنشود، وأبرز الشواهد على هذه المحنة، افتقاد معظم المعارضات السورية في الخارج ومعظم المجموعات المسلحة الفاعلة على الأرض، إلى مفهوم موحد للهوية الوطنية وبالتالي إلى مفهوم موحد لعناصر وأسس بناء وتمتين الوحدة الوطنية للشعب السوري، ومما يؤسف له أنه بعد انفجار

الإطار الوطني الاجتماعي للصراع، الذي استهدف إنهاء نظام القهر والاستبداد وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، وجدنا هذه المجموعات كلها تبتعد عن المسار الوطني وتلتقي موضوعيا مع النظام في مواصلة تدمير سوريا مجتمعا ودولة، وتاريخا وحضارة. لقد أصبح العديد من مكونات الشعب السوري الواحد يتبنى مشاريع خاصة به وينظر إلى الثورة السورية كأنها الفرصة الموعودة لتحقيق تلك المشاريع والطموحات الخاصة، بدلا من الإيمان الحقيقي، بأن مشروع التحول الديمقراطي الذي قامت الثورة من أجل تحقيقه، هو المشروع الوطني الذي تتحقق في إطاره حقوق كل المواطنين السوريين وكل الحقوق المشروعة لمكونات الشعب السوري. هكذا نظر إلى الهوية الوطنية السورية من قبل معظم أطراف المعارضة السورية نظرة مصلحية ضيقة تضع الكل في خدمة الجزء. فإذا ما تحدثنا عن عناصر ومكونات الهوية الوطنية السورية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وإذا ما استكملنا أبعاد وآفاق هذه الهوية التي تتكامل في رابطة العروبة بوصفها الرابطة الثقافية الحضارية التي وحدت تاريخ شعوب هذه الأمة والتي تجسد اليوم مصير وارادة هذه الشعوب في التعاون والتكامل وبناء المستقبل الأفضل، فإننا سنجد من المستنكرين لهذا الطرح في اوساط المعارضات السورية المتجاهلين لحقائق الماضي والحاضر نتيجة وعيهم القاصر أو تشبثهم بمصالحهم الذاتية العدد الكبير. وإذا قلنا لهم أن الفكرة والرابطة العروبية ليست نقيضا أو بديلا للفكرة والهوية الوطنية السورية أو نافيا للقوميات الأخرى وحقوقها، وأنه لا يمكن ان تكون هناك هوية وطنية موحدة للشعب السوري دون تكاملها مع رابطة العروبة التي هي هوية ثقافية حضارية موحدة لمصير وإرادة شعوب هذه الأمة في صناعة المستقبل الأفضل، إذا قلنا لهم ذلك أعادونا إلى أطروحات وشعارات بعض القوى والتيارات القومية التقليدية والشوفينية في أواسط القرن الماضي، التي أساءت أولا للثقافة العربية.

من الغريب حقا، أن أولئك الذين يدعّون التعبير عن إرادة الشعب السوري في الوقت الذي يتنكرون لهوية الشعب السوري الوطنية ومايترتب على ذلك من سلوك سواء على صعيد المواقف السياسية أم على صعيد الممارسة العملية، في أرض الواقع نجدهم يتسابقون إلى الإنخراط في أجندات الأنظمة التي تستخدمهم. ذلك لأن طريق الالتزم الصحيح والإيمان الحقيقي بالهوية الوطنية السورية العروبية الجامعة، التي تقر بحقوق الاختلاف القومي في دولة لكل أبنائها، هو طريق الشعوب العربية وليس الأنظمة.

الفصل الثالث عشر

تدمير الماضي والحاضر من أجل بناء المستقبل

لم يكد يمضي إلا أقل من عام واحد على انطلاقة الانتفاضة الشعبية السورية السلمية، التي كانت في أبعادها مشروع ثورة مجتمعية تحررية شاملة لتحقيق مطالب الشعب السوري في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، حتى تكالبت عليها إضافة إلى تحدياتها الذاتية، مختلف الأطراف والقوى المعادية بهدف حرفها عن مسارها وإجهاضها. لقد كانت تلك الانتفاضة الشعبية حدثا منتظرا ومتوقعا في كل حين نتيجة نضج الظروف الموضوعية التي عاشتها سورية طوال أكثر من أربعة عقود في ظل نظام شمولي استبدادي فاسد، وشكل هذا المعطى، وضعا مخالفا لما تبين فيما بعد، من تخلف وقصور العامل الذاتي الذي كان يفترض فيه قيادة هذه الانتفاضة عبر صيرورة انتقال ناجحة لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها. لقد قدم الشعب السوري بهذه الإنتفاضة أنموذجا حيا ومتميزا لكفاح الشعوب الأخرى من أجل الحرية والتقدم، وتجاوز حالة التخلف والفوات التاريخي، وتجلى ذلك من خلال عزمه وتصميمه على بذل كل التضحيات المطلوبة في هذا السبيل.

ولعل السؤال المنطقي، الذي لا بد أن يراود كل متابع لأوضاع المنطقة، وبخاصة الشأن السوري طوال السنوات الماضية، وكل من يستشعر خطورة المحنة الوجودية التي تعيشها بلادنا اليوم، هو: لماذا واجهت سورية كل هذا الحقد والعداء والتآمر من كل القوى والأطراف المعادية وأبشع أشكال الفتك والتدمير الذاتي الذي تعرضت له، عندما أضحت طوال هذه السنوات فريسة سهلة لقوى الإستبداد والإرهاب؟ هل كان ذلك أمرا عفويا، أم أن ذلك كان أمرا مهيئا ومتعمدا ينتظر الفرصة السانحة، عقابا لسوريا على الدور التنويري التحرري الحضاري الذي اضطلعت به منذ استقلالها سواء تجاه قضايا أمتها المركزية أم تجاه قضايا الحرية والعدالة والتقدم على الصعيد الإنساني كله ؟؟؟ هل يمكن للتاريخ أن يتجاهل، أو يهمش الدور المركزي لسوريا في مسار العملية التحررية الشاملة لشعوب هذه الأمة ؟؟؟ ألم تكن سوريا المهد والمنطلق للعديد من حركات التحرر الوطني العربية ؟؟؟ ألم تؤكد كل الأحداث والتطورات التي عرفتها هذه المنطقة

طوال نصف القرن الماضي أن النهوض العربي والعمل العربي المشترك لا يمكن أن يتحققا بدون دعائمه الأساسية وهي مصر وسورية والعراق وذلك قبل أن تنضم إلى هذه الدول الثلاث الجزائر بعيد استقلالها ؟؟؟ ثم ألم تبرهن كل التجارب التي مررنا بها طوال العقود الستة الماضية في مجرى الصراع العربي الصهيوني أن لا حرب ناجحة تخاض دون لقاء مصر وسورية وأن لا سلام ولا استقرار يمكن التوصل إليه في هذه المنطقة دون سوريا ؟؟؟

اليوم وبعد أن وصلت الأزمة السورية إلى هذا الوضع المهدد بكل الاحتمالات الكارثية، بحيث أصبح استمرارها يشكلا خطرا وجوديا على وطننا: دولة وشعبا وكيانا، وخطرا على الأمن والاستقرار في المنطقة، بل وعلى السلم العالمي كله، اليوم يتأكد للجميع ضرورة أن توضع المسألة السورية على سكة الحل الصحيح دون أي تأخير أو إرجاء. واليوم يقف المجتمع الدولي ونعني بذلك تحديدا مجلس الأمن الدولي، أمام مسؤولياته التي كان ينبغي أن يتحملها منذ العام الأول لهذه المسألة، واليوم أيضا تبرز أمام جميع أطراف المعارضة السورية، وأكثر من أي وقت مضى، جسامة مسؤولياتها الوطنية التي تستدعي منها الإرتفاع إلى المستوى المطلوب لتوحيد رؤيتها وبرنامج عملها في معركة البقاء والمصير التي يواجهها وطنها. إن كل ما نقوم به اليوم خطأ أو صوابا، تدميرا أم بناء، إنما تتوقف عليه صورة وطبيعة المستقبل الأفضل الذي نعمل ونكافح لصنعه وبنائه.

إن المطلب العاجل والملح، الذي يجب أن يوحد مواقفنا، نحن السوريين اليوم، هو العمل على وقف هذه الحرب العبثية الطاحنة التي تدور رحاها فوق كل بقعة من أرض سوريا، ينبغي أن تتوقف كل أفعال ومصادر الإرهاب وكل فصول هذا الإحتراب وصراع الهويات الطائفية والمذهبية والأقوامية والجهوية القاتل، وهذه هي بالتأكيد مسؤولية المجتمع الدولي وحده، وذلك باتخاذ قرار ملزم من مجلس الأمن الدولي وأن يتم تطبيقه تحت إشرافه المباشر. في خضم هذه المأساة التي يعيشها شعبنا هناك اليوم خطران وجوديان يترتبان على استمرارها، أولهما تدمير حضارة سورية وتاريخها وتراثها، أي تدمير ومسح ذاكرتها، حتى تصبح أجيالها الحاضرة والمستقبلية محرومة من وعيها السليم وبلا هوية وطنية. وثانيهما، إفراغ سورية من كل الكفاءات والكوادر المؤهلة واستمرار نزيف الأدمغة وسط امواج المهجرين والنازحين، سواء منهم أولئك الذين امتطوا قوارب الموت في عرض البحار أو الذين تكدسوا على حدود أو في محطات الدول الأوربية أو لجأوا إلى دول الجوار. إذ بخسران هذه الأدمغة والكفاءات، وهي أغلى رأسمال تمتلكه سوريا، كيف يمكن لها أن تنهض من كبوتها وأن يعاد إعمارها وبناؤها من جديد إذا فقد مجتمعنا عقله ووعيه الموجه والقاطرة التي تقود تطوره نحو الغد المجسد لتطلعاته المشروعة في مواكبة

مسيرة العصر. نعم إن أول ما يريده الشعب السوري اليوم، هو أن تتوقف هذه الحرب المجنونة، وأن يوضع حد لكل الأعمال الإرهابية، ووجود المقاتلين الأجانب من أي بلد حضروا ولأي طرف انضموا، فهذه هي الخطوة الأولى التي ينبغي تحقيقها لتوفير المناخ الملائم حتى يستعيد السوريون قدرا من الاطمئنان والأمل، وحتى يوضع حد لأمواج الهجرة والنزوح المتلاحقة، وحتى يتهيأ المناخ الملائم للسير في طريق تنفيذ الحل السياسي الوطني الذي ينقذ سورية دولة ومجتمعا وكيانا وفق بنود جنيف 1 التي ينبغي السير في تطبيقها حزمة واحدة وبكيفية متوازية. فإذا لم تتوقف هذه الحرب الكارثية في أقرب أجل ممكن، فإن ذلك يعني مواصلة استكمال تدمير ما تبقى من كيان سورية ماضيا وحاضرا وإزهاق تطلعات شعبها في الحرية والكرامة والتقدم، وذلك يعني من حيث النتيجة أن المستقبل الذي قدم من أجله الشعب السوري كل تلك التضحيات الغالية، سيطول انتظاره وربما تتبدد إمكانات تحقيقه.

الفصل الرابع عشر

الوضع العربي الراهن وإمكانات الخروج من النفق المظلم

واقع الحال، وبعيدا عما يفترض أن يتحكم في تحديد مواقفنا، من تشاؤم العقل أو تفاؤل الإرادة، فإن معظم مجتمعاتنا العربية تتعرض اليوم لمخاطر عملية التفكيك والتدمير والإنهيار الذاتي التي قد يمتد تأثيرها في المستقبل القريب إلى مجتمعات عربية وإسلامية مجاورة أو بعيدة. وبإيجاز فإن عددا من البلدان العربية التي شهدت على امتداد السنوات الخمس الماضية انتفاضات ماسمي بالربيع العربي تواجه الآن تحديات وجودية تهدد مصيرها كدول وكيانات موحدة. بنظرة موضوعية تستهدف تشخيص معالم الوضع الراهن والأسباب العميقة والرئيسة التي قادت إليه

وفي محاولة توقع واستشراف احتمالات المستقبل، فإننا نعتقد، أن ما وصلت إليه معظم أقطارنا العربية، التي تطلعت لتحقيق أهدافها المشروعة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، من أوضاع كارثية، هو في جوهره ليس إلا فصلا جديدا في مسار التردي العام والمحنة المتواصلة نتيجة الأزمة العميقة والشاملة لكل جوانب المجتمع. هذه الأزمة التي تعود إلى أكثر من أربعة قرون خلت، أي إلى الزمن الذي تعطل فيه تطور وتقدم الكيانات العربية، وتوقفت بعده عن الإسهام والمشاركة في تطور الحضارة العالمية التي آلت قيادتها إلى شعوب القارة الأوربية. فلقد استفاق العرب من رقادهم كما هو معروف مطلع القرن التاسع عشر إثر صدمة الحضارة الغربية التي رافقت حملة نابليون إلى مصر. تلك الصدمة الحضارية التي تصاحبت مع مختلف الموجات الإستعمارية التي شملت كل البلدان العربية في المشرق والمغرب في أعقاب اقتسام تركة الرجل المريض.

بعد ذلك وعندما طرح رواد عصر النهضة على أنفسهم السؤال الملح حول أسباب تقدم الغربيين وأسباب تخلف العرب والمسلمين، فإن الفكر العربي النهضوي منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر ظل يعاني من إشكالية بنيوية أساسية لم تتخلص منها مع الأسف معظم تياراته المتعاقبة حتى الوقت الحاضر. وقد تجلت هذه الإشكالية المعيقة بصورة عملية ملموسة في طبيعة الوعي السياسي والاجتماعي العربي الذي ظل في اتجاهه العام وعيا انفعاليا شقيا، غير تركيبي أو جدلي، **وعيا يفتقر إلى القدرة المطلوبة لتجاوز حالة العقلية العصبية إلى مستوى العقلانية الموضوعية**، ونتيجة لهذا، ظل هذا الوعي على الدوام ضحية ظاهرة ما سمي بصراع الأضداد والثنائيات. وما زالت هذه الإشكالية تلعب دور الكابح والمجهض لمشاريع شعوبنا العربية في توقها وتطلعها لاستكمال عملية التحرر والاستقلال الوطني والتقدم والتجدد الحضاري، نظرا لكونها السبب الأساس وراء معظم انقسامات الرأي العام الشكلية المصطنعة، ووراء تعميق التناقضات الثانوية بين مختلف الفئات الاجتماعية وبالتالي وراء الانقسامات المشتتة للجهود والإمكانات بين الأحزاب السياسية الوطنية وقوى الإصلاح والتغيير، سواء على صعيد المواقف والتنظير أم على صعيد الممارسة والتدبير.

ما زالت هذه الإشكالية، بصورة عامة ومع بعض التفاوت، من حيث مستوى ودرجة التأثر والتأثير، بين بلد عربي وآخر السبب الرئيس في ازدواجية النظرة والمواقف والتصرف العملي تجاه منجزات الحضارة العالمية وتجاه ضرورة وأهمية انخراطنا ومساهمتنا في المسار العام لها، وبالتالي تجاه ضرورة امتلاك موقعنا ودورنا في الكيان الإنساني الأشمل. وتزداد شدة إعاقة هذه الإشكالية لمجمل العملية التحررية لأوطاننا خاصة في المرحلة الراهنة أي في عصر العولمة

التي جعلت من العالم قرية واحدة بفضل ثورة المعلومات والمعرفة وسعي الأسرة البشرية لبناء حضارة انسانية متكاملة عمادها القيم الكونية المشتركة وطابعها تعدد وتناغم روافدها والمحافظة على تمايز وخصوصية ثقافات مجتمعاتها. وقد نجم عن هذا، أن الفجوة التي كانت تفصلنا عن مستوى التطور العالمي قد توسعت من جهة، وتضاعفت تحدياتها من جهة ثانية، وخاصة في هذه الحقبة التاريخية الاستثنائية التي يشهد المجتمع الدولي فيها كل أشكال التنافس وصراع القوى والمصالح من أجل الانتقال، من عالم القطب الواحد إلى نظام دولي جديد متعدد الأقطاب والمكونات، وحيث تتأهب كل أمة وكل مجموعة دولية أو اقليمية، لشغل المكان الذي تستحق ولعب الدور الذي يتناسب وقدراتها في هذا النظام الدولي قيد التأسيس. ومع الأسف، يجري ذلك كله في غياب أي دور فاعل لأية دولة عربية أو لمجموعة من هذه الدول بعد أن تم الإجهاز على النظام الإقليمي العربي، وافتقاد أبسط مستلزمات التضامن العربي المشترك في وطن العرب، أي في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستثنائية عالميا والتي يتوازع النفوذ والهيمنة والتأثير فيها حاليا ثلاث قوى هي إسرائيل وتركيا وإيران.

جوانب خلل وقصور كثيرة تجلت في مقومات وديناميات المشروع التحرري النهضوي لمختلف أقطار الأمة، فإلى جانب الإنجازات الكبيرة التي أحرزت، والإنتصارات الهامة التي تحققت، كان هناك بطبيعة الحال العديد من الهزائم والإنتكاسات والإخفاقات التي حفل بها مسار حركات التحرر العربية والمشاريع النهضوية التي حملتها على امتداد القرن الماضي وكانت أسبابها الرئيسية تكمن من وجهة نظرنا، وقبل الحديث عن دور العوامل الخارجية المعادية، في العامل الذاتي أي في طبيعة الفكر السياسي العربي، وفي أهلية النخب الفكرية والسياسية، والقوى والحركات الاصلاحية والفئات المجتمعية التي تسلحت بهذا الفكر، وطرحت نفسها كأدوات لتحقيق تلك المشاريع النهضوية.

لقد كنا بصورة عامة في مراحل التحرر الوطني، وهو الأمر الطبيعي والمنطقي إلى حد ما، نركز كل جهدنا واهتمامنا على مقاومة الإستعمار المباشر والظفر بالإستقلال والخلاص من السيطرة الاستعمارية المباشرة. لذا كنا، ومع تبنينا للأهداف العامة في الدعوة لتوحيد الأمة ولحرية الشعب وللعدالة الاجتماعية، نفتقد في الوقت نفسه الرؤية الإستراتيجية الصحيحة لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، والتحرر من قيود التبعية والتخلف واستكمال إنجاز مهمات حركة التحرر الوطني العربية في تحرير فلسطين وبقية الأراضي المحتلة والسير نحو استكمال بناء مقومات الكيان العربي الموحد. كما كنا حذرين كل الحذر، أو على الأصح، لا نولي الإهتمام المطلوب للاستفادة من المنجزات الفكرية والسياسية والاجتماعية لتلك الدول التي استعمرتنا، تلك

المنجزات التي أعادت إلى المواطن –الإنسان في الدول الغربية حريته وحقوقه الأساسية وجعلته المسؤول الأول عن مصيره في هذا العالم. كما جعلت منه أداة وغاية كل رقي وتقدم حضاري يحرزه المجتمع.

وهكذا، ونتيجة فوات بنيان مجتمعاتنا وانعكاس ذلك في قصور وعي نخبنا الفكرية والسياسية، مضينا نؤكد الحرص، أنه إذا كان لا بد من تلك الإفادة، فلتقتصر على منتجات الغرب المادية والتكنولوجية، وأن نتجنب بالمقابل نقل وتبيئة وزرع الأفكار ومناهج العلوم الإنسانية والطرائق والقيم والقواعد البحثية والخلقية في مجتمعاتنا بدافع حماية تراثنا وأصالتنا وخصوصيتنا، تلك الأفكار والمناهج والقيم التي كانت الروح المحرك لكل تلك الابتكارات والإنجازات الحضارية والتي هي في حقيقتها منجزات إنسانية لخير كل الشعوب ومواصلة بناء مستقبل أفضل لها. لقد وقف جل تيارات الفكر العربي، إذا استثنينا بعض الرموز والنخب الليبرالية والإصلاحية والحقوقية المدنية، موقفا سلبيا مشككا من منجزات الحضارة الغربية التي كانت في جوهرها استمرارا وتجاوزا نوعيا لنتاج محتلف المراحل الحضارية التي سبقتها، خاصة في العصور الوسطى، والتي اضطلع العرب بالدور القيادي في مسارها. وإذا كان علينا هنا أن نسترجع بعضا من مظاهر قصور الوعي السياسي العربي خلال نصف القرن الماضي، والتي كانت في صلب الأسباب التي أدت إلى تعثر وإجهاض التجارب الوطنية التحررية في كل من مصر والجزائر وسوريا والعراق واليمن وليبيا... وغيرها فلنذكر أنه كان في مقدمتها بلا شك، الموقف من مسألة الديمقراطية السياسية الليبرالية والاستعاضة عنها بما اصطلح على تسميتها بالديمقراطية الاجتماعية. فقد نظرت تيارات الفكر السياسي العربي، القومية والوطنية واليسارية والإسلامية منها، طوال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، نظرة سلبية بل وعدائية إلى المسألة الديمقراطية، واعتبرتها بضاعة غربية مستوردة وأداة في يد الطبقات البورجوازية المستغلة لإدامة تسلطها واستئثارها بالسلطة وتمكين هيمنة الدول الأجنبية على مصائر شعوبنا.

كذلك من الضروري التذكير بالموقف من الدول القطرية والكيانات القائمة حاليا. فقد كانت نظرة الفكر القومي التقليدي نعتبر هذه الكيانات فاقدة المشروعية الشعبية، لأنها نشأت بفعل الهيمنة الاستعمارية ونتيجة خرائط التقسيم التي رسمتها وخاصة في بلاد الشام والمشرق العربي. وبدل الإنطلاق من الواقع القائم نحو تأسيس دول ديمقراطية حديثة في هذه الأقطار، دول تجسد إرادة شعوبها المتطلعة نحو التقدم والتكامل والتوحد، دول يكون حجر الأساس في بنائها وفي وظيفتها، تكريس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون أي تمييز، فقد اعتبر أن هذه الكيانات المصطنعة، حسب وجهة النظر تلك، تشكل عوائق مانعة وعقبات كأداء في طريق الوحدة العربية. وقد نجم

عن هذه النظرة الخاطئة تهميش وتبخيس دور الهوية والرابطة الوطنية الموحدة لمكونات كل شعب في أي بلد عربي ووضعها على طرفي نقيض مع الهوية والرابطة القومية الجامعة لكل شعوب الأمة من المحيط إلى الخليج. وكان من نتائج تلك النظرة القاصرة، التي لا تتوافق ومفهوم الهوية العروبية الإنسانية الحضارية، والتي هي الأفق الطبيعي الذي تستكمل الهويات القطرية الوطنية وجودها في إطاره، ما نشهده اليوم من تصدع الوحدة الوطنية وتعرض المجتمع لمخاطر التمزق والتفتيت والحروب الأهلية: الطائفية والمذهبية والقبلية والجهوية والإثنية في معظم الدول التي انفجرت فيها الانتفاضات الشعبية، بعد أن حرفت عن سبيلها واغتيلت أهدافها. كما كان الحال في سورية والعراق وليبيا واليمن وغيرها. ومن بين تلك الثنائيات التي أعاقت الفكر السياسي العربي في هذه المرحلة عن الاضطلاع بدوره في قيادة وتصويب عملية التجديد والتطوير المتواصل وإنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المطلوبة هي تلك المتعلقة بالموقف من مسألة الخصوصية والأصالة من جانب، وكذا الموقف من الحداثة، ومسؤولية الانخراط في مسار الحضارة الإنسانية الواحدة من جانب ثان.

أما الاسلام السياسي، الذي يشكل في هذا السياق حالة خاصة، فلا يزال حتى اليوم يحيا في عالم غابر بعيد عن إمكانية وعي وتمثل قيم وأسس العصر، بل إنه والحق يقال، قد تراجع كثيرا، في مستوى إدراكه ونوعية ممارساته، عما كانت عليه حاله في مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أي مرحلة الصعود القومي. وهو اليوم باسم الخصوصية تارة وباسم الأصالة تارة أخرى، وباسم مقاومة أخطار الحضارة العالمية المادية التي تستهدف ديننا وقيمنا الحضارية وتقاليدنا وتراثنا تارة ثالثة، يواصل في مناخ الهزيمة والتردي هيمنته على قطاعات واسعة من الرأي العام الشعبي مستغلا لهذه الغاية حالة التدين الشعبي العفوي التي تسود مجتمعاتنا الأمر الذي ساعد على انتعاش اتجاهات الفكر السلفي الجهادي وتوفير الحواضن المهيئة لتفريخ المجموعات الإرهابية التكفيرية المسلحة، بدعوى واجب محاربة عالم الكفر والضلالة والإلحاد ومواصلة فريضة الجهاد لإقامة دولة الخلافة الاسلامية.

صراع الثنائيات في الفكر السياسي العربي كان، كما أسلفنا، العلة الأساس في وهن بنيان وقدرات هذا الفكر وشل طاقته على التجدد الدائم وقيادة عملية التطور والتنمية والبناء. فمن الصراع بين أسبقية هدف الوحدة أم تحرير فلسطين، واعتبار أية خطوات وحدوية تتم بين قطرين عربيين أو اكثر كأنها محور في طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة، إلى الصراع حول أسبقية الديمقراطية الاجتماعية ام الديمقراطية السياسية البرلمانية، إلى الصراع بين الانشداد إلى قيود الماضي والقدامة بذريعة المحافظة على الأصالة في مواجهة متطلبات الحداثة والمعاصرة التي

قد تهدد مقومات تلك الأصالة المتوهمة، إلى الصراع العبثي في تعيين الخيار المجدي لانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني أهو في استخدام أسلوب النضال الشعبي والسياسي أم هو في انتهاج طريق المقاومة المسلحة سبيلا وحيدا لانتزاع تلك الحقوق. وإذا انتقلنا من العام إلى الخاص، فكيف نفسر مواقف بعض أطراف المعارضات السورية التي ما تزال تطرح حتى الساعة، أن هدفها الوحيد الان هو العمل على إنهاء نظام الاستبداد، وأما طرح السؤال عن البديل، الذي قدم شعبنا من أجله التضحيات، فما تزال تلك الأطراف الأصولية والمجموعات الإنتهازية، تتحدث عن دولة دينية أو دولة مدنية تداولية أو آليات ديمقراطية غير علمانية، وكأن هناك تناقضا بين جوهر وطبيعة الدولة المدنية أو الديمقراطية أو العلمانية، وذلك في محاولات للتضليل المتعمد عما يقصدون إليه من تنكر لمطالب شعبنا في التغيير الديمقراطي الحقيقي وبناء دولة عصرية حديثة. إلى غير ذلك من الاشكاليات غير العقلانية التي ما تزال تعرقل عقلنة العقل العربي، والتي تتطلب المراجعة الجادة والتفكيك العميق في عملية نقد ذاتية، تهدف في حصيلتها إلى ارتقاء هذا العقل إلى المستوى المطلوب الذي يستجيب لتحديات ومهمات المرحلة.

كل عناصر تشويه الوعي والمسار كانت تتعزز بازدواجية واضحة بين الخطاب والممارسة، فمن يتحدث في الديمقراطية، يكيل المديح للطليعة المقاتلة للإخوان في الثمانينيات من القرن الماضي وللنصرة وأخواتها في العشرية الثانية من هذا القرن، ومن يسمي نفسه بالليبرالي يتحالف مع أكثر الدول تخلفا ورجعية، ومن يتحدث في الدولة الديمقراطية العلمانية يعيش في حضن هذه الدولة الخليجية أو تلك... قلة نجت من حالة الفصام هذه فتم رجمها بكل الوسائل من توظيف المال إلى توظيف الإعلام في ضرب الأصوات الحرة.

تلك كانت باختصار بعض مظاهر وحصائل عملية الصراع الذاتي داخل قوى وفئات مجتمعاتنا وبين أحزابها وحركاتها السياسية، تلك المجتمعات التي لم تبلغ، كما هو معروف حتى اليوم، تخوم بنيتها الطبقية الحالة التي تتمايز فيها حدود طبقاتها سواء بوجودها أم بوعيها لذاتها، مما ترتب على ذلك استمرار الدور المحدود المتاح للطبقة الوسطى بكافة فئاتها، وكذلك لمنظمات وهيئات المجتمع المدني في ظل أنظمة سلطانية شمولية هي أقرب ما تكون إلى أنظمة القرون الوسطى. هذا الواقع الذي يلقي بصعوباته على إمكانية بناء البديل الديمقراطي الذي طرحته الإنتفاضات الشعبية العربية من وراء إنهاء الانظمة السلطانية الشمولية القائمة.

عشر حقائق مستخلصة

هذا هو في رأينا، جذر الخلل العميق في واقع مجتمعاتنا العربية، وهذا ما يرسم ويحدد منطلق ومسار معالجتنا لهذا الواقع المتخلف. إذا كنا عازمين فعلا أن ننهض بمسؤولياتنا الوطنية والإنسانية –نحن المثقفون في البلدان العربية بالدرجة الأولى– وإذا كنا عازمين حقا على الاضطلاع المنتظر بدورنا المطلوب، في إنقاذ مجتمعاتنا وتخليصها من المأزق المصيري الذي تتخبط فيه والخروج من هذا النفق المظلم. خلاصة القول أن قاعدة الإنطلاق في بعث وإحياء واستعادة الفاعلية للمشروع النهضوي العربي المستهدف والمغيب اليوم، وإعادة زمام المبادرة إلى القوى والتيارات العروبية: الوطنية والليبرالية والديمقراطية العلمانية التي تشكل العمود الفقري لإقامة الكتلة التاريخية التي لا بد منها، في داخل كل قطر وعلى صعيد الوطن العربي، قاعدة الإنطلاق هذه، تتمثل في المباشرة دون إرجاء، بتدشين ثورة فكرية ثقافية في مجتمعاتنا باعتبارها المهمة المركزية الراهنة لوقف حالة التداعي والإنهيار. إن مجتمعاتنا أحوج ما تكون اليوم قبل الغد، إلى ثورة ثقافية فكرية شاملة تتناول جوانب الثقافة وبرامج التعليم والإعلام، وتطوير الوعي السياسي، والإصلاح الديني الجذري وإعادة قراءة وتقييم واستيعاب تجارب ودروس التاريخ الوطني والعالمي وفق مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة. ثورة ثقافية ترمي في غايتها المنشودة بناء مجتمعات متطورة حديثة تحررها من أسر واقع التخلف والتهميش والإستلاب وهيمنة الفكر الغيبي والانقياد للعصبيات والروابط ما قبل الوطنية، وتنقلها إلى حياة العصر. وإذا كان المجال لا يسمح هنا بالاستطراد في ذكر مراحل أو برامج هذه الثورة الثقافية الفكرية المبتغاة في مختلف مجالاتها ونواحيها، فإننا نرى من المناسب هنا، أن نثبت بعض الاستنتاجات والحقائق التي لابد أن نستند إليها، فيما إذا كنا قد توصلنا حقا إلى تشخيص صحيح لواقعنا المأزوم وأسباب اعتلاله البعيدة والقريبة، الأساسية منها والعرضية:

– أول هذه الحقائق، أن نعترف أننا نعيش واقعا متخلفا يشمل كل جوانب حياتنا المادية والروحية. ولا يفيد أو يخفف من وطأة معاناتنا أو ضعف حالنا، الإدعاء بأننا متقدمون روحيا على غيرنا الذي يسبقنا فقط في مضمار حضارته المادية الالحادية، وأن ما نحتاج إليه هو التزود والاستعانة بأدوات هذه الحضارة التكنولوجية المادية. إن التخلف الفكري السياسي والاجتماعي الذي ركزنا عليه في بداية هذا البحث هو إذن، حصيلة التخلف العام في تطور بنيان مجتمعاتنا في كافة المناحي العلمية والإقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية الذي تأخر عن ركب الحداثة العالمية بعدة قرون. ومن أخطر مظاهر هذا التخلف ما نشهده في حياة مجتمعاتنا من سيادة الفكر الغيبي والمنهج البوليسي وذهنية المؤامرة في تفسير الأحداث، ومن جهة أخرى، ما فاجأنا على غير توقع من انبعاث محموم للروابط والعصبيات والهويات القاتلة ما قبل الوطنية التي تعصف الآن أعاصيرها مهددة وحدة شعوبنا ودولنا بأفدح الكوارث والأضرار.

من هنا، فإن المطلوب من كل الطروحات النظرية والإيديولوجية ومن كل المشاريع التحررية النهضوية في هذه الحقبة من حياة بلداننا العربية أن تستهدف أساسا تلبية الاحتياجات المادية والروحية للإنسان في العالم العربي، وأن تهيئه للإنتقال إلى مستوى العصر. إن كل أعمدة المشروع الحضاري العربي المتوافق عليها من قبل غالبية نخبنا الفكرية والسياسية، وفي مقدمتها الديمقراطية والتنمية المستقلة والتجدد الحضاري والكيان العربي الواحد، ينبغي لها اذا أن تتمحور حول تحقيق هذه الغاية، سواء في نطاق كل قطر، أو من خلال الكيان العربي الموحد مهما كانت صيغته ومؤسساته. إن المعركة الأم التي تواجه الإنسان العربي وتواجه كل شعب عربي ونحن الآن في مطالع القرن الواحد والعشرين هي معركة استعادة الذات الواعية الفاعلة وجبهتها الأساس هي الصراع بين قوى التقدم والتنوير والحضارة من جانب وقوى التخلف والإرتداد والقدامة من جانب آخر.

– وثاني هذه الحقائق، هي أن الوصول إلى أي شكل توحيدي أو تكاملي أو تجميعي للكيانات العربية القائمة، لا يمكن أن يتم إلا تجسيدا لإرادة شعوبها. وهذا الأمر يقتضي التركيز على كل من البلدان العربية القائمة بانهاض التيارات الشعبية العريضة المطالبة بالإصلاح والتطور التدريجي وإقامة أنظمة حكم رشيدة، تلبي رغبات ومطامح شعوبها في التحرر والوحدة، أي أن قاعدة الإنطلاق، تتمثل في بناء أنظمة ديمقراطية حديثة في كل من هذه الأقطار. في ضوء ذلك، فإن طرح أية مشروعات من قبل بعض المكونات القومية أو الإثنية أو الجهوية مثل مشروعات الفيدرالية او اتحاد الأقاليم، قبل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الموحدة، كما يُطرح الأن من قبل بعض اطراف المعارضة السورية، هو بلا شك إجهاض للمشروع الوطني الديمقراطي، وتعريض مصير ومستقبل الشعب السوري للتشرذم والإنتحار الذاتي. من جهة أخرى، وحيث أن مقومات الوحدة العربية في هذا الفضاء العربي هي، من جهة، مقومات روحية نسجتها روابط الماضي والتاريخ المشترك والثقافة الموحدة، لكن ومن جهة أخرى فإن الأهم من ذلك هي مقومات بناء المستقبل المشترك أي بناء كيان موحد بالإسترشاد بالتجارب القائمة في عصرنا، وحتى يكون هذا الهدف الكبير جاذبا لكل أقطار الأمة، لا بد أن تتوفر القناعة لدى شعوبها بكل مكوناتها القومية والاثنية والدينية والمذهبية، وقبل ذلك للإنسان نفسه بأنه ذاهب للعيش في مجتمع متحرر أكثر تحضرا، وأمنع قوة، بإمكاناته المادية والروحية، وأقدر دورا ومساهمة في الحضارة الإنسانية، وبالتالي أن تتكون لديه القناعة والثقة بأن الوعي والعمل الجاد لبلوغ هذه الغايات، هو ما يعبر خير تعبير عن جوهر ومضمون الهوية والرابطة العروبية الإنسانية.

– وثالث هذه الحقائق أن الوضع العربي الراهن، في الوقت الذي أضحى يفتقد فيه الحد الأدنى من القدرة المطلوبة لمواجهة التحديات والأخطار الخارجية، فإنه يتسم بحالة العجز والضعف في التعامل المطلوب مع المشاكل التي تعيشها معظم الشعوب العربية والتي تفاقمت منذ خمس سنوات بحيث أصبحت تهدد وجود دولها القائمة. لقد انتهى النظام الإقليمي العربي عمليا في أعقاب اتفاقات كامب ديفيد وحروب الخليج الثلاث وغزو العراق ولا يزال مغيبا حتى الوقت الحاضر. أما عن مستوى العمل العربي المشترك، وعن عجز مؤسسة الجامعة العربية عن القيام بالحد الأدنى من مسؤولياتها وواجباتها، فهذا الأمر لا يحتاج إلى أي شرح أو توضيح، سواء بالنسبة لهذا الواقع أم مسبباته. إن الجامعة العربية التي لم تتخلص في السنوات الأخيرة من هيمنة المحاور الإقليمية، وخاصة دول البترو دولار، هي بأمس الحاجة لإصلاح جذري يتناول ميثاقها ومؤسساتها، حتى تكون أقرب للتعبير عن طموحات الشعوب العربية من التعبير عن مصالح الأنظمة الحاكمة وانقساماتها وصراعاتها المتجددة.

– رابع تلك الحقائق، أن القضية الفلسطينية كانت، وينبغي، أن تظل القضية المركزية للأمة جمعاء. من هنا فإن البوصلة التي تعين الإتجاه الصحيح للتحول الديمقراطي والتنمية الانسانية في أي قطر عربي، وكذلك أية خطوات تتحقق على صعيد العمل العربي المشترك، لا بد أن يظل مقياس الحكم عليها هو مدى خدمتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للقضية الوطنية الفلسطينية ومساندتها لكفاح الشغب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال ونيل حقوقه الوطنية المشروعة في تأسيس دولته الوطنية المستقلة. وهذا الأمر تتجلى خصوصيته في هذه المرحلة بالذات حيث تجاوزت العربدة الاسرائيلية والاستهتار بقرارات الشرعية الدولية في ظل حكم اليمين الاسرائيلي كل الحدود في مواصلة تهويد الأرض العربية وفي التنكر لكل الاتفاقات المعقودة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. إن انتفاضات وثورات الشعوب العربية التي انطلقت خلال السنوات الماضية من أجل إنهاء أنظمة الإستبداد، والإنتقال إلى الحياة الديمقراطية السليمة، سيكون خير دليل على تجاوزها لانحرافاتها ومآزقها الراهنة، هو عودة الإعتبار من قبلها للقضية الفلسطينية التي ينبغي ان تظل دوما في موقع الموجه والمرشد في مسار إنجاز مهمات هذه الإنتفاضات المرحلية والمستقبلية.

.– خامس تلك الحقائق أن الحراك الشعبي السلمي العام الذي بدأته الانتفاضات العربية، قد تعثر وأجهض في البلدان التي تعسكرت فيها تلك الانتفاضات، وذلك بفعل عوامل داخلية وخارجية أصبحت معروفة للجميع، برغم الحملات الإعلامية المغرضة والحاقدة، التي ترمي إلى تشويه وطمس الحقائق الفاقعة، وهذا ما أدى إلى أن تتحول هذه الإنتفاضات إلى حروب أهلية

بطابعها المذهبي والطائفي والجهوي والقبلي وبامتدادها الاقليمي وانعكاساتها الدولية. تلك الحروب الأهلية التي تعرض اليوم كيانات تلك البلدان كما هي الحال في اليمن والعراق وسورية وليبيا. إلى مخاطر التفتيت والتمزق والضياع. والأمر الأدهى أن هذه الحروب الأهلية العبثية المدمرة، قد وضعت الشعوب العربية في تلك الأقطار أمام خيارين أحلاهما مر: فإما أن تتخلى هذه الشعوب أو تؤجل مطالبها في التحول الديمقراطي وإنهاء أنظمة الاستبداد التي كانت توفر لها حالة من الأمن والاستقرار النسبي المؤقت، وإما أن تندفع بردود الفعل لتأييد المجموعات التكفيرية المسلحة، التي تعمل لتدمير أوطانها وإقامة كيانات وإمارات لا علاقة لها بحضارة هذه الشعوب وأهدافها ولا بقيم وروح العصر. إن هذا الواقع المأساوي يضع على رأس مهمات النخب الفكرية والسياسية والقوى الوطنية العربية، في أية خريطة طريق يتم التوافق بشأنها المهمة الانقاذية العاجلة والملحة، وهي العمل بكل الوسائل والأساليب الممكنة لإيقاف حريق الحروب الأهلية المذهبية الطاحنة، وذلك في إطار استراتيجية متكاملة تشمل استخدام الوسائل والأساليب المباشرة بالمواجهة العسكرية للمجموعات الجهادية الأصولية التكفيرية من جهة، والوسائل والأساليب غير المباشرة عن طريق إصلاح وتطوير مناهج التربية والتعليم والثقافة والإعلام، ومناهج التربية والإرشاد الديني من جهة ثانية. علينا جميعا كمثقفين ونخب فكرية وسياسية فاعلة أن نصوغ البرامج الكفيلة بمخاطبة وتوعية الرأي العام الشعبي في بلداننا كي يواصل حراكه الشعبي السلمي ويواصل طرح مطالبه المشروعة في الحرية والديمقراطية والمساواة، تلك المطالب التي لا بد من أن تحظى بدعم ومساندة كل قوى الحرية والتقدم في العالم ، والتي لن تقوى الأنظمة الحاكمة على التنكر لها مهما استخدمت من وسائل العنف والقمع الوحشي. لقد أضر انحراف الثورات العربية إلى العسكرة أبلغ الضرر، بهوية تلك الثورات وصورتها وأهدافها أمام الرأي العام العالمي، وأدى بالنتيجة إلى ارتهان المصير الوطني والمواطني نتيجة ذلك، لسياسات ومصالح الدول الخارجية.

– سادس تلك الحقائق المستخلصة من تجارب بلداننا الإصلاحية والنهضوية، التي تعاقبت منذ بدايات عصر النهضة منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم، أن ما تحتاجه لكي تنهض، من كبوتها وعثارها وتستدرك ما فاتها من رقي وتطور، هو القيام بعملية إصلاح جذرية أو على الأصح بثورة ثقافية شاملة يكون محورها الإصلاح الديني. إذ لا بد من إعادة تقييم التراث والتعامل معه بمنطق العصر، ولا بد من إنجاز إصلاح ديني حقيقي، يعيد للإسلام دوره الطبيعي وخصوصيته في تاريخ وحضارة وثقافة العرب وشعوب المنطقة جميعا على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، إصلاح يحرر الأديان من استغلال وهيمنة السلطات الحاكمة والإتجار بها لأغراض ومنافع دنيوية، ويفصل السياسة عن الدين والدين عن السياسة، إصلاح حقيقي يعيد للأديان

جوهر رسالتها الحقيقية كعلاقة بين الإنسان وربه، ومصدر لقيم الحرية والتضامن والسلام والرحمة والمساواة والعدالة بين بني البشر. بمعنى آخر، ينبغي أن يمهد الإصلاح الديني إلى تحرير مجتمعاتنا من قيود الماضي وأغلاله ويفتح عقولنا وبصائرنا على طبيعة وماهية التحديات والاحتياجات التي نعايشها في عالمنا الأرضي، وأن يمهد من حيث المآل، إلى سيادة أفكار ومناهج وقيم الحداثة في مجتمعاتنا، وفي مقدمتها قيم العقلانية والديمقراطية والعلمانية، والإيمان بنسبية الحقيقة في سياق التطور البشري الدائم، ووحدة المصير الانساني.

– سابع تلك الحقائق، أن التحول الديمقراطي الحقيقي الذي تأخر كثيرا، والذي هو الخيار الأوحد والممر اللازم كي تعبر مجتمعاتنا إلى حياة العصر، لا يمكن أن ينجز أو يستكمل بالقيام بإجراءات شكلية أو فوقية أو تجميلية، لا تتناول تغيير بنية الأنظمة القائمة التي ظلت في معظمها أقرب إلى طبيعة انظمة القرون الوسطى السلطانية كما أسلفنا، والتي تهدد بنيتها العميقة في كل وقت عملية التحول الديمقراطي بالفشل والإرتداد. فعملية التحول الديمقراطي لا تقتصر على تغيير طبيعة الأنظمة، بل إنها بالنسبة لأوضاعنا، عملية تحول مجتمعي شامل، لا تتوقف على استبدال سلطة بسلطة أو تغيير نظام حكم بنظام آخر، أو الإكتفاء ببعض الآليات الإجرائية التنفيذية مثل آليات الإقتراع أو الإستفتاء، أو سبر اتجاهات الرأي العام. إن التحول والتغيير الديمقراطي الذي تحتاجه مجتمعاتنا هو عملية، أو صيرورة، تهدف إلى خلق مجتمع جديد من خلال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات الشرعية الممثلة فعلا للإرادة الشعبية. هذا المجتمع المدني الجديد الذي يكون حجر الأساس فيه مبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون أي تمييز، هو المجتمع الذي يوفر البيئة الملائمة لسيادة منظومة القيم الديمقراطية والعلمانية وكل ما يعزز ويعلي كرامة الانسان.

– ثامن تلك الحقائق، أن عملية التحول الديمقراطي التي لا يجوز إرجاء أي من مراحلها، تحت أية ذريعة أو حجة، إنما تمر في طريق تطور طبيعي طويل الأمد إلى حد ما، ولا يمكن أن تستكمل وتصل إلى غاياتها برغبات فوقية، أو بانتهاج ما كنا نطلق عليه أسلوب حرق المراحل، لكنها تحتاج إلى مستلزمات ضرورية، في المقدمة منها أن تتم في إطار ثورة ثقافية شاملة تستمد مرجعيتها من تشخيص سليم لمعطيات الواقع القائم واستيعاب عصري لإيجابيات التراث وانفتاح تام على مختلف التجارب العالمية في عصرنا. ومن تلك المستلزمات الضرورية لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، قيام الطبقات الوسطى من حيث حجمها وفاعلية مختلف فئاتها بالدور المطلوب منها، وكذلك وجود المجتمع المدني بكل هيئاته ومنظماته كمراقب وفاعل نشيط يسدد خطوات السلطة ويكمل وظائفها. وخلاصة ما نود التأكيد عليه هنا أن عملية التحول الديمقراطي

في كل من بلداننا، التي شهدت ما سمي بانتفاضات الربيع العربي، تحتاج إلى إنهاض أوسع كتلة تاريخية تضم أغلب فئات الشعب الطامحة إلى تغيير الواقع المعاش وبناء المستقبل المنشود.

– تاسع تلك الحقائق، هي المتعلقة بنظرتنا إلى الآخر العالمي أو الإنساني، سواء كحضارة، أو كسياسات، أو مصالح دولية، والتي قد تكون متوافقة أو متنافسة أو متعارضة أو متصادمة فيما بينها أو مع مصالحنا نحن بالذات. لقد ظل الطابع العام لهذه النظرة عند معظم الحركات السياسية والنخب الفكرية، عندنا هو اعتماد ذهنية المؤامرة واستخدام النهج البوليسي في تفسير الوقائع والأحداث. بدل انتهاج الأسلوب المنطقي العقلاني في تقييم الأمور. نظرنا بدافع من قصور وعينا السياسي إلى كل ما يجري على صعيد إقليمنا وعلى الصعيد الدولي، على أنه سلسلة من المؤامرات المتصلة التي تحيكها تلك الدول الطامعة في ثرواتنا والمعادية لكل حقوقنا وتطلعاتنا المشروعة. وقد كان نتاج هذه النظرة الخاطئة، عدة أمور وأوضاع سلبية ساهمت جميعها في عزلتنا وانكفائنا وإعاقة تطورنا. من هذه الأمور أن تفسير كل مواقف الدول من قضايانا، بمرجعية التآمر والاستهداف المسبق والمتعمد، قد أفقدنا القدرة على التعامل السليم مع هذه الدول بالأسلوب الناجع الذي يسمح لنا تبيان الحدود التي تتقاطع فيها مصالح تلك الدول أو تتناقض مع مصالحنا الوطنية، كما أن اعتماد مثل هذا النهج الخاطئ قد يكون تبريرا للتغطية على أسباب تواكلنا وعجزنا عن تنمية وتطوير قدرات مجتمعاتنا وصيانة قرارنا الوطني. عندما نلقي بمسؤولية تأخرنا وركود مجتمعاتنا على عاتق الآخرين، وخاصة في عصر العولمة هذا، الذي لم يعد فيه معنى لاستقلال واكتفاء ذاتي كامل، حتى في العلاقات البينية للدول الكبرى التي استعاضت عن ذلك بتبني مبدأ التعاون المتبادل. إن الدول في عصرنا ليست منظمات خيرية، وسياساتها الخارجية في كل الدول الديمقراطية هي سياسات واقعية برغماتية تنبع قبل أي شيء آخر من مصالحها الحيوية. من جانب آخر فإن انطلاقنا المسبق من نظرة التشكيك والإتهام المستحكم للآخر، في الوقت الذي نطالب فيه المجتمع الدولي بوقف حروبنا الأهلية ومساعدتنا في نصرة قضايانا وحقوقنا العادلة والمشروعة، وإن لم يفعل ما نريده، نحكم عليه بالتخاذل والتواطؤ والعداء والتآمر علينا، فإن تلك النظرة تشكل إساءة، كما نعتقد، إلى هويتنا الوطنية، وتضعها في نطاق عصبوي ضيق وفي تناقض مع جوهرها، باعتبارها في الآن نفسه جزءا من الكفاح الإنساني المشترك، منأاجل انتصار قضايا الحرية والعدل والسلام وبالتالي جزءا من الهم والمستقبل الإنساني الواحد.

– أما عاشر وآخر تلك الحقائق المستخلصة من تجارب بلداننا العربية، منذ أن أحرزت استقلالها الوطني من السيطرة الاستعمارية المباشرة وحتى اليوم، فهي تلك التي تتناول إحدى أخطر الظواهر السلبية في الوعي السياسي العربي العام، وعلى الأخص وعي السلطات الحاكمة من جهة، ووعي النخب والقوى الوطنية والأحزاب والحركات السياسية المعارضة من جهة ثانية، ونعني بذلك غياب عملية التراكم والاستمرارية والتطور، سواء على صعيد الوعي أم على صعيد الإنجاز والبناء. فكل نظام حكم جديد وكل سلطة إنقلابية جاءت في مرحلة معينة، في أي من بلداننا العربية، تجهد منذ اليوم الأول لقيامها على تبرير مشروعيتها بإدانة العهود التي سبقتها، وضرورة تصفية كل ما قامت به من سياسات، وكل ما أنجزته من مكتسبات، باعتبارها كانت في غير صالح الشعب الذي جاءت هذه السلطة الجديدة لإنقاذه من واقع الاستغلال والتخلف والفساد والحرمان، وكي تعود للمواطن حريته وكرامته المفقودة. كما تعلن هذه السلطة الجديدة في الوقت نفسه أنها جاءت لاستكمال مهمة الاستعداد الجاد لتحرير فلسطين وبقية الأرض العربية المحتلة والسير قدما على طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة...

أما الوعي السياسي العربي بصورة عامة، فإنه ينحو نفس المنحى، إذ لا يقتصر الأمر على مثقفي السلطة فحسب ولا على وعاظ السلاطين من رجال الدين بل يشمل معظم نخبنا الفكرية والسياسية والثقافية. هذه الظاهرة، التي شكلت أخطر العوامل في إجهاض عمران وتقدم مجتمعاتنا العربية على امتداد نصف القرن الماضي، وعودة العديد منها كما حصل بعد انتفاضات ما سمي بالربيع العربي إلى نقطة البداية، كأنما تؤكد من جديد مصداقية نظرية ابن خلدون عن التطور الدائري المغلق في تطور مجتمعاتنا كما كانت عليه الحال في العصور الوسطى عند ممالك وولايات الدولة العربية الاسلامية. أفليس من المخجل والمحبط ما نشهده خلال السنوات الماضية في سياق انتفاضات الشعوب العربية من أجل الحرية والديمقراطية والعيش الكريم، وبعد أن حرفت تلك الانتفاضات عن مسارها الطبيعي واغتيلت أهدافها وتحولت إلى حروب أهلية مدمرة، أن ترتفع تلك الأصوات والدعوات المسمومة المنادية بتكفير مجتمعاتنا وإعلان الحرب الشاملة على دول العالم كله، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه تلك المجموعات الغريبة عن تاريخنا، والمعادية لقيم وتطلعات شعوبنا تمارس صباح مساء حقدها الشرس واستهدافها التيارات السياسية الوطنية: التقدمية والناصرية والبعثية واليسارية والليبرالية والدينية وخاصة منها الإسلامية المتنورة، وكذلك عداءها لكل أنظمة الحكم التي تعاقبت على بلداننا، وكل إنجازاتها التي تحققت طوال نصف القرن الماضي، عوض البناء عل كل ما تحقق وأنجز، وإصلاح كل ما يتوجب إصلاحه من أجل بناء دولة المواطنة وإقامة نظام الحكم الرشيد الذي يجسد إرادة شعوبنا. إن هذا الواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية بعد التجارب التي مرت بها.

وبعيدا عن إغفال دور العوامل الخارجية، وخاصة المشروع الصهيوني ودوره في استنزاف طاقات الأمة وإعاقة تقدمها وتوحدها، لا بد أنه يدعونا لوضع يدنا على خلل أساسي في بنية العقل العربي عموما والوعي السياسي العربي تحديدا. لقد ظل الوعي السياسي العربي في اتجاهه العام إلى جانب هيمنة واضحة للفكر الغيبي وذهنية المؤامرة والمواقف الانتقائية والازدواجية في تقييم الوقائع والحكم عليها، والفكر الغيبي بالضرورة فكر غير نقدي لا يراكم معارفه ولا يجدد مناهجه، ولا يمتلك قدرة النقد الذاتي والتطور الدائم والتجدد المستمر في مواجهة تحديات ومهمات المستقبل. ظل الوعي السياسي العربي في طابعه العام وعيا قاصرا يتعامل مع التطورات والمستجدات بردود الفعل والتكتيك الآني في غياب الأفق الاستراتيجي المستشرف الذي يعالج جذور تلك المشكلات ويحول دون تكرارها. هكذا استمر حال الوعي السياسي العربي يفتقد الذاكرة التاريخية، ولا يراكم المعرفة ولا يجددها، أشبه ما يكون بالوعاء المثقوب الذي يتطلب تزويده دوما بالماء ليحافظ على بعض مما يحويه. هذا الواقع الذي يجسد من وجهة نظرنا وبصورة موضوعية محنة العقلانية في الفكر السياسي العربي في وضعنا الراهن.

الفصل الخامس عشر

حوار المفاهيم حول موضوعات الثورة والإنقلاب والإنتفاضة

قد يخيل للبعض، أننا بمعالجتنا لهذه الموضوعات، إنما نتقصد أن ننحو منحى نظريا خالصا بما يستدعيه ذلك من استعراض لمدلولاتها في سياق تطور علم الإجتماع السياسي. وليس هذا قصدنا، إذ أن ما نود تأكيده، أن هدفنا هنا هو معاينة هذه الموضوعات على ضوء التجربة التاريخية من جهة، وعلى ضوء الواقع المعاش للعديد من مجتمعاتنا العربية طوال السنوات الأربع الماضية من جهة ثانية. ولتوضيح الأهمية العملية لما نرمي إليه من وراء التطرق لهذه الموضوعات نسترجع في هذا الصدد ما شهدناه وما نشهده حتى اليوم، من مواقف متناقضة وخلافات فى الرؤى، وحتى في السلوك والممارسة حيال مقومات وأهداف وعوامل نجاح أو فشل ما سمي بانتفاضات أو ثورات الربيع العربي.

المعروف في علم السياسة أن مفهوم الثورة وغاياتها قد تطور عبر العصور منذ أن بدأ الناس يدركون أن الفقر والغنى وأن الاضطهاد والإستغلال ليست أشياء ملازمة لطبيعة الإنسان وأن أسبابها الحقيقية تعود إلى طبيعة الواقع الذي يصنعه البشر ويتعاملون مع بعضهم البعض على أساسه. ولا شك أن البذور الأولى لعلم السياسة قد زرعت منذ العصور القديمة أيام الدولة–المدينة الإغريقية، يومذاك عبر أرسطو عن مفهومه للثورة بأنها الحركة الواسعة التي تهز المجتمع باتجاه خلق مجتمع جديد، وكان أفلاطون قبله قد أعطى للثورة مضمونا محدودا عندما رأى أنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر. إن استعراض تطور مفهوم ومقومات ومآلات الثورات عبر حقب التاريخ المتعاقبة إنما يضعنا أمام حقيقة أساسية وهي أن هذه الثورات جميعها سواء تلك التي قامت بها شعوب وأمم أو قوميات أو فئات أو مجموعات بشرية معينة، كان هدفها الدائم والموحد السعي لنيل حقوق ومطالب مشروعة أساسها الحرية والمساواة والتحرر. وحتى منتصف القرن الماضي، أي قبل أن ندخل عصر العولمة ونستخدم

مصطلح ثورة المعلومات والمعرفة التي تحمل معنى القفزة النوعية في مجال العلوم التطبيقية، كان مفهوم الثورة وما يزال يحمل مدلولين إثنين: ثورات التحرر الوطني من السيطرة الإستعمارية المباشرة، وثورات التحرر المجتمعي من كل أشكال الإستغلال والإضطهاد ومن كل صنوف الإستلاب والتهميش. هكذا فان المسألة الاجتماعية الإقتصادية بدأت منذ مطلع العصور الحديثة تأخذ دورا رئيسيا في حراك الشعوب من أجل الحرية والعدالة، حتى أن العديد من تلك الثورات المجتمعية لم تكن تأثيراتها تنحصر في نطاق محلي بل تعدت ذلك إلى المستوى العالمي وفي مقدمتها الثورة الفرنسية وثورة اكتوبر الروسية. اليوم وحيث ثورات التحرر الوطني، التي لم تبلغ بعد غاياتها، تكاد تكون محدودة العدد وفي مقدمتها ثورة الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال، فإن علماء الإجتماع السياسي يتفقون على أن مصطلح ثورة لا ينطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية، وأن هذه الحرية الحقيقية التي هي جوهر الوجود الإنساني، لا تتحقق إلا بالتحرر المجتمعي الشامل. الثورات كما تعلمنا دروس التاريخ القريب والبعيد تنشأ عندما تنضج ظروفها وعندما يصبح إصلاح النظام القائم ذاتيا، أي بآلية من داخله، غير ممكن. هذا التعريف يتجاوز طبعا الدوغما الماركسية التي كانت ترى أن الثورة الاشتراكية تقوم عندما يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي عائقا في وجه تطور القوى المنتجة أي العمال والفلاحين وبقية فئات الشعب الكادحة المنتجة. أما الإنتفاضة كما أصبح معروفا فهي حالة من الحراك الشعبي العام للاحتجاج لدى السلطة الحاكمة على حرمانها الجماهير من حقوقها الأساسية وقد تتحول تلك الإنتفاضات إذا لم تستجب مطالبها، إلى مشاريع ثورات تحررية مجتمعية كما هو حال انتفاضات الربيع العربي. بخلاف ذلك فان الهدف العام للإنقلابات التي تحدث من داخل النظام الحاكم والتي تقودها غالبا المؤسسة العسكرية، هو استبدال السلطة أو المجموعة الحاكمة بسلطة أخرى، وكما عهدنا طوال نصف القرن الماضي وحتى اليوم، فإن الإنقلابات العسكرية عادة ما تكون نتائجها سلبية وفي مقدمتها القضاء على الهوية المدنية للدولة وإجهاض التحول الديمقراطي، لكن بعضها الآخر، وإن انطلق من أهداف عامة أولية يمكن أن يتطور، استجابة للإرادة الشعبية، ليأخذ أبعاد الثورة المجتمعية الحقيقية كما هو الحال في ثورة مصر الناصرية.

ليس المجال هنا كي نستطراد في ذكر أسباب الثورات وعوامل إنضاجها اذ لا شك أن العملية الثورية، هي صيرورة متواصلة تقطع في مسارها لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها مرحلتين:

مرحلة النضج والإعداد، ومرحلة الحراك المباشر لتغيير الواقع القائم وبناء البديل المطلوب. لذا فإن عوامل وأسباب الثورات، المباشرة منها وغير المباشرة، عديدة وتتراوح من حالة لأخرى بين الخاص والعام أي العالمي، وبين الذاتي والموضوعي، وبين الرمزي أي المعنوي والمادي، وبين المعرفي والإيديولوجي أو العقائدي، وكذلك تتباين تلك الحالات الثورية الموحدة في أهدافها، التي تتمحور حول الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، من حيث أسبابها البعيدة المهيئة ومن حيث أسبابها القريبة المفجرة.

على ضوء هذه المقدمة كيف ننظر إلى الحراك الشعبي الذي شهده كل من دول ما يسمى بالربيع العربي، وكيف نقيّم طبيعة هذا الحراك من حيث أدواته ومن حيث أهدافه وغاياته والعوامل التي ساعدت على تدعيمه لتحقيق تلك الأهداف، أو تلك التي عملت على إفشاله أو حرفه عن مساره الطبيعي وغاياته المنشودة. لقد أصبح واضحا للجميع بعد انقضاء خمس سنوات، أن ذلك الحراك الذي شهدته كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا والعراق والبحرين وغيرها، كان مشروع ثورة تحررية مجتمعية من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واللحاق بقطار التقدم والحداثة، كما أصبح واضحا للجميع أن انتصار أي حراك منها في تحقيق أهدافه وتحوله إلى ثورة، إنما يتوقف على توفر جملة من العوامل الداخلية أولا ومن ثم على توفر عوامل خارجية مساعدة. أما العوامل الداخلية التي كان وما يزال ينبغي توفرها لنجاح هذه الحراكات الشعبية الواسعة أو مشاريع الثورات فهي بإيجاز: أولا–أن يمتلك كل حراك رؤية سياسية واضحة معبرة عن الإرادة الشعبية في التغيير الديمقراطي وخارطة طريق تحدد المهمات العملية الانتقالية التي لا بد من انجازها لاستكمال التغيير المطلوب. ثانيا– أن يجسد الحراك الثوري الوحدة الوطنية بكل مقوماتها ومكوناتها وأن يولي اهتماما خاصا لمشاركة الطبقة الوسطى والمرأة وأجيال الشباب وهيئات ومنظمات المجتمع المدني. ثالثا– أن يكون هذا الحراك موحد القيادة والتوجيه وأن تتسلح هذه القيادة بمستوى من الوعي وبخطاب سياسي منطقي مقنع يعزز الوحدة الوطنية، خطاب يسعى دوما لتقوية معسكر الأصدقاء وإضعاف معسكر الخصوم والأعداء. رابعا– أن يميز الحراك الشعبي في خطابه وممارساته في أرض الواقع بين السلطة الحاكمة التي لا بد من إنهائها كخطوة أولى في عملية التغيير وبين النظام الذي لا بد من تغييره خلال المرحلة الإنتقالية وبين الدولة ومؤسساتها التي ينبغي الحرص عليها وحمايتها واصلاحها لاحقا. اذ لا يمكن مواجهة

أنظمة الفساد والإستبداد بسياسات ردود الفعل التي تلتقي من حيث النتيجة مع أغراض تلك الأنظمة التي عزمت على الدفاع عن وجودها ومصالحها، حتى لو أدى ذلك إلى الدمار النهائي لمجتمعاتها. خامسا– التمسك بسلمية الحراك الثوري وطابعه الشعبي، فاذا أصبحت العسكرة هي الطابع العام لهذا الحراك كما حدث في ليبيا وفي سورية لاحقا، فإن ذلك سيؤدي كما شهدنا إلى انجراف الحراك إلى المربع الذي يريده النظام وإلى فقدان الحراك الإرادة الوطنية المستقلة ومن ثم انحرافه عن مساره الطبيعي نتيجة تصفية قياداته الواعية المخلصة ونتيجة ارتباط المجموعات المسلحة بالقوى الإقليمية والدولية التي أصبحت تمولها وتسلحها وتوجهها وكذلك العديد من التشكيلات السياسية الخارجية الأمر الذي كانت حصيلته مأساة حقيقية كما هو واقع سوريا اليوم التي تواجه تحديات مصيرية وتعيش حروبا أهلية مدمرة ببعديها الطائفي والإقليمي. سادسا– موقف المؤسسة العسكرية في كل من الدول التي شهدت حراكات ما سمي بالربيع العربي. لقد كان موقف الجيش في كل من هذه الدول مختلفا، ففي تونس مثلا اتخذ موقف الحياد بين النظام والمعارضة وفي سورية كان موقف الجيش ولا يزال الإنصياع التام لارادة السلطة، ولكن وبصدد هذا الموقف ألا يجدر بنا أن نتساءل وبكل مسؤولية عن دور المعارضات السورية الخارجية سواء في ممارساتها أم في خطابها الغرائزي المتخلف إلى دفع الجيش السوري للوقوف في مثل هذا الموقف. سابعا– عدم مخاطبة المجتمع الدولي بلغة صحيحة أي بلغة المصالح التي توجه سياساته وعدم إعطاء الرأي العام العالمي الشعبي الصورة الصادقة لمطامح شعوبنا المشروعة، فتارة نطالب هذا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية والقانونية وتارة نتهمه وندينه بالتواطؤ والتحالف مع الأنظمة الفاشية المستبدة. وللدلالة على صحة حكمنا هذا نتساءل هنا: هل شهدنا مظاهرة ذات شأن في أي من عواصم الدول الأوربية خلال السنوات الأربع الماضية، أي بعد العسكرة والمذهبة، لتأييد ودعم أي من مشاريع الثورات العربية التحررية.

أما ما يتعلق بدور العامل الخارجي في نجاح أو اجهاض مشاريع تلك الثورات فقد أصبح بلا شك عاملا حاسما في وقتنا الراهن من حيث نجاحها أو فشلها. وتتوقف طبيعة هذا الدورعلى عاملين: أولهما متانة الوضع الذاتي للحراك الثوري وحدود استقلالية إرادته، وثانيهما مدى تقاطع أو تناقض مصالح الدول الفاعلة مع أهداف هذا الحراك. كان فولتير يرى أنه لا يكفي أن يسود الظلم والحرمان والإضطهاد في المجتمع لكي تنفجر الثورات ولكن لا بد للشعوب أن تشعر بمرارة

هذا الواقع وأن ترفضه وتنتفض لتغييره، وهذا ما عبر عنه بصورة أخرى عبد الرحمن الكواكبي في كتابه طبائع الإستبداد ومصارع الإستعباد في قوله: "إن شعبا يستسيغ طعم حياة العبودية والقهر والإذلال هو شعب لا يستحق الحرية". لقد انتفضت الشعوب العربية بعد طول معاناة و انتظار للحاق بمسار العصر، واندلعت تلك الإنتفاضات بعد نضوج تربة المجتمع بسبب حادث جزئي عارض لعب دور الشرارة كما في حالة البوعزيزي وأطفال درعا. وقد كان لبعض تلك الانتفاضات كما في تونس أن تتكامل في صيرورة ثورة تحررية فتنجح في تغيير نظام الاستبداد القائم، ولكن بعضها الآخر، كما في مصر لا يزال في طريق استكمال إهدافه، وثالثها كما في ليبيا واليمن وسورية قد انحرف عن مساره وغرقت هذه الأقطار الثلاثة في أوضاع تهدد مصيرها كدول ومجتمعات وأوطان، وبات مستقبلها متوقفا على وعي وتصرف شعوبها والقوى الحية فيها في هذه الظروف والأوضاع الاستثنائية.

المراجع

أبو زيد نصر حامد، التفكير في زمن التكفير

الأنصاري محمد جابر، الفكر العربي وصراع الأضداد

أركون محمد، قضايا في نقد الفكر العربي

الجابري محمد عابد، بنية العقل العربي

الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي

الجابري محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي

الطهطاوي رفاعة رافع، تخليص الإبريز في تلخيص باريز

العروي عبد الله، الإيديولوجيا العربية المعاصرة

العروي عبد الله، العرب والفكر التاريخي

العروي عبد الله، مفهوم العقل

العظمة عزيز، التراث بين السلطان والتاريخ

الشرفي محمد، الإسلام والحرية، الالتباس التاريخي

بشارة عزمي، الدين والعلمانية في سياق تاريخي

بلقزيز عبد الإله، من النهضة إلى الحداثة

ديكارت رينيه، مقال في المنهج

رينان أرنست، الإسلام والعلم

مرقص إلياس، نقد القلانية العربية

مناع هيثم، تحديات التوير

مناع هيثم، السلفية والإخوان وحقوق الإنسان

طرابيشي جورج، إشكاليات العقل العربي

سعيد إدوارد، السلطة والسياسة والثقافة

حسين طه، مستقبل الثقافة في مصر

فوكو ميشيل، المعرفة والسلطة

المسيري عبد الوهاب، العلمانية الجزئية والعلمانية الكاملة

ج. ف. هيغل، العقل في التاريخ

من إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان

الدكتور محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان

الدكتور هيثم مناع، خلافة داعش

الدكتور هيثم مناع، السلفية والإخوان وحقوق الإنسان

الدكتورة لقاء أبو عجيب، آليات ووسائل حماية العمل الإنساني بين النظرية والتطبيق

الدكتور هيثم مناع، الإسلام وأوربة

الدكتور محمد حبش، العقوبات الجسدية والكرامة الإنسانية

زاد المدرب والمتدرب، وثائق ومراجع أساسية في حقوق الإنسان

جماعي، من أجل سورية ديمقراطية ودولة مدنية

الدكتور لؤي ديب، جريمة الإغلاق

جماعي وإصدار مشترك، مستقبل حقوق الإنسان

الدكتور هيثم مناع، المقاومة المدنية، (الطبعة الثانية)

جماعي، التطرف المذهبي في الشرق الأوسط

الدكتور حبيب حداد، محنة العقلانية في الفكر العربي المعاصر

الدكتور عبد الله الحامد، استقلال القضاء السعودي (الطبعة الثانية)

Table of Contents

الدكتور حبيب حداد 1

محنة العقلانية 1

في الفكر السياسي العربي المعاصر 1

الإهداء 3

مقدمة 4

الفصل الاول 6

العقلانية والفكر السياسي العربي المعاصر 6

الفصل الثاني 23

إشكالية الصراع بين الأصالة والمعاصرة في المجتمعات العربي 23

الفصل الثالث 26

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية في سياق تاريخي 26

الفصل الرابع 34

العلاقة بين العلمانية والديمقراطية من منظور تاريخي 34

الفصل الخامس 38

الوعي السياسي العربي بين الإنفعال والعقلانية 38

الفصل السادس 41

عن سياسات حرق المراحل وتطور المجتمعات العربية 41

الفصل السابع 44

هل جددت انتفاضات الشارع أسئلة الثقافة العربية وأسئلة الفكر العربي ؟ 44

الفصل الثامن 52

أزمة النخب العربية الراهنة ، بين الوعي والسلوك 52

الفصل التاسع 56

الثورات العربية ودور العامل الذاتي 56

الفصل العاشر 59

المجتمعات العربية في مواجهة التيارات الأصولية والسلفية 59

الفصل الحادي عشر 65

صراع الأضداد والعصبيات، تعارض في المظهر وتوافق في الجوهر 65

الفصل الثاني عشر	69
الهوية الوطنية في مواجهة الروابط والعصبيات ماقبل الوطنية	69
الفصل الثالث عشر	72
تدمير الماضي والحاضر من أجل بناء المستقبل	72
الفصل الرابع عشر	74
الوضع العربي الراهن وإمكانات الخروج من النفق المظلم	74
الفصل الخامس عشر	88
حوار المفاهيم حول موضوعات الثورة والإنقلاب والإنتفاضة	88
المراجع	93
من إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان	95

الغلاف الأخير

"ركزت هذه موضوعات الكتاب على محور أساس من أسباب الأزمة المتفاقمة التي تمر بها مجتمعاتنا العربية، والتي ما زالت تعيق تحررها وتقدمها وتشل قدراتها على التطور والبناء، وهو محور الوعي، الذي ظل يفتقر إلى الحد المطلوب من مقومات العقلانية التي تجعله وعيا مطابقا ومؤهلا للتعامل مع معطيات الواقع الموضوعي بكل كفاءة واقتدار. وإذا كانت الأزمات التي تعيشها مجتمعاتنا العربية تتماثل بدرجة كبيرة في مظاهرها العامة وفي أسبابها العميقة فقد أولينا ما يتعلق منها بالوضع السوري، عناية خاصة باعتبار أن ذلك هو الأمر الطبيعي والمنتظر منا من وراء هذه الدراسة."

"من المقدمة"

ولد الدكتور حبيب حداد في محافظة درعا، درس الطب وناضل مبكرا في صفوف حزب البعث العربي الإشتراكي حتى الستينيات. تولى مسؤوليات قيادية في فترة 1966–1970 منها منصب وزير الإعلام. ثم انتقل للمعارضة الوطنية الديمقراطية والمنفى في الجزائر ثم أوربة والولايات المتحدة الأمريكية. شارك في تأسيس أكثر من كتلة وتجمع ديمقراطي وكان مؤمنا باستمرار بضرورة النضال السلمي المدني للتغيير. دافع عن سوريا ديمقراطية علمانية ورفض أي ارتهان للمعارضة لأي بلد أو قوة خارجية، باعتبار سيادة الدولة الديمقراطية لا تكون إلا بسيادة المواطنين الأحرار واستقلال قرارهم.